

يوميات محام

دكتور محسن كامل

صور من حياة مصر
القضائية والاجتماعية والأدبية

يوميات محام

بقلم الدكتور
دكتور محمود كامل
المحامى



● الغلاف بريشة الفنان
الأستاذ حسين بيكار

● سكرتير تحرير تنفيذى محمد عفت

« إن شيشيرون لم يصبح قنصلا ـ أى أول رجل فى العالم ـ إلا لأنه كان محاميا » . .

● فولتير

« اجرؤ على القول ان المحامى فى طرازه يشبه أولئك الرجال الذين كانوا أول من بشر بالأديان السماوية فى طرازهم » . .

● لابروبير

كلمة المؤلف



شهدت الفترة بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٤٣ من تاريخ مصر - وهى التى تتعرض هذه اليوميات لبعض أحداثها - اكثر من تحول عظيم فى هذا التاريخ . ترك كل تحول منها اثرا عميقا فى مسار الحياة القضائية والاجتماعية والادبية لايزال الجيل الحاضر يحس به ويعيشه . وكان للمحامين فى كل تحول إسهام ترك بصمته واضحة جلية .

ففى هذه الفترة انشئت جامعة القاهرة . وكلية الحقوق بين الدعائم الأولى لتلك الجامعة . التى كان أول مدير لها محاميا .

وفى هذه الفترة توفى سعد زغلول المحامى زعيم ثورة عام ١٩١٩ وخلفه مصطفى النحاس المحامى

وقد تزعم كل منهما حزبا كان للمحامين فيه أكبر نصيب . خاض فى نفس الفترة عدة انتخابات عامة أسفر كل منها عن نجاح نسبة من المحامين احتلت مقاعد المجالس النيابية ، فاقت نسبة اية طائفة أخرى فى تلك المجالس .

وفى نفس الفترة شهدت كليات جامعة القاهرة تالق عدد من أبناء هذه الجامعة - وخاصة كلية الحقوق فيها - كانوا من رواد الشعر المنثور والزجل السياسى ، وشعر الاغنية ، والمسرحية ، والقصة القصيرة ، والنقد المسرحى .

كما تكررت فى نفس الفترة أعظم انتفاضات طلبة الجامعة احتجاجا على مواقف تعنت وقفها الانجليز من حقوق مصر الوطنية . أو مطالبة بتنحى وزارة مصرية لم تتجاوب مع الشعور الوطنى العام .

وسقط فى تلك الانتفاضات شهداء . وتمخضت عن أبطال لا تزال ذكراهم باقية ، لأنها وجهت الزعامة المصرية إلى مسار اسلم وافضل جزاء .

وتوالت أحداث تلك الفترة التاريخية . . توقيع معاهدة لندن التى حررت مصر من كثير من القيود التى كان قد فرضها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ على استقلالها . . توقيع معاهدة مونترو التى تقرر فيها إلغاء الامتيازات الاجنبية التى خلصت عنق القضاء المصرى من طوق خطير ظل يهدر سيادته دهرا طويلا .

وكان لرجال القانون اكبر جهد فى نيل ذلك المطلب التاريخى . وضع لبنات عصرية للتقاليد البرلمانية التى تعثرت بسبب فرض بعض وزارات احزاب الاقلية . منها إنشاء مناصب وكلاء الوزارات البرلمانيين . فكان أول ثلاثة منهم من المحامين . . بدء تصفية المحاكم المختلطة ورد الاعتبار الى المحاكم المصرية « الاهلية » وبذلك اصبح القضاء المصرى . جالسا كقضاة ، أو واقفا كمحامين ، هو اثرى منبع يغذى أكثر من مرفق مصرى غذاء متدفقا مستمرا . فلم يقتصر ذلك على عضوية مجلس الوزراء ، والمجالس النيابية ومناصب السلك السياسى ، ووظائف الادارة العليا ، بل تعداه ـ كظاهرة ـ إلى مواقع هامة فى الصحف الكبرى والمصارف والهيئات الاقتصادية المحلية . والمنظمات الدولية . . المبادرة الى وضع برامج للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى كالمطالبة بالحد من ملكية الاجانب للاراضى الزراعية والدعوة إلى تحديد ملكية هذه الاراضى . وإلى تأميم الشركات التى تتولى المرافق العامة وخاصة شركة قناة السويس . وحظر تولى الوزراء عضوية مجالس ادارة الشركات الا بعد انقضاء فترة معينة على تولى الوزارة . وحماية الشعب من عبث العصبيات العائلية الريفية ، والتأمين الاجبارى لصالح العمال الزراعيين ضد إصابات العمل والأمراض المتوطنة والتعطل الاجبارى . . وقد تردد هذا البرنامج فى كتاب اصدره محام فى يونيو ١٩٣٩ هو كاتب هذه اليوميات . .

واخيرا فى تلك الفترة نفسها نشبت الحرب العالمية الثانية واعلنت الاحكام العرفية وخضع الاجانب أصحاب الامتيازات لاختصاص المحاكم العسكرية المصرية للمرة الأولى فى تاريخ مصر .

وبعد فهذه بعض صفحات من مذكرات شخصية عما يتصل بعمل المحامى المصرى فى النهار والليل ، وعن بعض الاهتمامات التى تتصل بهذا العمل من قريب أو بعيد ، لم انته الى تقديمه للناس إلا بعد ما أيقنت

ان الزمن قد اسدل ستارا على الاشخاص والحوادث والا مكنة التى اشارت اليها هذه المذكرات . ومع ذلك فقد تعمدت ان اشير إلى ما يمكن تعرفه من اولئك الاشخاص إشارة عابرة غامضة . لأن الغرض من نشر هذا الكتاب هو محاولة اصلاح بعض نظمنا القضائية وما يتصل بها من نظم ادارية وبوليسية .

وهذه المحاولة قد قام بها الكتاب منذ فجر التاريخ ، فى كل الأمم . وبكل اللغات .

ويكفى ان اشير فى هذه الكلمة الى ان نظم اثينا القضائية قد نقدها « اريستوفان » نقدا لاذعا مرا عن طريق مسرحيته « الزنابير » . ونظم فرنسا القضائية فى القرن الثامن عشر قد انتقدها « راسين » عن طريق مسرحيته « المترافعون » فلم يترك أحدا فى عالم القضاء . من قضاة ومحامين ومتقاضين إلا وجه إليه سخريته الأليمة . ولم تنج نفس هذه النظم القضائية الفرنسية فى القرن التاسع عشر من مثل ذلك النقد . لعل خير شاهد على ذلك ما نشره اميل زولا بعنوان « انى اتهم » فى نقد القضاء العسكرى الذى ادان الضابط دريفوس . وهذا النقد لما يجرى خلف الستر فى بعض أوساطنا القضائية لا يتعارض مع عقيدتى الراسخة فى ان نظمنا القضائية قد تقدمت نحو الكمال تقدما يثير الاعجاب ويدعو إلى الزهو . كما أن هذه اليوميات قد ضمت إشارات ـ كلما استدعى المقام ذلك ـ إلى اهتمامات ادبية وفنية شغلت رجال القانون عامة والمحامين خاصة إلى جانب عملهم القضائى . وهذه الاهتمامات سمة مميزة من سمات الفترة التى تحاول هذه اليوميات تغطية بعض احداثها .

إنى اعتقد ـ مع الاستاذ شارل ليون كان الذى جمع مرافعات اليكسندر ميليران وكتب مقدمتها ـ ان العراك بين العواطف والأهواء والمصالح الذى هو اساس القضايا التى تعرض على المحاكم كل يوم جدير باثارة الناس كالعراك الذى يحدث بين أبطال وبطلات القصص المعدة للقراءة ، او المآسى العصرية التى تقدمها شركات السينما . بل ان ما يحدث فى ساحات المحاكم لا يقل غرابة عما يعرض على لوحات دور السينما .

● د . محمود كامل المحامى



بين القانون والأدب المسرحى ..

مارس :

مدرسة الحقوق . .

مشاعر متضاربة تهزنى هزا عنيفا . . الفرحة بالانتقال من الدراسة الثانوية الرتيبة . المقيدة بالبرامج الصارمة ، العصية حينا ، المملة أحيانا . . والتى لا يصادف الكثير منها هوى فى النفس . إلى هذه الدراسة الطلقة الرحبة التى تترك للطالب ـ كما نصحونا منذ بدء السنة الدراسية ـ الحرية فى الا يقتصر على ما يستمع إليه من محاضرات تلقى عليه ، أو على مراجع يشار إليها فى بعض تلك المحاضرات . بل ان له ـ إذا أراد أن يتفوق ـ ان يلتمس فى مكتبة المدرسة . أو خارجها ، عشرات المراجع الأخرى فى نفس المادة . بعضها عربى هو ترجمات تكاد تكون كاملة لمراجع فرنسية . والبعض الآخر فرنسى ، هو فى الواقع الأصل العتيد الوافى لما بين أيدينا من كتب عربية .

ولكنى . . إلى جانب الرغبة القديمة فى دراسة الحقوق ، والاشتغال بالقانون بعد الانتهاء منها . فان فى أعماق الروح هوايات تتسيطر على منذ عهد الدراسة الثانوية . هوايات قد تبدو متباعدة . ولكن جاذبية من طموح ما تستقطبها وتربط بينها ، وآمال فى مستقبل يشبه مستقبل

طراز خاص ممن تلقوا الدراسة فى نفس هذا المعهد ، منذ كان يسمى مدرسة الحقوق الخديوية . فمدرسة الحقوق السلطانية . فمدرسة الحقوق الملكية وهو الاسم الذى يطلق عليه الآن . وممن جمعوا بين المحاماة أو القضاء والمسرح . والقصة أو الأدب بصفة عامة .

هوايات ربما يخيل إلى الكثيرين أنها لا ترتبط بدراسة القانون ارتباطا وثيقا . ولكننى مطمئن إلى هذا الرباط . أكاد أحس أن هناك صلة شبه صلة عضوية بين القانون والأدب . بل أننى استرحت إليها عندما وقع بصرى على تعبير فرنسى يصف مجموعة من أحكام المحاكم بأنها « أدب قضائى » . . اذن هناك ادب قضائى وادب مسرحى وادب قصصى . وأدب شعرى .

● ● ●

أخذت الخواطر والاحساسات تتحول إلى شبه عقيدة كلما تجمع لدى بيان يؤيد توفيق اجيال سابقة فى الجمع بين القانون والادب . مسرحا أو قصة . أو صحافة .

تتوارد الخواطر على خيالى . . قدم انطون يزبك ـ وهو محام تخرج فى مدرسة الحقوق علم ١٩٠٤ ـ مسرحية « الذبائح » إلى فرقة رمسيس . وهو لايزال يزاول المحاماه امام أعلى درجات المحاكم .

كتب محمد حسين هيكل ـ وهو الآخر محام تخرج من نفس مدرسة الحقوق علم ١٩٠٩ ـ قصة « زينب » بل انه حصل بعد نشرها على دكتوراه الدولة فى القانون من فرنسا وزاول المحاماة وتدريس القانون فى الجامعة المصرية الاهلية . وهو يرأس تحرير صحيفة « السياسة » منذ عام ١٩٢٢ .

ومن العجيب ان نفس تلك « الدفعة » . اى « دفعة » ١٩٠٩ قد ضمت عمر عارف القاضى الذى وضع مسرحية « هدى » ومثلتها فرقة ترفيه التمثيل العربى بحديقة الأزبكية . وهو لا يزال يجلس مجلس القضاء . وعبد الرحمن رشدى الذى زاول المحاماة بضع سنين .

ثم احترف التمثيل . وأنشأ فرقة تحمل اسمه قدمت لجمهور المسرح طائفة من ترجمات عربية لمسرحيات فرنسية رائعة . كما ان « الدفعة » التالية عام ١٩١٠ ضمت قاضيا آخر ، هو صالح جودت ، الذى ترجم إلى العربية مسرحية « الايمان » للكاتب الفرنسى الكبير « بريو » وشاهدها الجمهور المصرى . ومن هذا الجيل أيضا محمود عزمى الذى نال دكتوراه الدولة من باريس . وعمل سكرتيرا لتحرير صحيفة « السياسة » وأصدر مجلة « الجديد »(١) .

المسرح بصفة خاصة يجتذبني . . بل يكاد يختلس ساعات كان يجب ان تكون من حق كتب القانون . ففى مصر الآن نهضة مسرحية تشبع الهواية . وتغرى على الاهتمام . فى القاهرة وحدها خمس مجلات مسرحية لا عمل لها الا متابعة هذه النهضة . تقدم نقدا . وتحليلا . وتحقيقا . كما أن الصحف اليومية عنيت بنقد ما يعرض من مسرحيات . مؤلفة أو مترجمة . فأصبح لكل صحيفة « ناقد مسرحي » خاص بها . ومما استرعى اهتمامى بصفة خاصة ان « الاهرام » عهدت بالنقد المسرحي الى محمد التابعي الذى يوقع باسم « حندس » وهو من خريجى مدرسة الحقوق عام ١٩٢٣(٢) . وان « السياسة » عهدت بالنقد المسرحي الى محمد عبد الله عنان وهو الآخر من خريجى الحقوق عام ١٩١٨(٣) .

---

(١) شغل بعد ذلك منصب مدير علم مصلحة الضرائب . وعمل فى المحاماة . ثم رأس وفد مصر الدائم لدى الامم المتحدة .

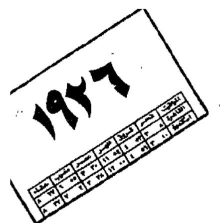
(٢) اصدر بعد ذلك مجلة « آخر ساعة » واشترك فى اصدار جريدة « المصرى » وفى رئاسة تحرير « الاخبار » .

(٣) تخصص بعدئذ فى تاريخ الأندلس وحصل على جائزة الدولة التقديرية عن عدد كبير من الكتب التى الفها عن ذلك التاريخ .

لم استطع مقاومة هذه الهواية المسرحية . فقد شاهدت اخراج مسرحية « الطاغية » على مسرح رمسيس وتجرأت فكتبت نقدا . قدمته إلى صحيفة « السياسة » و . . كم كانت فرحتي عظيمة عندما نشر النقد وتحت عنوان المقال « لناقد السياسة المسرحي » . كما نشرت نقدا لمسرحيتي « العريس » و « خاتم سليمان » اللتين قدمهما زميلنا فى السنة الرابعة بالمدرسة « حسين » توفيق الحكيم[1] إلى فرقة ترقية التمثيل العربي . وقد التقيت به فى فناء المدرسة . حدثني عن نقدى لمسرحيتيه وعلم منى أننى كنت قد ترجمت من الانجليزية مسرحية « حسن » التى ألفها « ايلروى جيمس فليكر » . وهى مسرحية تدور حول عهد هارون الرشيد فى الدولة العباسية . عندئذ أشار على ان أقدمها إلى فرقة ترقية التمثيل العربي . وتوجهنا سويا إلى مدير هذه الفرقة التى يدعمها بنك مصر بين ما يدعم من أنشطة . ولشد ما دهشت عندما صارحني مدير الفرقة بأنه راغب فى شراء هذه الترجمة . ولم يكن قد اطلع عليها ! لأن محمد التابعي قدم له ترجمة أخرى لنفس المسرحية . وكان على وشك شرائها الا أنه فوجىء به ينتقد احدى مسرحيات الفرقة التى يؤدى مديرها دور البطولة فيها . فعدل عن شرائها . ولذا فهو راغب فى شراء ترجمة أخرى ثأرا من الناقد الذى هاجمه ! ونظام العمل فى الاتفاق مع الكتاب فى هذه الفرقة يقضى بأن تحول النصوص التى تقدم إلى الدكتور سيد كامل الذى يشرف على مطبعة مصر . مؤسسة أخرى من مؤسسات بنك مصر . وهو الآخر من خريجي مدرسة الحقوق عام ١٩٠٨ . وقد وافق على شراء الترجمة . . ما أسعدني !

● ● ●

(١) اختصر الزميل الكبير بعدئذ اسمه الذى يوقع به مسرحياته إلى « توفيق الحكيم



المتحكمون فى إقدار مصر تخرجوا من هذا المعهد !

نوفمبر :

كلية الحقوق . .

هذا البناء الاصفر الذى يطل على النيل فى الجيزة تثير رؤيته فى صدرى كل صباح طائفة من العواطف المتناقضة .

لقد اخترت بنفسى هذا النوع من الدراسة . كان يخيل إلى قبل إتمام دراستى الثانوية أننى ساكون سعيدا بالالتحاق بذلك المعهد الذى تخصص فى إخراج رؤساء الوزارات والوزراء والمتحكمين فى اقدار مصر . ولكن العامين اللذين قضيتهما به قد جعلانى أعد الساعات والدقائق الباقية على حياتى فيه !

إن المزيج العجيب الذى يتكون منه أساتذة الكلية وطلبتها وخدمها . يصلح مادة خصبة لقصة . .

هذا التفاوت الكبير بين الطبقات الاجتماعية التى ينتمى إليها الطلبة وبين ثرواتهم أو ثروات آبائهم . يبدو صارخا فى طريقة حياتهم خارج الكلية . . هذا الزميل الذى يحضر إلى الكلية تارة فى عربة مكشوفة يجرها جوادان قصيران يدبان على الأرض دبا مدويا يلفت النظر ويبهره . . تناقلت الألسنة أن والدته ـ وهى سيدة جليلة تنتمى إلى اسرة من اغنى اسر الصعيد ـ قد قدمتها هدية له عندما أتم دراسته الثانوية . وتارة أخرى فى سيارة « مارسيدس » تناقلت نفس الألسنة أنه اشتراها من امير مصرى بمبلغ قد يعد رأس مال بالنسبة لغالبيتنا . . ولكنه لا يذكر إلى جانب الفى فدان ورثها الزميل عن أبيه ـ هذا الزميل قد استطاع ان يفوز بقلب مطربة شابه معروفة تلهب بصوتها اكفنا لمجرد سماع صوتها من بعيد وهى على خشبة المسرح .

وزميل آخر . وسيم تناقل همسنا أن الممثلة الأولى بأكبر الفرق التمثيلية المصرية قد هامت به حبا . وفضلت الحياة معه على العروض السخية التى تتلقاها كل يوم من المعجبين بها من وكلاء الوزارات وأكابر السراة . وغالبيتنا لا تملك - إعجابا بها - أكثر من إطالة النظر إلى احدى صورها العديدة المنشورة فى الصحف والمجلات

وزميل ثالث يملك ابوه اثنى عشر الف فدان فى الوجه البحرى . تقدر ثروة هذا الأب بنحو مليونين من الجنيهات . وقد بلغ نفوذه ان تحدى سعد زغلول زعيم مصر ورئيس وزارتها فى عنفوان سلطته . . فرشح نفسه فى الانتخابات لمجلس النواب ضد مرشح سعد . ولما ذهب انصار سعد للترويج لمرشحهم خرج فلاحو والد الزميل وقطعوا قضبان سكة الحديد الضيقة ليمنعوا خصوم « سيدهم » من الوصول إلى الدائرة الانتخابية . وقد تحقق ما أراده . ونجح ضد مرشح زعيم مصر الأوحد . . ويظهر ان ابنه زميلنا قد أراد ان يقلده عندما كان منذ عامين طالبا فى احدى مدارس القاهرة الثانوية . . إذ ان ناظر المدرسة استدعاه يوما وانتهره بسبب خطأ ارتكبه وهدده بالفصل فأجابه الطالب الذى يعلم مدى ثروة أبيه .

- ليكن . . ان أبى يستطيع ان يفتح مدرسة أخرى كهذه المدرسة . وفى نفس الشارع !

اخترت هؤلاء الزملاء الثلاثة كنماذج لبعض الطلبة الذين يلفتون النظر ويكونون مادة للهمس بيننا فى أثناء الفترات التى نقضيها فى مقهى الكلية ، هربا من محاضرة لا نود حضورها . ولكن إلى جانبهم مئات من الطلبة يدخلون إلى الكلية صباحا ويغادرونها ظهرا دون ان يحس بهم أحد . قد تنقضى الشهور قبل ان يتنبه الواحد منا إلى ان له زميلا بهذا الاسم أو بهذا الشكل !

ثارت نفسى لهذا الوضع . بعد أن تبينت أننى ساقضى السنوات الأربع فى هذا البناء الأصفر . أصل إليه فى الصباح محشورا فى عربة

من عربات الترام مع المئات من « النكرات » أمثالى . وأغادره ظهرا متطفلا على سيارة زميل أو سيرا على الاقدام ، معزيا نفسى بأن النظر إلى ماء النيل الجارى تحت « كوبرى عباس » . و « كوبرى قصر النيل » الذين يجب أن أمر عليهما فى . طريقى إلى منزل أبى . أو الاستماع إلى « المواويل » التى يرتلها راكبو القوارب النيلية المارة تحت ذينك الكبريين قادمة من الصعيد أو صاعدة إليه ـ يغذيان الناحية الشاعرة من خيالى !

انتهيت إلى قرار . . لم لا أجرى على لسان ممثلة مرموقة تثير الاعجاب كلمات حب أضعها لكى توجهها إلى شخصية خيالية أرسمها أنا وأتعمد ان أجعلها اقرب الشخصيات إلى وأكثرها انطباقا علىَّ !

كتبت مسرحية مصرية فى أربعة فصول أسميتها « الوحوش » وجعلت بطلها طالبا فى كلية الحقوق . وقدمتها الى نفس الفرقة الكبيرة فرقة رمسيس التى تزوجت احدى ممثلاتها المرموقات زميلنا الوسيم ورجوت مدير الفرقة أن يعهد بدور البطلة . وهو دور الفتاة التى تحب طالب الحقوق فى المسرحية إلى نفس تلك الممثلة !

ولما بدأت احضر التجارب التى أجرتها الفرقة على المسرحية . واستمع الى كلمات الحب التى اجريتها على لسان الممثلة الفاتنة موجهة إلى طالب الحقوق ، أحسست بأننى فرجت عن صدرى كثيرا من الضيق الذى كنت اعانيه !

ولما بدأت الفرقة تعلن عن المسرحية التى تحدد لتمثيلها يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٦ فى الصحف وعلى الجدران فى أهم احياء القاهرة وتشير إلى اسم المؤلف ـ أحسست بانى ثأرت لنفسى ولجيش النكرات فى كلية الحقوق من الزملاء الظاهرين لجاههم أو ثروتهم أو وسامتهم فى تلك الكلية !

ولكن شيئا مما جال بصدرى لم يجل بصدر العميد الجديد الذى

انتخب ليحل محل العميد الفرنسى[1] فقد وضع عقب توليه منصبه نظاما يقضى بأن يحضر طلبة الكلية ما يلقى فى « قاعات البحث » من الظهر إلى الساعة الواحدة بعد الظهر وحتم على الاساتذة ان يتحققوا من مواظبة الطلبة على حضور تلك « القاعات » بالمناداة على الاسماء اسما اسما ، وإخطار العميد باسم من يتخلف عن الحضور .

لم يكن متيسرا أن أحضر التجارب التى كانت تجريها الفرقة التمثيلية على مسرحيتى إلا إذا تخلفت عن حضور قاعات البحث فى الكلية . . فتخلفت .

استدعانى العميد صباح اليوم . وسألنى عن سبب تخلفى عن حضور المحاضرات التى تلقى بين الظهر والساعة الواحدة . وخطر لى أن اكذب فادعى أننى كنت مريضا ، ولكننى تذكرت أننى سأكرر التخلف عدة أيام حتى تنتهى التجارب المسرحية ، وتظهر القصة التى كنت اعتز بها كل الاعتزاز . القصة التى تصور آلام طالب الحقوق وآماله ، وتفانى امراة شابة فى حبه ، والوفاء له ! فاعتزمت ان اكون صريحا . ولما لمحت جريدة « الاهرام » الصادرة فى الصباح أمامه أشرت بأصبعى الى الاعلان المنشور عن ظهور مسرحية « الوحوش » فى يوم ٦ ديسمبر القادم وهو الاعلان الذى أشار إلى اسم مؤلفها بحروف كبيرة وقلت :

— هذه القصة لى . وهى أولى محاولاتى المسرحية . وانا اخشى ان يسىء الممثلون فهم بعض مواقفها . ولذا يهمنى ان احضر التجارب التى تجريها الفرقة ظهر كل يوم . فهل تسمحون « سعادتكم » بنصف اجازة لمدة بضعة أيام قادمة اى ليوم ٦ ديسمبر فاحضر المحاضرات الى الساعة الحادية عشرة ثم اتخلف عما بعد ذلك من محاضرات حتى تمثل مسرحيتى ؟

---

(١) كان مسيو ليون دوجى عميد كلية الحقوق بجامعة بوردو قد انتدب لتنظيم كلية الحقوق بالجامعة المصرية بعد تحويلها من مدرسة إلى كلية .

وقبل ان انتهى من كلماتى دق العميد بيده دقة قوية على مكتبه ثم قال لى فى لهجة تفيض بالحدة والعنف :

— ما هذا الكلام الذى تقوله ؟ يا « أفندى » إننى هنا كعميد لهذه الكلية أعدك وأعد غيرك للاشتغال فيما بعد بالقضاء أو النيابة أو المحاماة ، لا للاشتغال بالمسرح . . إننى لا أسمح لطالب عندى بهذا العبث . . غب كما تشاء . وسأعرف أنا ما أتخذه بشأنك !

خرجت من غرفة العميد وأنا بين نارين . اما أن اعرض قصتى الأولى لمصير لا ارضاه لها . وأما ان اعرض تلك السنة الجامعية للضياع فان العميد معروف بيننا بالصرامة . وهو ينتمى إلى أسرة ريفية لها نظرتها الرجعية الخاصة إلى التطور الاجتماعى الذى يلعب المسرح دورا هاما فيه . كما انه يمثل رجل القانون الجاف الذى لا يقدر نزوات الضعف التى يمكن ان تتحكم فى شاب لم يكد يتجاوز العشرين عاما . وقد توفر على وضع كتاب فى شرح قانون العقوبات يعد أهم مرجع فيه ولكن همس الزملاء قد جرى بأن المجهود الذى بذله فى وضعه قد حطم اعصابه كما انه أصابه بمرض فى العمود الفقرى ألزمه الفراش مدة طويلة . ولكننى رغم ذلك اعتزمت ان اتخلف عن حضور « قاعات البحث » لأواظب على حضور التجارب المسرحية ! .

● ● ●

ديسمبر :

لم يعد هناك شك بعد ان تخلفت عن حضور « قاعات البحث » رغم تحذير العميد فى أننى قد قامرت بمصيرى فى امتحان آخر السنة . .

إذا كان الامر كذلك فلم لا اثار من العميد كما ثارت من الزملاء المرموقين فى الكلية . إنه ولا شك قد تعنت وتجنى فى تصوير عواقب التخلف عن جضور بضع محاضرات تلقى فى قاعات ابتكرها هو ولم يكن لها وجود من قبل انتخابه عميدا !

انها قسوة لا مبرر لها !

وقد انتهزت فرصة حضور التجارب الأخيرة على مسرحيتى « الوحوش » وطلبت من الممثلة الأولى - وهى فى القصة تتحدث إلى طالب فى كلية الحقوق - ان تتناول كتاب العميد فى شرح قانون العقوبات - وهو كتاب ضخم له غلاف أخضر معروف لكل المشتغلين بالقانون - وان تفتح صفحة من صفحات الكتاب فيقع بصرها على شرح جريمة هتك العرض ولا تكاد تقرأ بضع كلمات من ذلك الشرح حتى تلقى بالكتاب فى اشمئزاز على المكتب وهى تقول :

— أهذا ما تتعلمونه فى كلية الحقوق ؟

وقد ظهرت المسرحية فعلا . وكانت الممثلة الأولى قد افترقت عن زوجها زميلنا الوسيم فى الكلية . فلما وصلت إلى ذلك الموقف الذى افتعلته افتعالا لأثأر من العميد . . انتهزته هى لتثأر من طليقها . فلم تكد تمسك بالكتاب وتتظاهر بقراءة بعض فقرات من شرح جريمة هتك العرض حتى ألقت به على مقعد بعيد وهى تلوى شفتها وتقول فى حدة طبيعية :

— أهـذا هو الكلام الذى تتعلمونه فى كليـة الحقوق ؟ اى خجل ! أى عار !

اضافت هذه الكلمات لتشفى غليلها من طليقها طالب الحقوق فى شخص الممثل الأول الذى كان يلعب دور طالب الحقوق أمامها !

خفق قلبى بشدة وانا اشاهد كيف تطورت المؤامرة المدبرة ضد العميد على المسرح . خشيت عاقبتها . واحسست بيد تربت على كتفى فلما التفت وجدت الزميل محمد التابعى ناقد جريدة « الأهرام » المسرحى يقول لى :



● محمد التابعى

— قلبى عندك !

خيل إلى انه علم سر ما اتفقت عليه مع الممثلة الأولى . فتجمد الدم فى عروقى . ولم أهدأ إلا بعد ان فهمت منه أنه كان يشجعنى على احتمال الانفعال الذى ينتاب المؤلف عند مشاهدة مسرحيته الأولى تمثل للمرة الأولى .

ولما أسدل الستار على الفصل الأخير تمنيت الا يكون أحد من المتصلين بالعميد قد شاهد المسرحية

أخذت اجيل بصرى فى الجمهور الذى كان فى القاعة . وسرعان ما لمحت أستاذ القانون التجارى فحاولت أن أهرب من لقياه ولكنه استدعانى بصوت عال ، فايقنت أنه سيلومنى على موقف بطلة المسرحية من كتاب العميد . الا أننى دهشت عندما رايته يوجه إلى ملاحظة عن أمر أخر ، لا علاقة له إطلاقا بالعميد . أمر لم الا حظه انا . فقد كان من بين شخصيات القصة شخصية شاب من أبناء الذوات اطلقت عليه اسم « ماهر » وهو يتعاطى مخدرا بشراهة فاذا بأستاذى يقول لى غاضبا :

— إننى اشك فى ان ما فعله الممثل الذى قام بتمثيل دور « ماهر » كان تمثيلا . إن امثال هذه المناظر يجب الا تعرض على الشبان والشابات أيا كان الغرض من تمثيلها .

ولما حاولت أن ادافع عن الممثل بانه من اكفأ ممثلى المسرح المصرى واقربهم إلى الطبيعة فى ادائه . هز استاذى كتفيه وتركنى وهو لايزال يشك فى ان ما رآه على المسرح كان تمثيلا !

ان الأمر لم يعد مقتصرا على ما أصاب كتاب العميد . بل إنه تعداه الى موقف خلقى اجترات على إبرازه على المسرح ، واثار سخط استاذ من اساتذة الكلية .

● ● ●



إعتداء على استقلال الجامعة !

ابـريـل :

تقرر نقل العميد إلى منصب كبير بأقسام قضايا الحكومة الاستاذ متألمون لأنهم عدوا هذا النقل شبه اعتداء على استقلال الجامعة . والطلبة يشاركونهم ذلك الألم لأن نقل العميد حرمهم من أستاذ نابغ كانت محاضراته فى شرح قانون العقوبات من الوضوح والدقة بحيث تغنيهم عن المراجعة فى الكتب أو تسهل لهم تلك المراجعة إلى اقصى حد .

أما أنا . . فقد فرحت .

ان شبح المثول بين يديه فى الامتحان الشفوى يثير الرعب فى نفسى !

● ●

مـايو :

لم أنج بعد !

لقد نشرت الصحف منذ مدة قريبة اسماء « الممتحنين من الخارج » الذين يشتركون فى امتحان الطلبة مع استاذ المادة وكان عميدنا السابق بين أسماء ممتحنى قانون العقوبات . .

وحل موعد الامتحان . وتقدمت الى عميدنا السابق وأنا أرتعد . لم يبق إلا أمل واحد . هو الا يكون قد بلغه خبر ما حدث لكتابة على المسرح أو أن يكون قد نسيه .

وملت الى الاعتقاد بانه قد نسى كل ما يتعلق بى . فقد وجه لى سؤالا بسيطا عن جريمة التعامل بنقود مزيفة تسلمها الشخص على انها صحيحة ، ثم حاول التخلص منها .

لم يبد عليه إلى آخر لحظة أنه يذكرنى . ولكنه هز رأسه وهو يضع الرقم الذى قدره لاجابتى وقال :

— أمامك بعد الامتحان أربعة أشهر أجازة تستطيع أن تشتغل فى أثناءها بما تشاء ، بالمسرح أو بغيره . اما أيام الدراسة فدعها للدراسة فقط . . لقد اعطيتك سبع عشرة من عشرين !

انه درس من أوقع الدروس فى نفسى . لقد عفا فى سماحة علمية نبيلة عن محاولة طائشة اجترأ عليها أحد طلبته !

● ● ●



تاريخ مصر الحديث وغرفة المحامين !

أغسطس :

غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف بباب الخلق . . إن تاريخ مصر الحديث لا يمكن ان يكتب الا اذا ذكرت هذه الغرفة . لأنه يتقرر فيها .

رئيس الوزارة السابق مصطفى النحاس باشا قد استدعى من هذه الغرفة ليرأس مجلس النواب ثم ليرأس الوزارة . وثلاثة ارباع الوزراء قد استدعوا منها ليباشروا سلطاتهم الواسعة . ورئيس محكمة الاستئناف قد صعد منها إلى الدور الأعلى ليتقلد منصبه كشيخ القضاة . وعلى هذه الغرفة كان يتردد أثناء الدورة البرلمانية ما بين يوم وآخر أحد عشر شيخا وثلاثة وخمسون نائبا كما ان رئيس الشيوخ محام . ورئيس النواب هو الآخر محام أيضا .

. ان من يشاهد هذا العدد الكبير من المحامين الذين يرأسون الأحزاب السياسية المصرية ويشغلون مقاعد الوزراء والشيوخ والنواب يسهل عليه ان يصدق ما قيل من ان أولئك المحامين قد تعمدوا إطلاق اسم « القضية المصرية » على « المسألة المصرية » لأنها بعد ان تصبح « قضية » يكون لهم ـ دون غيرهم ـ النصيب الاكبر فى مزاولتها !

وفى هذه الغرفة يحتشد صباح كل يوم عشرات المحامين يلبسون نفس « الروب » ويجلسون متلاصقين على نفس المقاعد ويتنالون القهوة أو غيرها من يد نفس خادم الغرفة « عم محمد شاكى » لا فرق بين من تولى الوزارة ومن لم يتولها بعد ولا فرق بين من نال أرقى رتب الدولة ونياشينها ومن لم ينل شيئا منها . ولا فرق بين من اقتنى عن طريق المحاماة آلاف الأفدنة وبين من لا يملك شروى نقير . ولا فرق بين من ازدحمت « أجندة » مكتبة يوميا بعشرات القضايا وبين من ذهب إلى الغرفة ليشاهد ويسمع و « يتأقلم » مع هذه الدنيا الجديدة . . مثلى !

لقد اجتمعت لجنة قبول المحامين فى أوائل هذا الشهر وأدرجت اسمى فى جدول المحامين . فأصبحت أنتمى إلى طائفة امتازت بتقديم أكبر عدد من الشخصيات التى تلمع فى حياة مصر العامة . وقد التحقت للتمرين بمكتب محام تخرج مع أبى فى مدرسة الحقوق . وهذا المكتب على مقربة من محكمة الاستئناف . فى عمارة قديمة من عمارات شارع محمد على تحمل اسم صحيفة يومية من الصحف التى تولت قيادة الراى العام فى أوائل هذا القرن وهى عمارة « المؤيد » .

المكتب يقع فى الطابق الثانى من المبنى القديم . والدرج الذى يرقى إليه من « البلاط » القديم المهشم . وصعود هذا الدرج مخاطرة تستدعى جراة ومرانا . فالظلام حالك لا تكاد ترى معه الا الدرجة التى ستخطو اليها . ويجب أن تعتصم بسياج الدرج ولكن عليك ان تكشف الأجزاء التى انهارت من هذا السياج والاجزاء التى فى طريق الانهيار !

والمكتب نفسه يشغل ثلاث غرف واسعة . . احداها لمكتب المحامى صاحب المكتب . والثانية لراحتـه . والثالثـة لكتبة المكتب .

اما « الصالة » التى تفصل ما بين مكتب المحامى وغرفة الكتبة فقد نثرت فيها ثلاثة مكاتب رثة للمحامين الذين يقضون مدة التمرين فى المكتب .

ولما قابلت المحامى صاحب المكتب استدعى وكيل المكتب عبد الحميد أفندى وقدمنى اليه . . ثم استدعى المحامى الذى بقى من المحامين الذين كانوا يتمرنون بالمكتب .

ولما غادرت غرفة المحامى صاحب المكتب الى « الصالة » التى بها مكاتب المحامين الذين يتمرنون بالمكتب أشار الزميل الشاب الى مكتب صغير فى ركن الغرفة وقال لى :

— هذا هو مكتبك ياأستاذ . . كان يجلس إليه من قبلك الاستاذ . . الذى تزوج كريمة . . عضو مجلس الادارة المنتدب لبنك . . وقد عين محاميا بقلم قضايا البنك . . وهذا المكتب الخالى إلى جانبك كان يجلس اليه الأستاذ . . الذى ورث بضع عمارات فى السيدة زينب تغل له إيرادا شهريا لا يقل عن مائة جنيه وقد تركنا واشترك مع محام آخر فى فتح مكتب خاص . . أما أنا . .

وابتسم الزميل ثم تلفت حوله واستمر يقول فى صوت خافت . .

— لقد تزوجت كريمة وكيل وزارة . . وأظن أننى سأعين بقسم قضايا مصلحة . . قريبا .

وشعرت بأنه لو تحقق هذا فلن يبقى سواى فى هذه الصالة الواسعة فاننى لم أتزوج لا ابنه مدير بنك ولا أبنه وكيل وزارة كما أننى لا أملك مترا واحدا من الأرض ! وتبينت بعد بضعة أيام ترددت فيها على المكتب أن « ديكتاتور » ذلك المكتب هو عبد الحميد أفندى وكيل المكتب . . حاولت مرة أن استدعيه لاستفسر منه عن أمر فى ملف من ملفات القضايا التى حولت على . ولكنه لم يجب . . وخيل الى أنه لم يسمع فأعدت النداء عبثا . . وأخيرا أشفق على الزميل الذى كان جالسا أمامى ونصحنى أن أذهب الى عبد الحميد أفندى اذا أردت شيئا لأنه سيتظاهر دائما بأن لديه من الاعمال ما لا يمكنه من الانتقال الى غرفة المحامين تحت التمرين !

وضاقت نفسى . أهذا هو العمل الذى ظللت أحلم بمزاولته منذ طفولتى ؟

وأيقنت ان ذلك الرداء الذى نرتديه جميعا فى المحكمة والذى لا يختلف شكلا ولونا ، والذى يسوى بيننا فى غرفة المحامين إنما يخفى تحته فوارق هائلة بين بعض المحامين وبين بعضهم الآخر .

وبدأ ضيق نفسى يشتد كلما تكرر ترددى على غرفة المحامين صباحا وعلى المكتب الذى أقضى فيه مدة التمرين مساء .

عدت أحس مرة أخرى أننى ـ وسط تلك الشخصيات اللامعة فى سماء الحياة المصرية العامة ـ لا أعدو ان أكون نكرة بين جيش من نكرات صغار المحامين .

وفكرت . ثم انتهيت إلى قرار . . لم لا ألفت النظر إلى وإلى غيرى ممن هم فى مثل ظروفى كما فعلت بكتابة مسرحية « الوحوش » عندما كنت طالبا فى كلية الحقوق ؟ لم لا أثبت أن محاميا ناشئا يستطيع ان يدلى بملاحظاته فى شئون القضاء كما يبديها كبار المحامين صباح كل يوم فى أثناء اجتماعهم فى غرف المحامين .

وبدأت اكتب سلسلة مقالات جعلت عنوانها « فى سبيل العدالة . كلمات فى الاصلاح القضائى » وخطر لى ان أحمل المقال الأول الى جريدة « الاهرام » ولكنى خشيت اذا ذهبت بنفسى وتبين رئيس التحرير أو من يحل محله صغر سنى ألا ينشر المقال أو ان ينشر فى مكان لا يلفت النظر .

وقد صح ما توقعته . فاننى بعد أن ارسلت المقال الأول ببضعة أيام نشر ، المقال فى صدر الصفحة الأولى بعنوان ضخم .

خيل إلى أننى ثأرت لنفسى وتوجهت إلى غرفة المحامين متوقعا ان تكون افتتاحية « الاهرام » قد احدثت أثرها فى لفت انظارهم إلى . . واكتمل عقد المحامين فى الصباح قبل موعد الجلسات . دخل كل منهم يحمل نسخة من « الاهرام » وأخذت عيناى تختلسان النظر الى كل من يفتح الصحيفة ليقرأها . هل وقع بصره على اسمى ؟ هلى يعرف اننى

الجالس الى يمينه أو يساره أو خلفه ؟ وامتلأت زهوا عندما سمعت أحدهم ـ وكان قد ترافع أمام محكمة الجنايات مرافعة رائعة عن بعض المتهمين فى قضية مقتل سير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى فى السودان ـ يثنى على ما تضمنه المقال . ولكن لشد ماذهلت عندما سمعت محاميا آخر يقول :

ـــ من العجب أن محمود كامل المحامى ببنى سويف يشير الى مراجع فرنسية فى مقاله مع أنه لم يدرس الحقوق ولا يعرف الفرنسية بل هو من محامى المجالس الملغاة الذين ادرجت أسماؤهم فى جدول المحامين بعد إنشاء النقابة !

اذن فهناك محام آخر يحمل نفس الاسم . محام قديم له شهرة فى مصر الوسطى نسب إليه مقالى الذى قضيت أسبوعا كاملا فى اعداد مراجعه . وكتابته . وانتظار نشره !

● ● ●



. . وبدأت البحث عن عمل جديد !

مـــارس :

الأيام تمر . متشابهة . مملة . لا متعة فيها . ولا أمل بعدها .

لقد تغير شىء واحد فى النظام الذى كنت اتبعه بعد قيد اسمى فى الجدول . . لم اعد أواظب على التوجه إلى غرفة المحامين صباحا ، بل عدت أفضل قضاء ساعات الصباح فى مقهى « متاتيا » بجوار حديقة الأزبكية حيث يجتمع بعض المتخرجين حديثا لتبادل الحديث فى شئوننا وشجوننا .

لم يكن أحد منا نال أى جزاء مالى على ما يقدمه من مجهود فى المكتب الذى يتمرن به . . أصحاب المكاتب من كبار المحامين يظنون أنهم « يضحون » بقبول المحامى الناشىء فى مكاتبهم لأنه يكلفهم عناء تمرينه !

ولم يكن اجتماعنا فى مقهى « متاتيا » مصادفة . بل أن الذى جذبنا إليه أن فنجان القهوة ثمنه قرش صاغ واحد بينما هو فى باقى المقاهى قرش ونصف وقرشان . . وهذا الدافع إلى تفضيل المقهى كان يعلم كل منا ـ فى دخيلة نفسه ـ أنه هو الذى دفع الجميع إلى الاجتماع ، ولكن أحدا منا لم يكاشف الآخر بذلك !

شىء آخر أخفاه كل منا عن الآخر .. ذلك أننا بدأنا ـ بعد أن مللنا العمل المجانى فى المحاماة ـ نلجأ إلى أهلنا للبحث عن عمل آخر . ويظهر أن آباءنا وأعمامنا وأولياء أمورنا ـ وكلهم من المؤمنين بالحكم الدينية القديمة ـ قد اتفقوا على أن يطلبوا منا عدم الافضاء بتفصيلات مساعيهم للبحث لنا عن عمل آخر غير المحاماة . أخذا بالحديث « استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان » .

وقد بلغ من تحايل كل منا على الآخرين أننا إذا لمح أحدنا الآخر فى فناء وزارة العدل أو وزارة الخارجية أو وزارة الداخلية حاول الاختفاء عن نظره ، لأنه لا معنى لوجوده هناك إلا مقابلة موظف للتحدث فى أمر الوظيفة المنشودة . فإذا لم يوفق إلى الاختفاء فأية حجة أخرى . كزيارة قريب أو صديق . أو الاطلاع على كتاب فى مكتبة الوزارة !

وأقبل أحد الزملاء يوما يحمل نبأ عن « عم محمد » خادم « غرفة المحامين » يتلخص فى أنه يربح من عمله فى الغرفة ـ وهو قاصر على تقديم القهوة وتأجير « الروبات » لمحامى الأقاليم الذين يحضرون إلى القاهرة للمرافعة فى قضاياهم وللمحامين تحت التمرين الذين لم يستقروا بعد فى المحاماة ولم تصبح لهم « روبات » خاصة ـ يربح من ذلك العمل ومن بيتين اقتناهما أثناء عمله فى خدمة المحامين نحو ثلاثين جنيها .

ثلاثون جنيها ! رقم يتمناه إثنان أو ثلاثة منا مجتمعين !

ومع ذلك فكل منا لا يعدم بضعة قروش ينفح بها عم محمد وهو يسرع إلى مساعدته فى لبس « الروب » أو خلعه أو وهو يقدم فنجان القهوة فى أدب جم !

وسأل أحدنا :

— من أين له هذا العدد الكبير من « الروبات » ؟

فأجاب آخر :

— معظم هذه « الروبات » لمحامين توفوا ، ولم يتنبه ورثتهم إلى أن من بين مخلفاتهم « روبا » مودعا فى صندوق بغرفة المحامين . وحتى إذا انتبهوا فإنهم إما أن يرفضوا استعادته لئلا يثير حزنهم على المحامى الراحل . وإما أن يتركوه صدقة على روح مورثهم .

● ● ●

أنت المعاون الجديد !

مايو :

لم يعد فى إمكاننا أن نكتم سر المساعى الذى بذلها أهلنا للحصول على وظائف فى الحكومة بعد أن أعدت قرارات تعيين بعضنا فى وظائف « معاونى ادارة » بالأقاليم .

لقد تولت وزارة محمد محمود باشا الحكم فى أول يوليو من العام الماضى . وأوقفت الحياة النيابية فى أواخر نفس الشهر ، وأعلنت أن من بين برنامجها فى الاصلاح العام ردم البرك والمستنقعات التى ينمو حولها البعوض الحامل لجرثومة « الملاريا » وإصلاح الادارة بإدخال عناصر جديدة من الشبان الذين أتموا تعليمهم العالى !

ولكننى بعد أن أطلعت على أسماء الزملاء الذين عينوا معى ، تبينت أن هناك مبررات أخرى غير إصلاح الادارة . فأحدنا ابن خالة لأحد وزراء مصر المفوضين فى الخارج وقد شغل قبل نقله إلى السلك السياسى

منصب وكالة الوزارة وكان يتمتع بنفوذ كبير فى حياة مصر السياسية . والآخر أخ زوجة أحد مديرى الأقاليم . وأنا . عينت لأن وكيل وزارة الداخلية ـ التى التحقنا بها جميعا ـ كان يشغل نفس الوظيفة التى عينا فيها منذ ثلاثين عاما فى مديرية الغربية عندما كان مديرها خال أبى . كما أن أبى تربطه بوكيل الوزارة صلة زمالة منذ عهد الدراسة فى مدرسة الحقوق !

* * *

وقد توجهت إلى طنطا ـ عاصمة المديرية التى عينت فيها ـ لتلقى تعليمات المدير ومعرفة المركز الذى سألحق به . ولما سألت عن المدير ـ رئيسى الأعلى فى عملى الجديد ـ علمت أنه كان محاميا . ثم عين قاضيا . فرئيسا للنيابة . وبعد ذلك انتقل إلى وظائف الادارة ، لأن مظاهر الأبهة فيها والسطوة والنفوذ لا تتوفر للقاضى أو عضو النيابة .

واطمأنت نفسى . إذ خيل إلى أننى سأعمل تحت إشراف زميل !

ووصلت طنطا فى الصباح ، ثم توجهت مباشرة إلى سراى المديرية ، وطلبت مقابلة المدير . ولما دخلت إلى غرفته الواسعة الفاخرة . حييته باحترام ثم جلست على المقعد الجلدى المجاور لمكتبه ، وقدمت إليه الخطاب الذى أحمله من وزارة الداخلية موجها إليه . فلم يكد يلقى نظرة إليه حتى قطب جبينه والتفت إلى قائلا :

— أأنت المعاون الجديد الذى أرسلته الوزارة إلى ؟

فأجبت ـ أجل .

— وكيف تجلس أمام الباشا المدير ؟

وقبل أن افكر فى الطريقة التى أصلح بها ذلك « الخطأ » الادارى الذى ارتكبته فى بدء حياتى الحكومية ، رفع المدير سماعة التليفون وطلب مدير الأمن . الذى لم تكد تنقضى ثوان حتى اقبل مرتديا ثوبه العسكرى . ثياب « عميد » . وهو رجل أشقر ، متورد الوجه ، قصير القامة . يبدو عليه أنه منحدر من أصل تركى قريب . وعكر هدوء الغرفة صوت عال أحدثه دق كعب أحد حذائيه فى كعب الحذاء الآخر . ثم تلاه صوت أجش يقول ويده ترتفع بالتحية العسكرية :

— أفندم ياسعادة الباشا

وألقى إليه المدير ببعض تعليمات ، تبينت أن الحاجة لم تكن تدعو ـ بسرعة ـ إلى استدعاء مدير الأمن بشأنها . وفهمت أن المدير إنما استدعاه ليفهمنى أن « الحكمدار » رغم أنه أكبر موظف عسكرى فى المديرية . ورغم أنه يتقاضى نحو ثمانين جنيها شهريا . فإنه لا يجرؤ على الجلوس أمام « الباشا المدير » !

ووجدتنى مدفوعا إلى الوقوف . فأسرع المدير وقال لى فى لهجة من يحاول الصفح :

— انكم جميعا فى حاجة إلى الصقل والتمرين ، ومع ذلك فإننى سألحقك بمركز فيه نور وماء . هو مركز كفر الزيات .

* * *

وغادرت غرفة المدير وأنا أسائل نفسى « أتوجد مدن فى القطر المصرى يقضى ساكنوها ليلهم فى الظلام ونهارهم بلا ماء ! »

وكررت هذا السؤال على « رئيس الادارة » فى المديرية المختص بإعداد « استمارة » سفرى بالسكة الحديدية من طنطا إلى كفر الزيات . فابتسم ابتسامة ساخرة وسألنى :

— أين ولدت يابنى ؟

فاجبت : فى القاهرة ـ فهز رأسه وقال :

— القاهرة ليست من القطر المصرى . إن ثلاثة أرباع مدن هذا القطر لم تعرف النور الكهربائى بعد . ولم تدخل إلى بيت من بيوتها حنفية ماء جار . إنك يجب أن تقبل كفك ظاهرا وباطنا لأن مركز كفر الزيات جاء من نصيبك . يكفى أنها على « الخط الطوالى » .

وخجلت أن أساله ماذا يقصد بذلك . ولكننى علمت بعد ذلك انه يقصد انها على خط السكة الحديدية الرئيسية التى تربط القاهرة بالاسكندرية وليست على أحد الخطوط الفرعية . أو على إحدى السكك الحديدية « الضيقة » غير التابعة للدولة أو بعيدة إطلاقا عن أى طريق

من طرق المواصلات . وأن وجود المدينة على « الخط الطولى » من المزايا الجليلة التى يترنم موظفو الأقاليم بها . .

ولما وصلت إلى فناء سراى المديرية . لاحظت حركة غير عادية . فبعض السعاه يهبطون الدرج مفسحين الطريق . وجنود الشرطة الذين يقفون على باب سراى المديرية الخارجى كحرس يرفعون بنادقهم . ثم هبط المدير وقد تفتّحت وردة حمراء كبيرة فى « عروة » سترته وركب سيارة فخمة فتح بابها « جاويش » وأغلقه خلفه ليسرع بالجلوس إلى جانب السائق .

* * *

ولما اجتازت السيارة الباب الخارجى . دوى صوت الحرس عاليا « قره قول سلاح » . مصحوبا بدق أيدى الجنود على البنادق ! وعلمت بعد ذلك أن لدى المدير ثلاث سيارات إحداها بصفته رئيسا لمجلس المديرية . والأخرى بصفته رئيسا للمجلس البلدى والثالثة بصفته حاكما للاقليم !

ومر بخيالى إذ ذاك منظر هبوط مستشارى محكمة الاستئناف من عربات الترام فى ميدان باب الخلق وسيرهم وسط جموع المتقاضين الحاشدة فى « قاعة الخطى المفقودة » بسراى المحكمة لا يحس بهم أحد بل ولا يعرفهم أحد . وفهمت لم يفضل بعض رجال القضاء ترك منصات العدل لشغل تلك المناصب الادارية فى الأقاليم .

ووازنت بين الأيام التى كنا نجلس فيها نحن صغار المحامين إلى جانب الوزراء السابقين والحاملين لأسمى ألقاب الدولة ونياشينها فى غرفة المحامين دون فارق وبين الطريقة الشاذة التى افهمنى بها المدير أن هيبته الادارية تحتم التحدث إليه وأنا واقف !

فاضت نفسى ألما واغرورقت عيناى بالدموع . .

● ● ●

جـو غـريـب يخـيفنـي !

سبتمبر :

عهد إلى « المأمور » عملا قضائيا . هو تحقيق قضايا الجنح التى تقع فى دائرة « بندر » كفر الزيات .

ولكن الجو الذى أعيش فيه جو غريب يخيفنى . . .

فالمأمور قضى حياته العملية كلها ضابطا فى الشرطة . وقد عرف بالشدة المتناهية ، إلى حد أننى عندما سألت عن السر فى إخفاء عينيه على الدوام ـ صيفا وشتاء ـ بنظارة حالكة السواد ، علمت أنه عندما كان ضابطا فى إحدى مديريات الوجه القبلى كلف أحد الجنود الذين يعملون معه بإحضار « قطرة » معينة كان متعودا وضعها فى عينيه . ولكنه لم يكد يضع قطرات من الزجاجة التى أحضرها الجندى حتى صرخ من شدة الألم .

واتضح بعد ذلك أن الجندى قدم لضابطه زجاجة « صبغة يود » بدلا من « قطرة العين » . ففقد الضابط إحدى عينيه . . .

وقيل بعد ذلك أن الجندى لم يخطىء ، وإنما أراد أن يثأر من ضابطه هذا الثأر الدنىء .

وقد انتقل إلى السلك المدنى بتعيينه مأمورا لمركز . ولكنه احتفظ بطابعه العسكرى الجاف ، وصوته الأجش العالى ، وحدته العنيفة فى إصدار الأوامر . هذه المظاهر المفتعلة ـ فيما أرجح ـ يحاول بها أن يستر النقص الذى يحس به . وهو نقص طبيعى لا سبيل إلى إصلاحه . فإن تعليمه لا يتعدى مرحلة التعليم الابتدائى . ثم بضعة شهور فى مدرسة البوليس بنظامها القديم ، وبعد ذلك إلتحق بخدمة الشرطة ونال نصيبه فى الترقية بطريق الأقدمية .

حضرت أمس « جمعية عمومية » عقدها المأمور فى مكتبه ودعا إليها عمد البلاد التابعة للمركز للبحث فى شئون الأمن العام ، ووجه بعد

انفضاضها ملاحظة إلى عمدة إحدى البلاد لأن إحصاء الشهر الماضى دل على أنه حدثت فى بلدته جناية أو جنايتان ، وحاول العمدة أن يناقش ، فانتهره المأمور وتطور الأمر ، فقام المأمور ودفع العمدة إلى فناء المركز وهو يصرخ فى وجهه :

— أنت مين عملك عمدة ! أنت تنفع طبال !

« طبال » ! هذا هو أقصى وصف مهين رأى المأمور أن يصم به ممثل الحكومة فى بلدته .

واتضح لى بعد ذلك أن ثورة المأمور بسبب تكرر حوادث الجنايات فى بلدة ذلك « العمدة » تعود إلى أن أول اعتبار يراعى فى ترقية المأمور إلى منصب وكيل مديرية أو مدير أمن هو قلة عدد الجنايات فى مركزه . يجب أن تقل حوادث الجنايات بأى ثمن . وعلى أية صورة . حتى ولو كان ذلك على حساب العدالة نفسها !

وفى المساء رويت ما رأيته فى أثناء جلوسى بشرفة النادى المطلة على النيل ، فهز زميل من زملائى فى المركز رأسه وأشار إلى ماء النهر الجارى تحت الشرفة وقال لى :

— إن مياه النيل أو الترع المتفرعة منه تطفو عليها أحيانا جثة قتيل ويقذف بها التيار إلى الشاطىء فتلتصق بالعشب . وقد عملت من قبل مع مأمور كان إذا أبلغ بظهور جثة طافية على وجه الماء يأمر بأن تدفع الجثة بعصى تفصلها عن العشب لكى يتلقاها تيار الماء ويحملها إلى مركز آخر . فلا تقيد الحادثة جناية و « تحسب عليه » !

ووكيل النيابة ـ وهو بحكم عمله مشرف على رجال الضبطية القضائية وأولهم مأمور المركز ـ شاب ينتمى إلى أسرة ريفية . متدين يؤدى فروض الصلاة والصوم . ولا يشرب الخمر أو يلعب القمار فى النادى كما يفعل الباقون بل ولا يدخن ولذلك توطدت أواصر صداقة حميمة بينه وبين « واعظ المركز » . وهو رجل طويل القامة . انتهز فرصة صداقته لوكيل النيابة فأخذ يختال بهذه القامة فى طرقات المدينة يحيى أصحاب الحوانيت على الجانبين ويتلقى تحياتهم فى اعتزاز وزهو

وكنت ألاحظ أن حرارة التحية الموجهة إليه إنما كان مصدرها ما رآه أصحاب الحوانيت من نفوذه لدى وكيل النيابة وتردده على مكتب المأمور .

وقد انتهى الأمر بأن استطاب واعظ المركز صحبة وكيل النيابة ومشاهدة مظاهر السطوة والنفوذ وفضل ذلك على الطواف بقرى المركز النائية للوعظ والارشاد !

وحكيمباشى مستشفى الرمد . وهو شاب تخصص فى طب العيون من إحدى جامعات ألمانيا ، لم تكن لعمله أية صلة بمأمور المركز أو وكيل النيابة فهو تابع إلى وزارة أخرى غير وزارة الداخلية التى تشرف على المأمور ووزارة العدل التى تشرف على وكيل النيابة ولكننى لاحظت أنه كان يكثر من التردد على مكتب المأمور ، والتملق إليه . والثناء على مقدرته ! أخيرا عرفت السر فى ذلك فإن أسرته من إحدى بلاد المركز . وعمدة هذه البلدة هو ابن عمه . كما أن أحد ممرضى المستشفى كان قد اتهم بالاعتداء على أحد المرضى بالضرب ولكن التحقيق الذى أجراه المركز أسفر عن عدم صحة التهمة !

● ● ●

قصة فتاتين متجردتين !

أكتوبر :

كل يوم ينقضى على فى عملى الجديد يزيدنى خوفا من الجو الذى يحيط بى . . منذ ثلاثة أسابيع توجهت كعادتى فى الصباح إلى المركز فتقدم إلى « الجاويش النوبتجى » واستأذننى فى أن يعرض على « أنفار الحجز » وهذا التعبير البوليسى يقصد به الأشخاص الذين قبض عليهم فى أثناء الليل وأودعوا فناء المركز انتظارا لحضور المحققين فى الصباح . ولم تقيد أسماؤهم فى دفتر السجن .

ولشد ما دهشت عندما وجدت أمامى فتاتين كادتا تتجردان من ثيابهما وقد تهدل شعرهما . وسالت الأصباغ على وجهيهما ، ومع ذلك كانتا لا تزالان تبدوان فى ميعة الصبا وفتنة الشباب !

سألت :

— ماذا أتى بهاتين الفتاتين إلى المركز ليلا ؟ ـ فأجابنى « الجاويش » فى هدوء وهو ينظر إلى الأرض حياء من منظر الفتاتين العاريتين ، كأنه يطلب إلى أن أجاريه فى ذلك الخجل وقد أخذ بصرى يحدق بهما !

— جاءتا من طنطا بعد منتصف الليل فى سيارة مع اثنين من سائقى سيارات الاجرة يظهر انهما عشيقاهما . وكانتا تغنيان بصوت عال أثناء مرور السيارة أمام المركز . فلما استوقفهما « الديدبان » الواقف بباب المركز وطلب إليهما عدم الصياح ، اتضح له أنهما ثملتان ، فحجزهما إلى حين قدوم « حضرتك » .

— وما هى الجريمة فى أن يمر شخص ثمل بسيارة أمام باب المركز ؟

لم يرق هذا السؤال فى نظر زميلى اسكندر أفندى معاون الادارة القديم الجالس إلى جانبى فى نفس الغرفة ، والذى انقضى عليه فى نفس العمل نحو خمسة وعشرين عاما . فقال لى بصوت هامس :

— إتركهما فى الحجز إلى الظهر ، ثم أطلق سراحهما بعد تحرير مذكرة فى « دفتر الأحوال » .

نفذت هذه النصيحة . فكلفت « الجاويش » بإعادتهما إلى الحجز . وبينما هو يعود بهما . أخذ يهز مجموعة المفاتيح الضخمة التى عهد بها إليه فى المساء ، ومن بينها مفتاح باب سجن المركز ، فارتفع منها رنين كئيب . لم يكن « الجاويش » العجوز يملك أن يسجن أحدا أو أن يخرج أحدا من السجن . ولكن وجود مفتاح السجن فى يده كان كل ما يتمتع به من السلطة أثناء نوبة الليل . كان عليه أن يسلم المفاتيح إلى « نوبتجى » النهار . فلم يجد وسيلة لاعلان تلك السلطة إلا بهز المفاتيح وإطلاق جلجلتها تدوى فى أرجاء الغرفة !

تناولت طعام الفطور فى المكتب . وانتهيت من قراءة صحف الصباح . ثم فوجئت ببرقية من شقيقى ـ وهو يدرس الحقوق بجامعة « مونبيلييه » بفرنسا ـ ينبئنى فيها بأنه وصل إلى الاسكندرية ويحدد لى القطار الذى يقله إلى القاهرة . وكان قد انقضى أكثر من عام لم أره فيه ، فأسرعت إلى المأمور ورجوته أن يصرح لى بأجازة ثلاثة أيام لأصحب شقيقى من كفر الزيات إلى القاهرة . أقضى معه تلك الأجازة فصرح لى بها . وسافرت إلى القاهرة . ولما عدت بعد انقضاء الأيام الثلاثة استدعيت ـ مصادفة ـ للتحدث فى « التليفون » وهو بغرفة تطل على فناء المركز . ولشد ما ذهلت عندما وجدت فتاة رثة شبه عارية شاحبة اللون ، تتقدم إلى متهالكة وتحاول تقبيل يدى وهى تقول منتحبة :

— أرجوك ياسيدى أن تسمح لى بالذهاب إلى طنطا لتغيير ثيابى . أرسل معى جنديا إذا شئت لتضمن عودتى ـ فسألتها :

— من أنت ؟

وعندئذ تقدم الجندى المكلف بحراسة الحجز وقال :

— هاتان هما الفتاتان المحجوزتان « على ذمتك » ياحضرة المعاون

— وارتعدت !

لقد ظلت الفتاتان ملقى بهما فى « الحجز » لأننى أمرت بذلك . ولم يكلف أحد نفسه مؤونة البت فى أمرهما أثناء غيبتى . ما الذى يدعو إلى العجلة ! لم لا تنتظر أوبتى !

ولما عدت إلى مكتبى وجدت « كاتب الضبط » يضع أمامى عددا من البرقيات والشكاوى موجهة من أحد كبار المحامين بالقاهرة إلى النائب العام بالوكالة عن صاحبة أحد الملاهى فى طنطا ، تتهم فيه مركز كفر الزيات بحبس فتاتين من اللاتى يعملن عندها بدون وجه حق !

وقد اتخذت تلك الشكاوى طريقها العادى من مكتب النائب العام إلى رئيس نيابة طنطا ، إلى وكيل نيابة كفر الزيات .

هرولت إلى غرفة المأمور لأخبره بما حدث ، وتهدج صوتى ينبىء عن اضطرابى ، فابتسم ابتسامة ساخرة ثم قال لى وهو يشعل سيجارته :

ــ ما الذى يخيفك إلى هذا الحد ؟

ــ فأجبت : أن الواقعة المنسوبة إلى الفتاتين لا تعدو ـ إذا صحت ـ مخالفة إقلاق راحة السكان . وهى لا يجوز فيها الحبس الاحتياطى إطلاقا . فكيف نبرر تركهما فى « الحجز » أربعة أيام ؟

فأرسل ضحكة قصيرة ثم رفع السماعة وأملى على عامل التليفون إشارة إلى قسم ثانى طنطا ـ وهو القسم الذى يقع فيه ملهى مقدمة الشكوى ـ ذكر فيها اسم الفتاتين وأنهما محجوزتان فى المركز للتحرى عنهما ، وطلب إفادته عما إذا كانتا مطلوبتين لأمر يهم شرطة المنطقة التى تعملان فيها أم لا ؟

وفهمت الغرض من تلك الاشارة . فإن لائحة المتشردين والمشبوهين تبيح للشرطة سلطة واسعة فى القبض على الأشخاص والتحرى من محال إقامتهم أو عملهم عما إذا كانت هناك تهم منسوبة إليهم ، أو عما إذا كانت السلطات البوليسية التى يتبعونها تتولى البحث عنهم . وتناسينا ـ كلانا ـ أن هذه اللائحة لا تنطبق على النساء . واثقين من أن الجهة التى أرسلت إليها الاشارة سوف تتولى الرد على كل حال !

ولما انتهى من إملاء الاشارة ، دق الجرس الموضوع على مكتبه واستدعى « الصول » الذى كان يعاوننى فى تحقيق الحوادث الجنائية فى البندر ، وكلفه بتحرير محضر ضد الفتاتين ، وسؤال الجندى الذى كان معينا لحراسة باب المركز فى ليلة القبض عليهما .

وبعد دقائق كان المحضر الذى حرره الصول يثبت فى دفتر الأحوال وأمامه رقم جنحة على أساس أن الفتاتين اعتديتا على الجندى أثناء تأدية وظيفته . وأرسلتا إلى النيابة مقبوضا عليهما ، فأفرجت عنهما بكفالة وقدمتهما للمحاكمة .

واليوم علمت أن محكمة الجنح قد قضت بإدانتهما وتغريم كل منهما خمسة جنيهات

أما سيل البرقيات والشكاوى والاحتجاجات التى أرسلها محامى الفتاتين ، فإن النظام الجارى عليه العمل يكتفى بأن يذكر على هامش كل منها هذه الكلمات :

« تحرر عن هذه الواقعة محضر جنحة برقم . . . » ثم تنتهى تلك الشكاوى جميعها بالحفظ . . .

ضميرى متعب ! . .

• • •

من المركز إلى المركز !

ديسمبر :

وقعت اليوم فى دفتر الاشارات التليفونية باستلام صورة اشارة موجهة إلى . معتقدا انها واردة من إحد بلاد المركز بوقوع حادثة جنائية انتدبتنى النيابة لتحقيقها . ولكننى لم أكد أقرأها حتى تبينت أنها صادرة من المركز إلى المركز وأنها عبارة عن أمر من المأمور إلى بانتدابى لرئاسة نقطة شرطة القضابة !

عجبا ! إن غرفة المأمور لا تبعد عن غرفتى باكثر من اربعة أمتار فلم لم يستدعنى ويكلفنى بهذا الانتداب شفهيا ؟ أو لم لم يرسل لى هذا التكليف بأمر كتابى ؟ !

ولحظ زميلى القديم اسكندر افندى دهشتى وأنا أحدق فى الاشارة . سألنى :

— من أين وردت هذه الاشارة ؟ ـ فأجبت وقد خيل إلى انه سيشاركنى الدهشة :

— من المركز إلى المركز ! ـ ولكنه أرسل ضحكة عالية اهتز لها المقعد الجالس عليه والمربوط إلى المكتب بسلك خشية ان يسرق أو ينتقل إلى مكتب آخر من مكاتب المركز .

— لا بد انه أمر يخشى المأمور الا تنفذه فاثبته فى « دفتر الاشارات » لكى يظل « الأصل » وقد ثبت له رقم من أرقام ذلك الدفتر المتسلسلة فلا سبيل بعد ذلك إلى إنكار صدوره منه أو إستلامك له !

— وكيف الوصول إلى القضابة ؟

— السكة الحديدية « الضيقة » . إنها ليست على « الخط الطوالى » . . . القضابة !

إنها قرية القصور الشامخة ذات الأسوار العالية . قصور أسرة واحدة كانت من أثرى أسر الوجه البحرى وقد اتصلت بصلات النسب بأسرة الزعيم زغلول باشا . وأرسلت أبناءها إلى أكبر جامعات أوروبا .

ولكن تكاثر النسل . وتقسيم الثروة بين العدد الكبير من الورثة هوى بثروة تلك الأسرة العتيدة . فتبدد أكثرها . ونشب خلاف شديد بين اثنين من أبناء الأعمام بسبب « الأرض » تطور إلى ارتكاب جرائم القتل . وتكررت تلك الحوادث إلى حد أن وزارة الداخلية أرسلت نحو خمسين من جنود « بلوك الخفر » عسكروا مع ضابطهم السودانى فى خيام خارج القرية وأنشأت نقطة - خاصة لم يكن التقسيم الجغرافى يدعو إلى إنشائها . . . وهى النقطة التى انتدبت أنا . . . لرئاستها !

وجلست فى مكتبى بالنقطة . نظرت إلى الأسوار العالية التى تحيط بقصور هذه القرية . . . كانت تبدو عند الغروب كأنها أسوار الحصون فى القرون الوسطى . . . لقد ارتفع بها جدود هذه الأسرة لتحجب سيداتها عن أنظار الغرباء . أما الآن فإنها تحمى رجال الأسرة من خصومهم .

ولم يكد يستقر بى المقام حتى دخل عامل التليفون وأخبرنى مرتجفا أن جناية قتل قد ارتكبت فى حقل من حقول القرية وأن القتيل من أنصار أحد الفريقين المتعاديين .

ودخل بعده « الجاويش » وهمس فى أذنى :

— هذا الحادث قد توقعناه جميعا ، فإن القتيل قد اتهم فى الشهر الماضى بقتل أحد أنصار الفريق الآخر وقبض عليه ولكن النيابة أفرجت عنه لعدم كفاية الأدلة . ولذلك عمد الفريق الذى قتل أحد أنصاره إلى الثأر له بنفسه . . . إننى أعرف القاتل وأعرف المحرض له .

وأرسلته مع قوة إلى بيت المشتبه فيه لضبطه . وأخطرت النيابة والمركز . . . لقد استمر التحقيق فى هذه الجناية بضع ساعات بعد أن حضر وكيل النيابة ومعاون البوليس . . . وكان السفر بواسطة السكة الحديدية « الضيقة » قد أنهك قواى فلم أحتمل السهر ونمت على مقعد فى مكتبى تاركا وكيل النيابة يتولى التحقيق ، ولم أشعر إلا ويد تهزنى هزا عنيفا فلما استيقظت رأيت معاون البوليس يدنى فوهة بندقية من أنفى ويسألنى صائحا :

— هل أنت مزكوم ؟ ـ فأجبت وأنا أفرك عينى وأتبين ضوء الفجر ينفذ إلى غرفة مكتبى !

— لا . .

— إذن شم هذه البندقية . ألا تجد رائحة البارود ؟

وأجلت بصرى فى الغرفة . . . كان وكيل النيابة جالسا خلف مكتبى ينظر إلى . وكان يبدو أن مناقشة عاصفة حول رائحة البارود بين وكيل النيابة ومعاون البوليس قد سبقت إيقاظى ، وسمعت وكيل النيابة يقول فى هدوء :

حضرة معاون البوليس يقول أن رائحة بارود تتصاعد من هذه البندقية التى ضبطت فى منزل المتهم ويطلب أن أثبت ذلك فى المحضر . ولكننى لم أشم هذه الرائحة حتى أثبتها فماذا ترى أنت ؟

أى أننى أصبحت حكما بين معاون البوليس الذى يجمع الأدلة وبين وكيل النيابة الذى يمثل سلطتى الاتهام وقاضى التحقيق فى نقطة حاسمة ، لأنه لو ثبت فى المحضر أن البندقية كانت تتصاعد منها رائحة بارود أطلق حديثا لقامت قرينة قوية على المتهم . ولم يكن ممكنا الانتظار لتحكيم غيرى لأن الرائحة لا يمكن أن تبقى بضع ساعات أخرى . . .

ولكننى لم أحمل فى حياتى بندقية أو مسدسا . ولم أشم من قبل رائحة بارود ولا أعرف له رائحة خاصة . . . ! وأدنيت فوهة البندقية من أنفى ثم قلت لأتخلص من ذلك الموقف الحرج :

— يظهر أنني أصبت بالزكام من نسيم الليل أثناء نومى . إننى لا أشم شيئا .

ولم يثبت فى محضر التحقيق شىء عن رائحة البارود .

وبدا من طريقة توجيه الأسئلة أن وكيل النيابة كان يمهد لوضع قرار الحفظ . وفات على معاون البوليس ما كان يرجوه من الفوز بجمع أدلة على المتهم يمكن معها تقديمه إلى محكمة الجنايات .



الاستمرار فى هذا العمل مستحيل !

ينـاير :

عدت إلى كفر الزيات بعد إنتهاء مدة انتدابى لرئاسة نقطة « القضابة » . كدت أجن فى تلك القرية النائية التى يعلم رجال الشرطة على وجه التاكيد أسماء القتلة والمحرضين لهم فيها ولكنهم لا يجدون الأدلة الكافية على ذلك ، والتى وضعت الظروف « عمدتها » فى مركز لا يحسد عليه لأنه ابن عم شقيق للفريقين المتعاديين اللذين توجه إليهما تهم القتل كل بدوره . . . والتى لا يمكن أن يحصل المحقق فيها من أهل القتيل على اسم من يتهمونه بالقتل ، لأنهم يجدون من العار ان تثأر الحكومة لهم . فهذا الثأر يجب أن يتم على ايديهم هم دون غيرهم !

لقد كان من سوء حظى أننى قرأت أثناء إقامتى فى « القضابة » كتاب « ذكريات بيت الموتى » للكاتب الروسى دستايفسكى فلم أستطع أن أبعد عن خيالى أوجه الشبه بين تلك القرية المصرية القريبة من برارى شمال الدلتا القاحلة وبين سهول سيبيريا . هذه السكة الحديدية « الضيقة » التى تسير قطرها بطيئة . متهالكة . كأنها على وشك التوقف

من فرط الاعياء . . ويحدث احتكاك عجلاتها بقضبانها التى علاها الصدأ صريرا كئيبا كصرير السلاسل الحديدية الضخمة المعلقة أمامى على لوحة خضراء ملتصقة بحائط غرفتى كرمز من رموز السلطة الحاكمة ـ هذه السكة الحديدية لا بد أنها تشبه سكة حديد سيبيريا التى تحدث عنها دستايفسكى فى كتابه . وأهل هذه القرية . . . أن بينهم وبين المنفيين فى سيبيريا شبها كبيرا . فالواحد من الناس الذين حولى يحيى الآخرين فى الصباح وهو يبيت النية على قتله بعد الغروب ! كما كان يتظاهر المنفيون فى منفاهم بسيبيريا بالهدوء وهم عاقدو العزم على الفتك والتدمير والتخريب متى سنحت الفرصة .

فى فجر اليوم سمعت دقا شديدا على باب غرفتى بالفندق الذى اقيم فيه . ولما فتحته رأيت شيخ الخفراء يبلغنى بأن « الحرمة » نعيمة . . . قد ضبطت داخل منزل « كونستابل » المباحث الجنائية بالمركز وأنه كلف بعض الخفراء بحبسها داخل منزله حتى يبلغنى . . .

ذعرت لذلك الخبر وأشفقت على « الكونستابل » الشاب الذى كنت أعرف أنه ينتمى إلى أسرة طيبة وله زوجة وولد . وفكرت فى وسيلة انقذه بها فلم أهتد . كان « شيخ الخفراء » لا يزال واقفا أمامى واضعا « بندقيته » على كتفه ينظر إلى وكأنه فهم ما كان يجول بخاطرى فتمتم :

— الأهالى صحيت والخلق كثير قدام البيت .

وذلك لأعدل عن أية محاولة لانقاذ « الكونستابل » إذا خطر لى ذلك . ولكننى فى الواقع كنت أعرف السبب فى حقد « شيخ الخفراء » عليه فقد كان « الكونستابل » حديث عهد بالتخرج من المدرسة . وكان يسرف فى مطالبة الخفراء بأداء التحية العسكرية له أثناء مروره . ويسىء معاملتهم أحيانا . فلما لاحظوا تردد تلك المرأة الموضوعة تحت المراقبة على بيته لغياب زوجته اتفقوا على الايقاع به !

وغادرت الفندق بثياب النوم لأن دقة الحادث تبدو فى أننى كنت قد كلفت نفس ذلك « الكونستابل » بمراقبة تلك المرأة وكان يقدم لى تقارير كتابية يومية عن سيرها ! وقد وجدت « الخفراء » واقفين أمام بيته

فأخرجت منه المرأة وأمرت « الكونستابل » بأن يتبعنى إلى المركز .
وقد تقرر تقديمه إلى مجلس عسكرى لمحاكمته .
ولما ذهبت إلى النادى فى المساء لاحظت شيئا من الوجوم على زملائى من ضباط المركز ، وانتهز أحدهم فرصة اختلائه بى ثم قال :
— لم يكن هناك داع لانتقالك إلى بيت « الكونستابل » وضبطه متلبسا . كان يمكن أن تأمر « شيخ الخفراء » بتفريق الأهالى وإخراج المرأة ولما تذهب إلى المركز صباحا تستدعى « الكونستابل » وتحقق معه . . . إن تكرر مثل هذه الحوادث يضعف هيبة رجال الشرطة أمام الأهالى . ويزيد شماتة أعضاء النيابة بنا . . على فكرة . . . لقد علمت أنك وافقت وكيل النيابة على أن بندقية المتهم فى إحدى حوادث القتل بالقضابة لم تكن بها رائحة بارود مع أن معاون البوليس كان يؤكد أنه شم فيها تلك الرائحة وبذلك خذلت « حضرة المعاون » هذا أيضا لا يجوز .
— ما الفرق بين « الكونستابل » وغيره من الناس إذا ارتكب ما يؤاخذ عليه ؟ ولم يجب أن أنصر معاون البوليس على وكيل النيابة ؟ !
— لأن رجال الشرطة يجب أن يكونوا كتلة واحدة أمام باقى السلطات . إننى اشتغلت مع مأمور اختلف مرة مع وكيل النيابة فلم يجد وسيلة يضايقه بها إلا أنه ـ بصفته رئيسا للمجلس المحلى بحكم وظيفته ـ استصدر قرارا من هذا المجلس يجعل موقف سيارات الاجرة الرئيسى فى البندر أمام بيت وكيل النيابة . ثم حرض سائقى السيارات على أن يطلقوا أصوات أبواق سياراتهم بمجرد انطفاء الأنوار مساء فى بيت وكيل النيابة لكى تزعجه هذه الأصوات فلا يستطيع النوم !
ولم يكد ينتهى من كلماته حتى دخل مأمور المركز إلى النادى يتأبط ذراع وكيل النيابة وأصوات ضحكهما تدوى عاليا !
بدأت أعتقد أن الاستمرار فى هذا العمل مستحيل .

. . ولم أنتظر قبول استقالتى وفررت !

مـارس :

قدمت إستقالتى إلى مديرية الغربية وبنيتها على رغبتى فى العودة إلى الاشتغال بالمحاماه ، ولم أنتظر قبولها بل أعدت الأوراق التى كانت فى « عهدتى » إلى كتبة المركز وسافرت إلى القاهرة .

ولكن الوزارة رأت أن تتوسط فى الأمر فنقلتنى إلى مديرية الجيزة لكى أكون قريبا من القاهرة . وألحقت بمركز الصف . ولما أقبل الجراد فى هجوم عنيف كاد يقضى على الحقول المزروعة استدعى ضابط نقطة شرطة « الاخصاص » للاشتراك مع قوة المركز فى مقاومته وانتدبت أنا لرئاسة « تلك النقطة » أثناء غيبته .

مرة أخرى أجد نفسى مكلفا بعمل يغلب عليه الطابع العسكرى وأنا أجهل الناس بالحياة العسكرية .

مفروض أن أفتش على « السلاحليك » أى مخزن الأسلحة بالنقطة ، ومفروض أن أشرف على « اصطبل » النقطة الذى يضم جياد قوة السوارى بها . ومفروض أن أستعرض « طابور » الخفراء قبيل الغروب قبل تفرقهم فى المواقع المعينين لخفارتها . ومفروض أن أراقب دفلتر « بلوكامين » النقطة التى ترصد محتوياتها . ولكن شيئا من هذا لم أدرسه فى أية مرحلة من مراحل حياتى . لذلك كنت ألاحظ أن كل من حولى من صفه الضباط كانوا يتلقون أوامرى وهم يكتمون ضحكهم !

الأمر الوحيد الذى اكتسبته هنا هو التمرن على ركوب الجياد ، وقد أسر « البلوكامين » فى أذنى بأن القرى الواقعة فى « حاجر الجبل » ـ والجبل هنا اسم على غير مسمى لأن المقصود به الصحراء الواقعة شرق النيل ـ ليس لدى عمدها تليفون وتركنى افهم اننى أستطيع أن اذهب حيث شئت ـ بأحد جياد المركز او بغيرها ـ على أنه إذا سأل عنى الرؤساء فى المركز أو المديرية فإن الجواب جاهر . . .

« خرج للمرور على حاجز الجبل يافندم ! »

ومن المستحيل الاتصال بى فى قرى حاجز الجبل لأن أسلاك التليفون لم تصل إليها بعد !

و « الاخصاص » هى أقرب نقط شرطة مركز الصف إلى « حلوان » ضاحية القاهرة العتيدة ولذلك فمن السهل أن أنتهز كل فرصة سانحة لأستقل قطار الضواحى إلى القاهرة . . .

ليس العمل متعبا هنا . . . لاحظت فى « دفتر الأحوال » أن عدد الجنايات لا يكاد يذكر ، ولكننى لم أكد أبدا عملى حتى تبينت أن كثيرا من حوادث الحريق ـ خصوصا حريق المحصولات الزراعية ـ يجب أن تقيد جنايات ضد مجهولين .

وهمس « جاويش » عجوز فى أذنى منذ بضعة أيام وأنا أقيد إحدى الحوادث « جناية حريق عمد ضد مجهول » !

— يظهر أن حضرتك ما سمعتش بالطير اللى اسمه « الكركدند » ؟

— لا . . . ماله ؟

— ده طير أسود مخالبه ناشفة ومخشبة ينزل ع الأفران والمناقد المولعة ويرجع يطير والنار ماسكة فى مخالبه وبعدين يحط على أجران الغلة والذرة والتبن فتقيد فيها النار . . .

— عجيبة ! شكله إيه ؟

— أنا ما شفتوش . إنما اشتغلت فى الصعيد مع واحد من حضرات الضباط كانوا حيقدموه لمجلس تاديب من كتر جنايات الحريق العمد فى النقطة اللى كان فيها . وبصيت لقيته بيقيد كل الحوادث اللى ما فيهاش متهم فى خانة « العوارض » باعتبار أن « الكركدند » هو المتسبب فى الحريق . . .

ذهبت إلى القاهرة يومئذ . وبحثت فيما استطعت البحث فيه من قواميس عن ذلك الطير فلم أجد له أثرا . . . وسألت قريبا لى اشتغل مفتشا بيطريا فى معظم مديريات الوجه القبلى وذكرت له ما اختص به ذلك الطير من الهبوط على المواد الملتهبة والتصاق الشرر بمخلبه فسخر منى !

ولما عدت إلى النقطة فى صباح اليوم التالى ، استدعيت « الجاويش » العجوز وقلت له :

— « الكركدند » ده مالوش وجود أبداً . أنت جبت الاسم ده منين ؟

— موجود والا مش موجود مش مهم يا « حضرة المعاون » . . . ما دام مافيش متهم مضبوط والمجنى عليه ما بيتهمش حد . إيه الداعى نقيد الحادثة ضد مجهول وتتحسب علينا جناية . . . ونخطر المركز والمديرية والنيابة . . . ونملأ استمارات . . . ويكلفونا بالبحث عن المتهم المجهول . . . ويدوشوا دماغنا كل يوم والثانى باستعجالات . فين المتهم ؟ إزاى ما اهتديتوش له ؟ تحروا م العمد والمشايخ . وآخر السنة يتحط فى التقرير السرى اللى يترفع للمديرية عدد جنايات النقطة وحضرتك عارف إن كل ما كثرت الجنايات كل ما فهموا فى المديرية أن النقطة مهملة فى المحافظة على الأمن . « الكركدند » يريحنا من دوشة الدماغ دى كلها !

إن إرهاق هؤلاء الضباط بالعمل وتشعب مسئولياتهم وفهم رؤسائهم الخاطىء لمهمتهم وضآلة مرتباتهم ـ كل ذلك يدفعهم دفعا إلى السير فى طريق شائك .

الحالة تدعو إلى إصلاح شامل . حاسم . سريع .

أكاد أختنق !

● ● ●

حظى . . فى المحاماة والصحافة

يونيو :

هذه المرة صممت على الاستقالة ، ولما استدعانى مدير المستخدمين بوزارة الداخلية لاقناعى بالعدول عنها ومنانى بالمستقبل « الباهر » فى العمل الادارى أصررت عليها وصارحته بأننى أريد أن اجرب حظى فى المحاماه و . . . الصحافة !

ولما غادرت غرفته ندمت على الأسلوب العنيف الذى استخدمته فى تبيان الفرق بين العمل الادارى والعمل القضائى ، لأننى تذكرت أن نفس مدير المستخدمين كان قاضيا ثم استهوته مناصب الادارة ، فترك منصة القضاء ليشغل وظيفة مدير المستخدمين بوزارة الداخلية . . .

صف طويل من الضباط والموظفين ينتظرون الاذن بالدخول إلى غرفة « سعادة المدير » وعدد كبير من الحجاب والجنود والسعاه يملأون الطريق المؤدى إلى غرفته . ويهرعون إلى تلبية أوامره . هذا شىء لا يتوفر ـ حقا ـ لأى رئيس محكمة أو قاض !

ولكننى رغم ذلك سعيد بمغادرة هذا الجو . . .

أهرب هذه الأيام من الزملاء الذين يقابلوننى ويلوموننى لأننى استقلت من وظيفة حكومية للعودة إلى العمل الحر . . . إن المثل المصرى العامى الذى يزعم بأنه « إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه » مثل خطر . مشين . . . انه يحمل رسالة رخيصة من الأجيال المندثرة إلى الجيل الجديد ويسمى هذا الجيل الجديد بفكرة خاطئة . أى فرق بين هذا المثل وبين الوصف الساخر الذى يصف به الفرنسيون موظفى الحكومة عندهم . . . انهم لا يعدون أن يكونوا ـ هناك ـ « شلت من الجلد » . فهم لا يفترقون عن تلك « الشلت » المستديرة التى يضعها الموظفون تحتهم لتخفف قسوة الجلوس ساعات طويلة على مقاعد المكاتب الحكومية . دون حركة !

غرفة المحامين بسراى محكمة الاستئناف مرة اخرى . . .

لقد زاد عدد الشيوخ والنواب من المحامين . وزاد نفوذهم فى الحياة العامة . فإن الانتخابات التى أجرتها وزارة عدلى يكن باشا الائتلافية قد انتهت بانتخاب سبعة عشر شيخا وخمسة وخمسين نائبا من المحامين . ولما استقال عدلى باشا خلفه فى رئاسة الوزارة محام هو مصطفى النحاس باشا منذ أول هذا العام .

وجوه جديدة من شباب المحامين حلت فى هذه الغرفة ووجوه اخرى منهم اختفت بالالتحاق بوظائف الحكومة . ولكننى لاحظت ظاهرتين

لم تتغيرا ، أولاهما أن أحاديث الغرفة لا تزال تدل على أن أهم القضايا الكبيرة محصورة فى عدد لا يتجاوز أصابع اليدين من المحامين . والثانية أن « عم محمد » لا يزال يخدم أهل هذه الغرفة . يستقبل القادمين الجدد . ويودع الذين يتركون المهنة إما بالتعيين فى وظائف الحكومة أو بالوفاة . . .

لو تذكر الناس كلمة باستور التى يقول فيها « عندما أدنو من شاب فى مقتبل العمر . يوحى إلى بعاطفتين . الحنو على حاضره . والاحترام لما سوف يكون عليه يوما ما » لقل عدد الذين يتركون هذه المهنة إلى غيرها لافتقادهم من يحنو على حاضرهم ومن يحترم ما سوف يكونون عليه يوما ما . . .

إن جمهور المتقاضين يجرى وراء المحامى صاحب الاسم اللامع البراق . سواء فى عالم السياسة ، أو الصحافة ، أو الأدب . فيعهد إليه بقضاياه ناسيا أن بين المحامين المبتدئين من يستطيع أن يتوفر على دراسة القضية ، وإعداد مراجع البحث الفقهى فيها ، والعناية بها ، والمواظبة على مباشرتها أكثر من محام آخر تصرفه مهام العراك الحزبى السياسى . أو مسؤوليات إدارة ثروته عن تسخير كل وقته للجانب القضائى من عمله .

* * *

ولكن تاريخ المحاماه فى فرنسا وفى مصر حافل بالأمثلة التى تشهد بأن القضية الكبيرة لا يعهد بها عادة إلا إلى المحامى الذى قفز اسمه إلى « الصفحة الأولى » ـ كما يقول الانجليز ـ فى الحياة العامة .

فجان ده لابروييز المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرن السابع عشر اشتغل بالأدب والفلسفة وكتابة المعروف « الأخلاق عند تيوفراست » مترجمة من اليونانية مع أخلاق هذا العصر شاهد على ذلك كما أن رده على ما وجهته إليه إحدى المجلات الأدبية ـ وهو الرد الذى جعله كمقدمة لخطبته التى ألقاها عند قبوله عضوا فى الأكاديمى فرانسيز

يعتبر عملا أدبيا رائعا[1] .

وجول فافر المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرن التاسع عشر اشتغل بالسياسة والصحافة . فكان ينشر مقالاته الداعية إلى تحبيذ الحكم الجمهورى فى جريدة « الرائد » بليون ولكن اشتغاله بالسياسة وبروزه فيها لم يمنعاه يوما عن أداء واجبه كمحام حتى ولو أغضب رجال حزبه . ولعل أكبر شاهد على ذلك مرافعته الخالدة فى القضية المعروفة باسم « قضية ابريل سنة ١٨٣٥ » فإن أحد رجال بوليس باريس واسمه « باسكييه » خالف القانون ففرض على بعض المتهمين فى قضية سياسية محامين معينين من اختيار محامين من أصحاب الآراء السياسية الحرة . وقد تناقش الجمهوريون ـ الذين كان جول فافر أحد أقطابهم ـ فيما إذا كان المحامون منهم يتولون الدفاع عن أولئك المتهمين وانتهوا إلى قرار بالامتناع عن ذلك ولكن جول فافر كان الوحيد الذى رأى أن تسخر كل موارد الفصاحة القضائية لخدمة أولئك المتهمين . وغادر ليون إلى باريس وتولى الدفاع عنهم باعتبار أن أداء ذلك الواجب احترام لمبدأ لا يمكن المساس به وهو مبدأ أسمى من كل اعتبار من اعتبارات الخطط الحزبية السياسية . ورغم المجهود الجبار الذى بذله من أجل أولئك المتهمين وسخر فيه نبوغه فقد حكم بإدانتهم ووقع بعد القضية صريع المرض .

ومن آرائه السياسية التى كان يتخذ مرافعاته وسيلة لاعلانها قوله أثناء مرافعته فى قضية « أورسينى » :

« إن الحكومات تسقط بسبب الأخطاء التى ترتكبها هى نفسها . والله ـ الذى يحصى ساعاتها فى سر حكمته ـ يعد لأولئك الذين لا يعترفون بقوانينه الأبدية نكبات لا يتوقعونها » .

وكان معتزا بكفاءته إلى حد أنهم طلبوا إليه أن يخطب جماهير

---

(١) ولد جان ده لابروبير فى باريس عام ١٦٤٥ ومات فى فرساى عام ١٦٩٦ ، ونال ليسانس الحقوق من جامعة بواتييه علم ١٦٦٥ وقيد اسمه فى جدول المحامين بباريس ، وقد عهد إليه بتربية ابن لويس ده بوربون ، الذى اصبح فيما بعد « دوق ده بوربون » .

الناخبين للادلاء ببرنامجه السياسى أبى وأجاب :

« إن على الناخبين أن يعرفوا ما إذا كانوا فى حاجة إلى ! »[1]

« وفيرنان لابورى » المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرنين التاسع عشر والعشرين اشتغل بالمسائل الأدبية والموسيقى وبالصحافة إذ كان مديرا لاحدى المجلات الكبرى وقد نشر فيها مذكراته عن قضية دريفوس الذى تولى المرافعة عنه أمام المجلس العسكرى بمدينة « رين » من ٧ أغسطس إلى ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ وفى أثناء هذه المرافعة أطلق عليه رصاص مسدس كاد يرديه قتيلا : فلما حضر جلسة ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٩ امتنع عن المرافعة ونشر أسباب امتناعه . وقد تولى قبل ذلك المرافعة عن الكاتب الفرنسى الخالد اميل زولا عندما قدم إلى محكمة جنايات السين بتهمة القذف فى حق المجلس العسكرى بباريس الذى فصل أولا فى قضية دريفوس وهو القذف الذى تضمنه كتاب زولا الذى أسماه « أنى اتهم » وظل يترافع من ٧ إلى ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٨ وقد نشر مرافعاته فى قضايا الضابط دريفوس على أنها أعمال أدبية[2] .

---

(١) قيد « جول فافر » اسمه فى جدول المحامين بليون عام ١٨٣١ . وعاش حياة سياسية صاخبة وقد قدم للمحاكمة عام ١٨٣٤ لأنه غالى فى نقد حكم أصدرته محكمة ليون بإدانة طالب حر النزعة ، ولما دافع عن المتهمين فى « قضية ابريل سنة ١٨٣٥ » وجد من الجمهوريين ـ انصاره ـ من ظنوا انه ما حضر إلى باريس إلا للبحث عن مسرح أجدر يعرض مقدرته الخطابية الرائعة من ليون ! وقد ذاعت هذه الفكرة عنه وطاردته طول حياته فكان يوصف بانه « المحامى الذى لا قلب له والفصيح بلا مثل اعلى ولا اقتناع الذى يسخر موهبته العظيمة لخدمة الأحقاد والمطامع الشخصية » .

(٢) ولد فرنان لابورى بمدينة « ريمس » فى عام ١٨٦٠ ومات فى باريس عام ١٩١٧ ، وقيد اسمه فى جدول المحامين فى عام ١٨٨٤ وعين علم ١٨٨٨ سكرتيرا لمؤتمر المحامين والقى فى ذلك المؤتمر خطابا رائعا كشف عن روحه النفاذة المتجردة تماما عن الهوى وتحقق ذلك فيما بعد عند مرافعته عن موكل فى قضية اتهامه بإهانة مجلس النواب عام ١٨٩٤ وقضية الشريف عبد الحكيم ضد وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٠٤ وقضية مدام كايو التى اتهمت بقتل رئيس تحرير جريدة « الفيجارو » علم ١٩١٤ . انتخب نقيبا للمحامين من علم ١٩١١ إلى علم ١٩١٣ . وقد دعى إلى انجلترا عام ١٩٠١ ، ورأس المحامى الانجليزى ماثيوز ـ بصفته رئيس جمعية المحامين الانجليز ـ الحفلة التى اقيمت لتكريمه فلما مات « لابورى » قال « ماثيوز » عنه :

وهنرى روبير المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرنين التاسع عشر والعشرين اشتغل بالأدب المسرحي وبالتاريخ وقد أهله ذلك ليرأس المجلس القضائى لجمعية الأدباء وليكون محامى جمعية المؤلفين و « الكوميدى فرانسيز » و « الأوبراكوميك » وجمعية المؤلفين المسرحيين ، وقد أصدر كتابا عن قضايا التاريخ الكبرى ، وفى هذا الكتاب الذى أخرجه فى جزءين ودرس فيهما قضايا « مارى ستيوارت » ، و « فوكيه » و « مدام لافارج » و « مارى انتوانيت » و « دوق دانجين » ، فى هذا الكتاب تشف صفات المحامى تحت قلم المؤرخ[1] .

= « إن لابورى بالجراة المزهوة والوفاء لعمله كمحام يحتل مكانة عالية فى قائمة اكبر محامى العالم . ان اسمه وشهرته لا يمكن ان يزولا بل سيعيشان طويلا . ما دام نظام المحامين قائما على الارض » وكتب عنه النقيب « شينو » الذى كان محامى الخصوم فى قضية مدام كايو :

« إن قامته العالية المستقيمة . وصدره العريض . وكتفيه اللتين تشبهان أكتاف المصارعين ـ كل ذلك فى تجانسه وانسجامه ينم عن قوة لا يمكن قهرها . وقسمات وجهه الجميلة المنتظمة كانت تتفجر حياة فى حدة الصراع . كما كانت عيناه ترسلان شررا . وكانت عاطفته المهتاجة تنشر الشحوب على وجهه . وإذا بصوته يرتفع وينتفخ ويدوى منفجرا كصوت الرعد » .

(١) ولد « هنرى روبير » فى باريس عام ١٨٦٢ وقيد فى جدول المحامين امام محكمة الاستئناف عام ١٨٨٥ ثم تصدر محامى محكمة الجنايات بمرافعاته الواضحة ، الملتهبة ، المثيرة وقد جمع كل المظاهر الخارجية التى تحتاج إليها مهنة المحاماة ، فله وجه معبر شديد التاثير تضيئه عينان تشعان خبوية وتنفذان بنظراتهما إلى النفس من خلف « نظارته » .

وكان يخيل إلى الكثيرين خطأ ان دور المحامى ينحصر فى الكلام ولكن عند هنرى روبير رسالة اخرى هى الاصغاء اى متابعة الشهود اثناء اداء شهادتهم وعدم إضاعة شىء مما يقولونه . وتسجيل جملة ما افلتت من ممثل الاتهام للاستفادة منها عند الحاجة وتنسيق كل هذا فى ذاكرته لاستخدامه اثناء المرافعة . هذا العمل يستدعى دقة نفاذه . وقدرا كبيرا من السرعة فى وزن الأمور . وقد جعل من ذلك كله « فنا » نبغ فيه . فن أن يتمكن فى لباقة من إرجاء التصريح بالنتيجة النهائية لمناقشة الوقائع . النتيجة التى يشوق إلى معرفتها بالتلويح لها اكثر من مرة تلميحا يثير الطلعة وينتهى بفتنة المستمعين إليه وبتلهفهم وهم يحبسون انفاسهم فى انتظار تلك النتيجة فإذا ابرز النتيجة اخيرا ، فإن اولئك المستمعين يحسون براحة الاقتناع . . وعندئذ يكسب الموقف تماما .

وقد انتخب هنرى روبير نقيبا عام ١٩١٣ وظل نقيبا إلى عام ١٩١٩ وتدخل فى هذه المدة لاطلاق سراح النقيب البلجيكى (تيدور) والنقيب الرومانى (انتونسكو) اللذين قبض عليهما لاسباب سياسية . وأصدر كتابا أسماه (المحامى) .

والكسندر ميليران المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرنين التاسع عشر والعشرين . قد اشتغل بالصحافة فاشترك مع كليمنصو فى تحرير جريدة « العدالة » ثم تركها ليصدر هو جريدة « الصوت » ولم يغلق مكتبه قط بسبب اشتغاله بالصحافة وإنما أغلقه - آسفا - عندما انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية(٢) .

---

(١) ولد « ميليران » بباريس فى ١٠ فبراير سنة ١٨٥٩ وتلقى دراسة الحقوق بها ثم قيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف واختير لكيون سكرتيرا لمؤتمر المحامين وسرعان ما برز اسمه فى الأوساط القضائية حتى أصبح مكتبه فى مقدمة المكاتب وأهمها ، وفى عام ١٨٨٥ تقدم إلى انتخابات مجلس النواب فلم ينجح ولكنه أعاد الكرة فى الانتخابات التكميلية وانتخب . وعندئذ اتخذ مكانه فى أقصى اليسار ، ورغم حداثة عهده بالحياة البرلمانية فإنه سرعان ما اشترك فى بضع مناقشات سياسية كشفت عن مواهبه ، ولما تقدم إلى انتخابات عام ١٨٨٩ كان من برنامجه الاقتصار على مجلس نيابى واحد واختيار القضاة بواسطة الانتخاب العام ، وفى عام ١٨٩٣ تولى رئاسة تحرير جريدة « الجمهورية الصغيرة » وهى جريدة كان قد اسسها جامبيتا وتولى تحريرها فيفيانى فجعل منها ميليران لسان حال الحزب الاشتراكى فى الدعوة إلى الاصلاح .

ولما تولى تحرير جريدة « الصباح » مع عام ١٨٩٨ دعا إلى الاشتراكية بطريقته الخاصة وهى المزج بين المثل العليا واعتبارات العقل العملية ، فكان يرى أن الحزب الاشتراكى يمكنه أن يتولى السلطات العامة بابتعاده عن أعمال العنف واقترابه من الحقائق ، وفى عام ١٨٩٩ عهد إليه بمنصب وزير التجارة فاعتبر الاشتراكيون قبوله الاشتراك فى وزارة « بورجوازية » خيانة لمبادئهم . وعرضوا الموضوع على المؤتمر الاشتراكى الذى عقد فى باريس ، وبعد مناقشات حادة انتهى إلى قرار بمشروعية الموقف الذى اتخذه ميليران .

وقد اثبت ميليران بعد ذلك فى مختلف المناصب الوزارية التى تولادها كيف يستطيع المحامى ان يعمل وينتج ويفيد حتى فى الوزارات « الفنية » التى ليست وثيقة الصلة بالقانون ، إذ انه قبل أن يتولى وزارة الأشغال عام ١٩٠٩ درس التنظيم الاقتصادى للمراكز التجارية فى فرنسا فاعاد تنظيم الادارة المركزية لتلك الوزارة ، وانشا إدارة للمناجم ، وعدل تشكيل المجلس العام للطرق والكبارى واللجنة الاستشارية للسكك الحديدة وخلق مكتب السياحة . ولما اضرب عمال السكك الحديدية اثناء تولية تلك الوزارة فى اكتوبر عام ١٩١٠ لم يتردد ميليران - رغم انتمائه هو ورئيس الوزارة إلى الحزب الاشتراكى - فى قمع حركة الاضراب بشدة .

وفى سنة ١٩٢٠ عهد إلى ميليران برئاسة الوزارة فشكل وزارته فى ثمان واربعين ساعة واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية وعكف على حل المشاكل المعقدة التى نشات عقب السلم .

وفى عام ١٩٢٠ انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية باغلبية ٦٩٥ صوتا من ٨٩٢ ، وقد صرح قبل قبوله الترشيح لذلك المنصب السامى بأنه لن يقنع بسكنى « الايليزيه » كرئيس دولة لا عمل له إلا إمضاء المراسيم بل انه يحتفظ لنفسه بالحق فى التدخل تدخلا لم يجرؤ عليه اسلافه من رؤساء الجمهورية فى توجيه السياسة الخارجية لكى يضمن استمرارها على النسق الذى وضعه لها ، وقد اثار ذلك التصريح سخط بعض البرلمانيين الذين لا يوافقون على ان =

● فى مصر . . . إن معظم الأسماء البارزة فى المحاماة قد اشتغلت فى بدء حياتها القضائية بالصحافة والأدب .

● فسعد زغلول المحامى ، ووزير « الحقانية الذى يرجع إليه الفضل الأول فى إنشاء نقابة المحامين عام ١٩١٢ قد اشتغل بالتحرير فى « الوقائع المصرية » قبل ذلك .

● ابراهيم الهلباوى ، أول من انتخب نقيبا للمحامين المصريين عام ١٩١٣ اشتغل هو الآخر بالتحرير فى « الوقائع المصرية » قبل ذلك .

● أحمد لطفى الذى انتخب نقيبا عامى ١٩١٧ و ١٩٢٥ أصدر جريدة « الهدى » عام ١٨٩٣ .

● محمد أبو شادى الذى انتخب نقيبا عام ١٩٢٤ أصدر جريدتى « الظاهر » و « الامام » عام ١٩٠٣ .

● محمد حافظ رمضان الذى انتخب نقيبا عام ١٩٢٧ أصدر جريدة « اللواء المصرى » عام ١٩٢١ واشترك معه فى تحريرها فكرى أباظة المحامى .

= تكون لرئيس للجمهورية سياسة شخصية وجعله يفقد بعض الأصوات .

وقد ظلت حياة ميليران فى المحاماة حافلة باهم القضايا التى عرضت على المحاكم الفرنسية ، ومن مرافعاته الهامة التى تهم المحامين المصريين مرافعته بالاسكندرية امام محكمة الاستئناف المختلطة بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩١٣ عن شركة هليوبوليس ضد الحكومة المصرية فى قضية الخلاف بينهما على ضريبة المبانى ، فإن الشركة نازعت الحكومة حقها فى اقتضاء ضريبة على تلك المبانى باعتبار انها شركة اجنبية تتمتع بامتياز عدم الخضوع للتشريع المحلى ، وكانت الحكومة المصرية قد حصلت على موافقة الدول صاحبة الامتيازات على فرض تلك الضريبة على مبانى مدينة القاهرة فاعتبرت هليوبوليس جزء من القاهرة واصدرت مرسوما فى ١٥ يونيو سنة ١٩٠٩ بسريان الضريبة وحكم لصالح الشركة ابتدائيا فاستانفت الحكومة الحكم وترافع عنها الاستاذ جرانمولان .

ولعل خير وصف لطريقة ميليران فى مرافعاته هو ما نشره هنرى فارين إذ قال :

« أرايت أمام المنازل التى تبنى تلك الآلة القوية التى ترفع الصخور إلى قمة المبنى ؟ ان حركتها بطيئة . بل ثقيلة . ولكن المحرك يدور بلا انقطاع دورات متسقة رتيبة بينما ترتفع الصخرة بجهد . وفى غير اهتزاز . مشدودة بالسلسلة دون ان يحدث قط ان تتوقف اثناء ارتفاعها . . . وفجاة تتعالى الاصوات الحديدية . وتحتد . وتتجمع الادلة وتعلو إلى الذروة ، وتنفصل الصخرة عن الآلة الرافعة وتدور السلسلة دورات جنونية ثم تهوى نتيجة المرافعة بكل ثقلها - موجزة . مفترسة . مجهزة على الخصم كتلة واحدة فى سخرية ساحقة » .

● محمد فريد الذى وصل فى مناصب القضاء إلى درجة رئيس نيابة . ثم اشتغل بالمحاماة أصدر مع أمين الرافعى ومحمد زكى على المحامين جريدة « العلم » ثم جريدة « الشعب » وكانتا لسان حال « الحزب الوطنى » .

● أحمد لطفى السيد الذى وصل هو الآخر فى مناصب القضاء إلى درجة رئيس نيابة أصدر بعد ذلك جريدة « الجريدة » عام ۱۹۰۷ وكانت لسان حال حزب « الأمة » .

● إسماعيل شيمى أصدر جريدة « البلاغ المصرى » باللغتين العربية والفرنسية .

الصحافة فى فرنسا وفى مصر لفتت أنظار الناس - ومنهم جمهور المتقاضين - إلى هذه الأسماء . وجعلتها محل اهتمامهم . ومثار اعجابهم .

إننى فى أول الطريق . . . وأنا أراه طويلا ، شاقا . . . وأتبين أمامى أعواما من الجهاد العسير .

● ● ●

۱۹۳۱ يجمع بين المحاماة والصحافة

أغسطس :

خطى فى الطريق التى سلكها بعض العمالقة من المحامين الذين جمعوا بين المحاماه والصحافة . فقد كتبت قصتين مصريتين قصيرتين وذهبت الى دار الهلال حيث قابلت أحد صاحبيها الاستاذ أميل زيدان ، الذى علمت فيما بعد أنه حصل على « ليسانس » مدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة ، ولكن والده جورجى زيدان فضل أن يتفرغ ابنه الأكبر للعمل معه . لم يكد أميل زيدان يلقى نظرة على عنوانى القصتين وتحت كل منهما عبارة « قصة مصرية » حتى نظر مستريبا وتمتم :

— أيوجد من يكتب قصصا مصرية غير محمود تيمور ؟
وقبل أن يسمع أجابتى استمر قائلا :
— على أية حال أتركهما لى « وسوف نتصل بك » .
بعد بضعة أيام اتصل بى سكرتير تحرير مجلات الدار « البيرانكونا » ، واستدعانى لمقابلة أميل زيدان ؛ فتوجهت لمقابلته واجفا . ولما دخلت غرفته وجدت سيدة متقدمة فى السن ، توج شيب وقور شعرها ، وفى وجهها سمات نبل . جالسة على المقعد المواجه للمكتب الذى جلس أميل زيدان خلفه . فلما طلب الى الجلوس قال لى وهو يمسك القصتين اللتين كنت قدمتهما اليه :
— لم أقرأ هاتين القصتين . ولكن قرأتهما سيدة لا أشك فى صواب حكمها على أى إنتاج قصصى . عاشت مع جورجى زيدان طوال الفترة التى كتب فيها سلسلة قصصه التاريخية . إنها والدتى - وأشار إلى السيدة الجالسة أمامه - وهى راضية عما كتبت .
وتم الاتفاق يومئذ على أن أسهم فى تقديم قصة مصرية لكل عدد من أعداد مجلة « الفكاهة » الأسبوعية . وتلخيصا لمسرحية فرنسية أو انجليزية لكل عدد من أعداد مجلة « كل شىء » وأن أعلق على الحوادث الجنائية التى تنشر الصحف العربية أخبارها فى كل عدد من أعداد « الدنيا المصورة » التى تصدر مرتين أسبوعيا .
وبدأت أتردد على دار الهلال كلما فرغت من العمل القضائى . أمام المحاكم أو فى المكتب . وهذه الدار هى أول دار مصرية قدمت للقراء العرب عددا كبيرا من المجلات كل منها تحمل طابعا خاصا . كما أنها أول دار صحفية اتفقت مع طائفة كبيرة من الكتاب على أن يغذوها بانتاجهم . بعضهم متفرغ والبعض الآخر يقدم انتاجه بين فترة وأخرى
فالهلال الشهرى . وهى المجلة التى ورثها الأخان أميل وشكرى زيدان عن أبيهما ، كما ورثا معها بضعة آلاف من المشتركين فى أنحاء العالم المختلفة وأربعمائة اشتراك من وزارة المعارف المصرية ،






كان يقوم على تحريرها سلامة موسى قبل انفصاله عن الدار . فلما انفصل أراد أميل زيدان ألا يستأثر شخص واحد بتحرير الهلال الشهرى ، فعهد بالقسم المترجم إلى سليم عبد الأحد . فهو الذى يترجم معظم مقالات الهلال وأبوابه الثابتة التى تنشر عادة فى الملازم الأخيرة ، كما أنه يجيب على الأسئلة التى يوجهها إليه القراء ، سواء كانت فى مسائل طبية أو قانونية أو دولية !

أما المقالات الموضوعية فقد كان العمل جاريا على أن يكلف بعض كبار الكتاب بتحرير مقالات خاصة للهلال . الدكتور طه حسين يلخص قصة الشهر ويتقاضى عنها عشرة جنيهات . والأساتذة منصور فهمى والمازنى والعقاد يتناوبون الكتابة بين وقت وآخر . ولكن سياسة الاقتصاد قضت بأن تحول أبحاث ومقالات الكتاب المعروفين الى شكل أحاديث معهم لا يتقاضون عنها أجرا . وكلف محررو الهلال بذلك . ولذلك لا يخلو عدد من أعداد الهلال من حديث لطاهر الطناحى المحرر به مع كاتب أو مفكر معروف . كما أن كريم ثابت يقوم بنصيبه المعروف فى عمل الأحاديث !

أما المقالات الأخرى التى ليس هناك بد من تحريرها فيكلف كاتب معروف من الكتاب الشبان بكتابتها بعد التفاهم عليها . فتلخيص كتاب الشهر كان يقوم بكتابته أحمد الصاوى محمد المحرر بالأهرام . وابراهيم المصرى المحرر بالبلاغ يتولى ملخص قصة الشهر . ثم كلف بتقديم التلخيصين .

والمصور ـ وهو ثانى المجلات أهمية فى دار الهلال ـ يقوم بتحريره

كريم ثابت ، كما تشهد بذلك بطاقته التى تقول : « . . . . مندوب المقطم ومحرر المصور» كما أن كلا من أحمد جلال وطاهر الطناحى وعبد الرحمن نصر كانوا يكلفون احيانا بكتابة مقالة للمصور فى أسبوع ، والأخير يحل عادة محل كريم عند غيابه . وهو حاصل على ليسانس الحقوق ودبلوم المعلمين العليا معا .

(كل شىء) – أقل المجلات رواجا فى دار الهلال . فمحرره الرئيسى هو طاهر الطناحى . وقد تبلغ المقالات التى تنشر له فى عدد واحد ست أو سبع مقالات معظمها أحاديث مع أطباء وكتاب . لا يتقاضون اتعابا عن الأحاديث التى يدلون بها !

اما باب (حديث فضولى) فيكتبه حسين شفيق المصرى ، كما يقوم عبد الرحمن نصر بترجمة مقالين فى كل عدد .

وتتفاوت مرتبات المحررين الشهرية فى الدار بين عشرة جنيهات وعشرين جنيها . ولعل اقل المجررين مرتبا هو الزميل ادوار عبده سعد محرر قصة « الفكاهة » الموضوعة وافتتاحية الكواكب ، وأعلاهم مرتبا هو كريم ثابت . ولكن هذا التقدير خاص به هو وحده ولا علاقة بينه وبين كمية العمل التى يؤديها . او النسبة بينها وبين ما يؤديه باقى المحررين .

ويلى كريما فى المرتب عبد الرحمن نصر وأحمد جلال ، ولكن هذه المرتبات كلها تكاد تكون من المسائل النظرية الشكلية فى دار الهلال . أى انها تعد حدا أعلى لأجر المحرر فاذا لم يقدم (الأصول) المطلوبة منه فى خلال الشهر فانه لا ينال مرتبا كاملا بل يخصم منه ما يوازى نسبة الأصول المتاخرة الى مجموع الأصول المطلوبة منه فى نظر الدار وما يوازى ثلاثة اضعاف تلك النسبة فى نظر المحررين ! ولذا نجد المحررين فى الأيام الأخيرة من الشهر اشد ما يكونون نشاطا فى تقديم الأصول المتاخرة . وندر أن يتمكن محرر فى دار الهلال من أن ينال مرتبه كاملا فى آخر الشهر .

اما اجر التحرير بالصفحة فيختلف باختلاف ما إذا كانت الصفحة موضوعة أو مترجمة . وباختلاف المجلة التى تنشر فيها . فالمقالة

الموضوعة في « المصور » أو « الدنيا » يدفع عنها جنيه لكل صفحة . وفي كل شيء . والفكاهة والكواكب خمسون قرشا للصفحة والمقالة المترجمة لا يدفع عنها عادة أكثر من ١٥ أو عشرين قرشا لكل صفحة .

وادارة دار الهلال تؤكد أنها ضربت الرقم القياسي في ارتفاع أتعاب كتابها . . . ! ! ؟

و « الدنيا المصورة » . هي المجلة التي رأت المجد كما رأت الشقاء . ومحرراها الرئيسيان هما أحمد جلال وعبد الرحمن نصر[1] .

والدنيا تعنى بالحوادث الجنائية والقضايا الهامة وبالمشاهدات الغريبة في الحياة . ولذا فكل من المحررين يكلف بتحرير عدد معين من القضايا . وعدد آخر من المقالات الموضوعة أو المترجمة .

ولقد كان للدنيا أيام مجدها مخبر خاص يأتي للمحررين بأخبار المحاكم والبوليس . ولكن الدار استغنت عنه وأصبح المحرر مكلفا بأن يمر على أقسام البوليس أو إدارة الأمن العام ويستحضر المواد الكافية لمقالاته . . . !

ولأحمد جلال في ذلك نوادر يتناقلها محررو الدار . فهو من أشد الناس إيمانا بالصحافة الأميريكية التي لا تعبأ كثيرا بالتفريق بين الحقيقة والأشاعة أو بين الجد والقصة الخيالية ! ولذا لا يكاد يشعر بثقل مطالبة سكرتارية التحرير له بوجوب تقديم (القضية) الأسبوعية حتى يجلس الى مكتبه في ركن القاعة المطلة على شارع الأمير قدادار . ويخلق من خبر منشور لم يستغرق سطرين في احدى الصحف تفاصيل قضية تستغرق صفحتين أو ثلاثا من حجم (الدنيا المصورة) . . ! وكثيرا ما أشر أميل زيدان على تلك « القضايا » المزعومة بأن تنشر قصصا في (الفكاهة) ! هذه المجلة على الدوام مصدر تعب لدار الهلال . فهي التي أثارت الحملة المعروفة ضد الدار بسبب الصور التي كانت

---

(١) اصبح احمد جلال فيما بعد من عمالقة كتاب القصص السينمائية ومخرجيها كما أصبح عبد الرحمن نصر رئيسا لتحرير « روز اليوسيف » ومديرا لوكالة الأنباء العربية . .



●● أحمد جلال محرر « الدنيا المصورة »



● أحمد شفيق المصرى صاحب الحديث القضوى

تنشرها عن أحياء القاهرة .. وآكلة الثعابين وقد هددها أكثر من شخص برفع الدعاوى عليها لنشرها تفصيلات حوادث جنائية وصور متهمين . بل لقد أرسل إليها مرة أحد زعماء الصعايدة فى بولاق ينذرها بأن تمتنع عن ذكره ، وإلا هاجم دار الهلال بجيش من أنصاره ! هذا رغم أن عبد الرحمن نصر يحمل فى جيبه توصية شخصية من رسل باشا حكمدار العاصمة لأقسام البوليس . يعتز بها ويبرزها لكل شخص !

أما مجلة (الفكاهة) فهى المجلة المحبوبة من القارئات . وقد تطورت فى المدة الأخيرة فاصبحت مجلة قصصية . وكان يقوم بتحرير القصص المصرية الموضوعة بها الى عهد قريب كل من الزملاء أدوار عبده سعد الذى يوقع دائما بأمضاء (ادى) وأحمد جلال الذى يوقع قصصه الموضوعه عادة بأسم (أحمد) أو (جلال) فاذا كان راضيا عن القصة رضاء تاما وقعها بأسمه الكامل . .

وأخيرا انضممت الى هذا الفريق . . .

بقيت مجلة (الكواكب) . وهى التى توزع كمية تفوق الآن ما يوزع من أية مجلة أخرى من مجلات الدار . ومع ذلك فالكواكب لم تكلف دار الهلال شيئا أكثر من زيادة العمل على كل من محرريها بنسبة صغيرة .

ولا شك أن دار الهلال تمتاز بكثير من الدقة فى نظامها . وهى الدار الصحفية الوحيدة التى لا يتقيد فيها المحرر بساعة معينة يجب عليه أن يحضر فيها الى الدار . بل أن المحررين يملكون التغيب عن الدار أياما بأكملها إذا شاؤوا ولكنهم مقيدون بشىء واحد . هو تقديم الأصول فى مواعيدها أسبوعيا .

فاذا انقضى الأسبوع فان كل محرر يتلقى (افادة) من سكرتارية التحرير بالمواد المتأخرة التى عليه تقديمها . وفى امكانه دائما أن يتدارك التأخير فى الأسبوع الثانى أو الثالث من الشهر ولكن متى حل الأسبوع الأخير فان المرتب يحسب بنسبة المواد التى تقدمت . .

ومن أروع المواقف المسلية حقا اجتماعات المحررين فى غرفة سكرتارية التحرير التى تثبت ما قدم من المواد وما لم يقدم . . ومناقشاتهم حول عدد الصفحات التى تشتمل عليها كل مقالة أو قصة ! وهل يمكن أن تحل مقالة استغرقت أربع صفحات محل مقالتين أم تحسب على أنها مقالة واحدة ! وهل القصة المترجمة تقوم مقام القصة الموضوعة المطلوبة أم تحتسب كنصف قصة موضوعة !

● ● ●

١٩٣٣

« تحياتك مرفوضة » ! !

ينـــاير :

عرض على صاحب « اللطائف المصورة » رئاسة تحرير مجلته وزميلتها الأسبوعيتين .

ولكننى لم أستريح الى العمل الجديد ، رغم أن الأتعاب التى قدرت لى تفوق ما كنت أحصل عليه من دار الهلال . وما حصل عليه الزملاء الذين التحقوا بوظائف النيابة العامة . أو السلك السياسى .

« واللطائف » هى أقدم المجلات الأسبوعية المصورة فى مصر . فهى الآن فى سنتها الثامنة عشرة وقد بدأ بها صاحبها اسكندر مكاريوس الذى ينتمى الى أحدى الأسر الثلاث التى أسست صحيفة « المقطم » ومجلة « المقتطف » فى ادارة هى أشبه بدكان صغير فى شارع جامع

جركس أمام وزارة الأوقاف . . . إلى أن نمت وكبرت . . . وجاءت الحرب العالمية عام ١٩١٤ . واحتاج الحلفاء الى مجلة عربية تنشر صور انتصاراتهم . فزاد ما يطبع من « اللطائف » زيادة كبيرة حتى وصل الى أربعين ألفا . . وهو رقم قياسى . . . فبنى صاحبها عمارة شاهقة بجوار محطة باب اللوق . . ولم تكد دار الهلال تحضر آلات « الروتوجرافور » وتصدر بها « المصور » حتى أحضرها هو الآخر واستبدل بها الزنكوجراف الذى كانت تحفر به صور اللطائف !

ولكن اللطائف لم تشف إلى الآن من ألم الصدمة التى أصابتها بظهور « المصور » . . . !

ولتحرير اللطائف أسلوب يختلف تماما عن الأسلوب المتبع فى دار الهلال ، فصاحب « اللطائف » مغرم بكتابة المذكرات بأسلوب يكاد يثير الضحك وقد يبلغ ما يكتبه فى اليوم الواحد نحو أربعين أو خمسين (نوطة) ! يرسلها الى رئيس التحرير والمحررين . . وموظفى الحسابات وعمال المطبعة . . فاذا فرغ من كل ذلك قام بلصق بعض منها على باب غرفته . . يطلب من الزائرين أن يدقوا على الباب قبل الدخول وأن ينتظروا قليلا إذا رأوه منهمكا فى عمله ! أو يضعها على آلة التليفون ينبه الى أن مصلحة التليفونات أصبحت تحاسب مشتركيها على أجور المكالمات وأن على الموظفين اختصار المكالمات . . . !

هذه (النوطات) هى الظاهرة الأولى فى تحرير « اللطائف » ، و « العروسة » . صاحب المجلتين يوجه بها تحريرهما

فبينما نجد المحرر فى دار الهلال لا يتقيد إلا بكمية عمل يؤديها ويتقاضى عنها أجره دون أن يقيد بموعد حضور أو انصراف ، تجده فى دار اللطائف يتقيد بموعد فى الحضور صباحا ومساء . ولا يتقيد بكمية معينة من المقالات بل عليه تحرير المجلتين أيا كان . . . !

وصاحب اللطائف من أنشط أصحاب الصحف فى البحث عن الصور .. وهو طابع وحفار ماهر . . وقد يدخل الى غرفة التحميض

بنفسه فيظل فيها ثلاث أو أربع ساعات دون أن يشعر بتعب أو ملل !

وعندما ظهرت قصة أولاد الذوات الناطقة شاهدتها وكتبت عنها نقدا جمعه العمال فعلا واعد للطبع . ولكن صاحب « اللطائف المصورة » لم يلبث أن أرسل الى « نوطة » يرجو فيها تأجيل النشر ونصها :

« حضر الأستاذ يوسف وهبى الى عندى بعد ظهر اليوم ووجدت منه استعدادا لتعضيدنا بالأعلانات الكثيرة وعليه فأرجو تاخير هذا المقال خوفا من امتناعه لو قرا الحملة عليه ! ولدى المقابلة نتكلم مليا . ودمت . »

وكان العقد المحرر بينى وبين صاحب « اللطائف المصورة » لمدة عام ولكننى تركت العمل بعد أربعة اشهر . وزاد تفرغى للمحاماة .

وقد حدث أخيرا أن رفت أحد عمال مطبعة اللطائف من عمله ولجأ هذا العامل الى لرفع دعوى تعويض ضد اسكندر مكاريوس بعد أن حصل على قرار من المحكمة بمعافاته من دفع الرسوم القضائية . واعتبر صاحب اللطائف أدائى لهذا الواجب نحو عامل فقير تحديا له . فانتظر إلى أن ظهر كتابى (فى البيت والشارع) وكان الناشر قد أهدى نسخا من الكتاب الى معظم الصحف والمجلات العربية والأفرنجية فى مصر . ومن بينها اللطائف المصورة وعلى كل نسخة أنها أرسلت مع تحيات المؤلف .

فأعاد الكتاب الى بعد أن وضع تحت كلمة (تحيات) خطا أحمر غليظا وكتب بخط يده على الصفحة الأولى من الكتاب ما يأتى :

(تحياتك مرفوضة !) . .

• • •

عــدو الملوخية !

مــارس :

تحقق جزء من الآمال التى كانت تداعب خيالى فقد استطعت فى العامين الماضيين أن أصدر ثلاثة كتب وأن تظهر لى مسرحية مصرية مؤلفة على احد مسارح القاهرة الكبرى .

زارنى اليوم بدار النشر التى أعمل فيها الأستاذ باكستون . المستعرب الانجليزى . وصارحنى بأنه قرأ كتابى « المتمردون » وحاول أن يترجم الى الانجليزية قصتى المصرية القصيرة « مستقبل فاطمة » وهى احدى قصص ذلك الكتاب ولكنه وجد أننى أشير فى تلك القصة الى فتاة ريفية فى قرية من قرى الوجه البحرى زلت مع ابن سيدها وحملت سفاحا ، والى تقرير من الطبيب الشرعى ذكر فيه أن آثار « عود ملوخية » وجدت فى جسم الفتاة . ولكنه عند الترجمة حار فى تفسير العلاقة بين الحمل و « الملوخية » التى اتضح له من تحريه أنها طعام من الأطعمة التى يتناولها المصريون !

والتمست للمستعرب الانجليزى عذرا فى حيرته . وفسرت له تلك العلاقة وهى لا تعدو أن فى الريف المصرى خرافة تذهب الى الزعم بأن « عود الملوخية » وسيلة من وسائل التخلص من الجنين ! الى حد أن الأطباء الشرعيين عندما يستدعون لفحص حالة جنائية من حالات الاجهاض فى الريف المصرى يبدأون بالبحث عن آثار « الملوخية » !

ولما خرج المستعرب الانجليزى من مكتبى كانت آثار الحيرة لا تزال بادية عليه[1] .

● ● ●

---

(١) مستر باكستون كان مدرس بكلية الآداب بالجامعة المصرية وقد تولى ترجمة كتاب (الأيام) للعميد طه حسين إلى الانجليزية ولما اعلنت الحرب العالمية الثانية اختير ليكون منظما للبرنامج العربى فى محطة الاذاعة البريطانية بلندن ومشرفا على تحرير مجلة (المستمع العربى) التى تصدرها تلك المحطة .

قضية أولاد الذوات !

أبريل :

نوع جديد من القضايا يرجع الفضل فى تكليفى به - دون غيرى من المحامين الذين برزت أسماؤهم فى عالم المحاماه - الى اشتغالى بالصحافة والأدب المسرحى .

صدر اليوم الحكم فى القضية التى سمتها الصحف والمجلات قضية « أولاد الذوات » . وهى قضية تعويض كلفنى أحد الشبان من أثرياء الوجه البحرى برفعها على الاستاذ يوسف وهبى مدير فرقة رمسيس . . نفس الفرقة التى لعبت مسرحيتى « الوحش » عندما كنت طالبا فى كلية الحقوق . وأساس التعويض أن موكلى كان قد قدم مسرحية مصرية ألفها الى مدير تلك الفرقة ليقرأها ويتبين صلاحيتها لتمثيلها . فأعطاه ايصالا باستلامها . ثم أعادها اليه بعد أن استبقاها نحو شهر باعتبار أنها لا تصلح لفرقته . وبعد ذلك فوجىء الموكل برؤية مسرحية مصرية بأسم « أولاد الذوات » تمثل على مسرح تلك الفرقة نسب تاليفها الى مدير الفرقة نفسه . وادعى الموكل أنها منقولة - مع تحريف بسيط - عن مسرحيته .

لقد شعرت منذ بدأت المرافعة فى هذه القضية عن المدعى أن موكلى لن يقضى له بالتعويض الذى يطلبه . فأننى بدأت المرافعة بالاشارة الى أن القانون المدنى المصرى وإن نص على حقوق المؤلفين إلا أنه أشار الى أن هذه الحقوق سيصدر بشأنها قانون خاص لم يصدر بعد . . وأن تعويض المؤلفين عن اغتصاب حقوقهم الأدبية قد ترك تقريره للقواعد العامة . وأن الحكم الذى سيصدر فى هذه القضية سيقرر مبدأ يحمى حقوق المؤلفين المصريين وهى حماية مكفولة بنصوص القوانين والمعاهدات لمؤلفى سائر الدول الأخرى . . . ثم تطرقت الى موضوع القضية فقلت :

— إن أول نظرة تلقونها حضراتكم على نسختى المسرحيتين

المودعتين فى ملف القضية . مسرحية المدعى عليه تدلكم على أن « العقدة » فى المسرحيتين واحدة . و « التنسيق المسرحى » واحد ، و « حشد الشخصيات » واحد . بل حتى دخول الممثلين من « الكواليس » الى المسرح وخروجهم منه متشابهان فى المسرحيتين وكنت استخدم فى كل هذه التعبيرات الفنية نفس الألفاظ الأجنبية فلم أشعر إلا ورئيس الدائرة يسألنى فى صوت هامس !

— لم لا تستعمل ألفاظا عربية فى التعبير عما تريد وأنت تترافع أمام محكمة مصرية ؟

فجفلت . كدت أجيب بأننى حتى لو ترجمت تلك الألفاظ الأجنبية الى ما يقابلها فى اللغة العربية فاننى لن أكون أكثر وضوحا لأنه يكفى أن يكون الشخص متتبعا لأخبار المسرح فى مصر أو فى الخارج ومهتما ولو اهتماما سطحيا بالأدب المسرحى لكى يفهم المقصود بتلك التعبيرات . ولكننى فضلت أن اترفق فى التعبير فقلت :

— أن مصر حديثة عهد بفنون المسرح . وقد انتقلت هذه التعبيرات بألفاظها الأجنبية الى الأوساط المسرحية عندنا فاستعملناها كما هى .

فقال لى الرئيس بحدة :

— ولكننى لم أشتغل بالمسائل المسرحية ؟

— إن هذه الألفاظ الأجنبية تظهر كما هى فى الاعلانات التى تنشرها الفرق التمثيلية المصرية عن مسرحياتها .

— لا اقرأ هذه الأعلانات لأننى لا أتردد على المسارح !

ولم أجد إذ ذاك خيرا من أن أطلب حجز القضية للحكم ، وإعطائى أجلا لكتابة مذكرة .

وصدر الحكم برفض الدعوى ، ولما اطلعت على حيثياته وجدت المحكمة قد قارنت موضوعى المسرحيتين ثم أنتهت الى القول :

« الفرق بين الروايتين ظاهر ملموس وأن اتفقت الروايتان فى التحدث عن زوجة أجنبية وهربها مع عشيقها . على أنه لا يمكن أن تخلو رواية من الاتفاق مع رواية أخرى فى بعض النقط . فمثلا لا يمكن ان تخلو

رواية من عشيقين ومن مكان يأويهما أو يستتران فيه . ومن كلمات حلوة معسولة يتبادلها العشيقان . ومن ساعات الم وشقاء تمر بهما وأوقات صفاء وهناء ينعمان بها . ومن مراقب يعكر عليهما جو السعادة « أما النواحى الفنية الخاصة بـ « العقدة » و « التنسيق المسرحى » وتلوين شخصيات المسرحيتين وحشدهما فلم تتعرض لها المحكمة .

إن من التعنت ان يتطلب الخصوم ـ فى مثل هذه القضية الفنية ـ ان يكون قضاتهم من المشتغلين بالتمثيل على المسرح . او التاليف له . أو نقد أدبه . ولكن أيمكن أن يفصل فى مثل هذه القضايا قاض ليس حتى من هواة المسرح او المترددين عليه . او المتتبعين لأخباره ؟ !

● ● ●

عاصفة فى بيت

سبتمبر :

مات المحامى . المؤلف المسرحى أنطون يزبك . مات رائد « الميلودراما » المصرية . . ذهب فى هدوء . بعد ان أثار اعنف العواصف بين شخصيات مسرحياته . وفى أوساط النقد الأدبى .

فى سنة ١٩٢٤ ظهرت على مسرح الأوبرا الملكية قصة مصرية مؤلفة باللغة العامية اسمها « عاصفة فى بيت » لمؤلف مجهول اعلنت الصحف أن أسمه « زاهد سليمان المحامى » .

وتدفعه الجمهور الى قاعة الأوبرا ظنا منه ان « عاصفة فى بيت » لا تعدو أن تكون مسرحية كغيرها من المسرحيات المصرية . ولكن لم يلبث الممثلون على خشبة المسرح دقائق معدودة ، حتى سرت فى القاعة رهبة مخيفة . بدأ الجمهور يحس بانه أمام فن جديد رائع لم يكن له به عهد من قبل . ثم مرت فصول القصة . لم تلبث الدموع ان انسابت ارتفعت الآهات والتاوهات ولم تكن ترى فى أرجاء القاعة الواسعة الفخمة إلا رؤوسا تهتز لفرط البكاء .

ولم يكد يهبط ستار الفصل الأخير حتى علم الناس أن زاهد سليمان لم يكن إلا أسما مستعارا . وأن مؤلف المسرحية الحقيقى . . المؤلف المتواضع الجبار إنما هو المرحوم الأستاذ انطون يزبك ارمحامى . .

وخرج النقاد يشيدون بالقصة . . واحتشد مسرح الأوبرا كل يوم بجماهير النساء والرجال الذين تضيق صدورهم بالدموع ولا يعينهم على سكبها إلا عاصفة يزبك !

* * *

وأتصل مسرح رمسيس بعد ذلك بالمؤلف الناجح . ورجاه أن يكتب له قصة جديدة . . فقبل بعد الحاح . وتحدد يوم لقراءة « الذبائح » . واجتمع جميع ممثلى وممثلات رمسيس على خشبة المسرح وبدأ المحامى المؤلف يتلو قصته فى القاء حار صادق . فلم تلبث أيدى الممثلات أن أمتدت الى الحقائب وظهرت المناديل الصغيرة . وفجأة ارتفعت أصوات البكاء . . واشترك الممثلون فيه وعلى رأسهم صاحب رمسيس يوسف وهبى وتعالت أصوات النحيب فى كل مكان . وتحول المسرح الى مناحة . وقدر الجميع للذبائح أكبر نجاح .

وطالبت السيدة روز اليوسف كبيرة ممثلات رمسيس فى ذلك الوقت بحقها فى دور « ليلى » بطلة القصة . وصمم يوسف أن يعطيه لأمينه رزق . وكان ذلك من بين أسباب انفصال روز عنه واصدارها مجلتها المعروفة !

وظهرت « الذبائح » على مسرح رمسيس فى مستهل موسم سنة ١٩٢٥ ، فنجحت نجاحا لم تعهده مسارحنا من قبل . وظلت تمثل مدة طويلة وأعيد تمثيلها بعد ذلك كلما أحس « شباك التذاكر » بالجوع والعطش !

واختلف أنطون يزبك مع يوسف وهبى لأسباب ماليه . . وأراد المؤلف مرة أن يدخل لمشاهدة قصته . . فمنعه عامل الباب وأخبره أمام رهط من أصدقائه أن لديه أمرا ألا يدخل بعد دفع ثمن التذكرة ! وانكشف الوسط المسرحى بعد ذلك أمام الزميل المرحوم بكل

دسائسه . . لجأ البعض فى محاربته الى أدنأ الأسلحة . كانوا يعلمون شدة وفائه لأصدقائه . كان عصبيا شديد الحساسية والتأثر . ولذا كان يمرض عقب انتهائه من كتابته لكل قصة من قصصه . وأصيب فعلا عقب كتابة « الذبائح » بالتهاب فى الزائدة الدودية . وظل مدة طويلة طريح الفراش فى المستشفى . وكانت احدى الممثلات دائمة التردد عليه . والسؤال عنه . فذكر لها ذلك الفضل ولم يكد يستعيد قوته حتى وعد أن يكتب لها دورا خاصا فى مسرحيته الجديدة .

ولما كتب « العواصف » أراد الوفاء بوعده وألح على السيدة فاطمة رشدى أن تعهد بالدور الى تلك الممثلة التى كانت دائمة السؤال عنه أثناء مرضه . . وأوعز خصوم المؤلف الى بعض الصحف أن تشير الى ذلك بلهجة كلها غمز وتجريح . . . وحصلوا على صورة تمثل المرحوم أنطون واقفا الى جانب السيدة فاطمة رشدى والممثلة التى رشحها وفاء منه لأداء أحد الأدوار أثناء عمل تجارب « العواصف » فنشروا الصورة فى أحدى المجلات وأحاطوها بأطار من المداد الأحمر وبكمية وافرة من علامات الاستفهام ! وأرسلوها بالبريد الى منزله وباسم زوجته . . . !

واشمأز المحامى المؤلف من ذلك الوسط . . سئمت نفسه الكتابة للمسرح بعد أن خذله المسرح . بل أن الكتابة للمسرح حطمت المحامى الموهوب وأبعدته عن أصدقائه وعملائه . وعندما أراد العودة الى متابعة عمله القضائى أمام المحاكم المختلطة والأهلية اشتد به الضيق . ومر بفترة هى أشد فترات حياته هولا وشقاء !

هذا هو انطون يزبك الذى توفى فلم يشعر بموته إلا زملاؤه المحامون وأصدقاؤه من الصحفيين والأدباء . . أما المسرح . . أما تلك الدمى والأصنام التى كان يحركها أمام الجمهور فيستدر لها الدموع ويقدم لها باقات الورد . ويرغم مئات الآلاف من الناس فى مصر وسوريا والعراق على التصفيق لها والأعجاب بها . . أما ممثلونا وممثلاتنا فلم تذرف من أحدهم عبرة ولم يبكه منهم أحد ! ولم يفكر مسرح من مسارحنا فى أن يوقف عمله دقيقة واحدة حدادا على المؤلف الراحل حتى مسرح رمسيس

الصيفى الذى كان قد أعلن تمثيل « الذبائح » . . . استمر فى عمله دون أن يحس الجمهور بأن مؤلف القصة قد مات وأن دمه لا يزال ساخنا يجرى فى عروقه . . ! كان يزبك فى حياته يكتب أروع المآسى . ولكن موته ـ ولا شك ـ مأساته الخالدة !

● ● ●

وتحقق الحلم !

نوفمبر :

خطوة أخرى فى سبيل تحقيق آمال الطفولة . .

اصدرت مجلة « الجامعة » وعنيت بأن اجعل لها طابعا خاصا تنفرد به عن غيرها من المجلات المصرية ، وقد نجحت هذه التجربة الصحفية التى غامرت بها نجاحا لم أكن أتوقعه قط .

من بين الأبواب التى ابتكرتها « الجامعة » باب عن الأخبار الاجتماعية جعلت عنوانه « أحاديث الصالونات » . وقد نشرت به فى الشهر الماضى خبرا بريئا عن كريمة أحد اعضاء الوزراء المتولية الحكم الآن . لا يعدو الاشارة الى حزن تلك الآنسة على وفاة احد اقاربها فى حادث سيارة والى قضاء اسرتها للصيف فى الأسكندرية .

لم يكد يصدر العدد حتى تلقيت « اشارة تليفونية » تستدعينى لمقابلة مدير الأمن العام بوزارة الداخلية فذهبت . . .

كانت غرفة « السكرتير » غاصة بالراغبين فى مقابلة « سعادة المدير » . . . ضباط بوليس من رتب مختلفة اختاروا أحدث ثيابهم العسكرية . وحرصوا على ان تلمع « التيجان » و « النجوم » على اكتافهم . وعمد ، ومشايخ بلاد ، وأعيان ، واصحاب حاجات ولكننى لم اكد أعلن حضورى حتى ادخلونى فورا .

لم أكن أعلم سر استدعائى ، فلما جلست الى جانب مدير الأمن العام قدم الى العدد الأخير من مجلتى وقد « اشر » باللون الأحمر على الخبر الخاص بكريمة الوزير وسألنى :

— هل مر هذا الخبر عليك قبل نشره ؟ - فاجبت :
— أجل . . - فعاد يسألنى بسخرية متحدية :
— ألا ترى فيه شيئا غريبا ؟
— أبدا .
— ولكنى كمدير للأمن العام أرى أن الصحف لا تملك نشر مثل هذه الأخبار عن الأسر وحياتها الخاصة التى لها حرمتها . .
— ما هى الجريمة فى نشر خبر عن وفاة شخص وحزن أسرته عليه ؟
فقال لى وهو يقف منهيا المقابلة :
— سنرى فيما بعد ما هى الجريمة فى هذا الخبر !
ولما وصلت إلى فناء وزارة الداخلية قابلت زميلا يرأس تحرير مجلة أسبوعية ، فأخبرته بما دار بينى وبين مدير الأمن العام وعندئذ قال لى :
— لقد أخطأت . أننى استدعيت مثلك ولا أعلم الخبر الذى سأسأل عنه ولكننى سأقرر أننى قضيت « نهاية الأسبوع » فى الأسكندرية ولم يمر الخبر على . وأعد بتصحيحه أو تكذيبه . . هل نسيت أن هذه الوزارة قد عطلت الدستور وأصدرت دستورا جديدا وفق مشيئتها ، وأن مدير الأمن العام هو ابن شقيقة رئيس الوزراء ؟ وتركنى الزميل ليقابل مدير الأمن العام .

ولم يكد ينقضى يومان حتى تلقيت « اشارة تليفونية » أخرى تستدعينى لمقابلة رئيس نيابة مصر ، فذهبت مطمئنا إلى اننى سأمكن من الدفاع عن نفسى ، مهما كانت الظروف المحيطة بى . إلا أننى دهشت عندما وجدت وكيل النيابة الذى عهد إليه بالتحقيق يسألنى عن ترجمة عربية نشرتها مجلتى لبحث عن مرض من الأمراض النفسية الجنسية كان قد نشره أحد الكتاب الفرنسيين فى مجلة باريسية ، فأجبت بما أعلمه عن ذلك المقال . ثم سألنى عن أخبار أخرى نشرتها مجلتى تتعلق بأشخاص آخرين . . أخبار لا علاقة بينها وبين الخبر الذى حدثنى عنه مدير الأمن العام . ولم استطع أن أكتم دهشتى فصارحت الزميل وكيل النيابة بما دار بينى وبين مدير الأمن العام ، ولكنه لم يوجه لى سؤالا

واحدا عن ذلك الخبر ! وتكرر استدعائى بعد ذلك لنيابة مصر وفى كل مرة كان يكتشف وكيل النيابة المحقق خبرا من هنا أو هناك فى عشرات الأعداد التى صدرت من مجلتى ليسألنى عنها . وفى كل مرة كان يستمر التحقيق ساعة أو ساعتين ثم يؤجل . . .

وتبينت أن الاستمرار على ذلك سيعوقنى من أداء عملى فى المحكمة وفى المجلة فقابلت رئيس النيابة وصارحته بأننى سأوقف باب « أحاديث الصالونات » . وعندئذ طلب أوراق التحقيق وأمر بحفظه . .

● ● ●

١٩٣٣

أول الخريجين فى أول دفعة يفصل لاشتراكه فى الحركة العرابية !

يناير :

عنيت كلية الحقوق - بعد أن تطورت الى نظامها الجامعى الأخير - باعداد سجل لأسماء خريجى ذلك المعهد العتيد منذ انشائه بترتيب نجاحهم فى امتحان الليسانس وبالوظائف والأعمال التى يؤديها الآن . .

وهذا السجل يعد ولا شك وثيقة رائعة من وثائق التاريخ المصرى الحديث . كما أنه من الناحية الصحفية سيكشف عن أمور فى غاية الدهشة والغرابة . . يظهر كيف يرفع « الحظ » بعض أبناء المدرسة الواحدة ، بل الفرقة الواحدة الى أعلى مراتب الشهرة والجاه . . وكيف يهوى بالبعض الآخر الى زوايا النسيان . . وهو من ناحية الدراسة (السيكلوجية) الدقيقة يقرر بضع قواعد ثابتة فى اتجاه رغبات أبناء الفرقة الواحدة الى وجهات معينة واحدة . . بل فى (تجمع) أبناء

الفرقة الواحدة فى عمل واحد . . وتوارثهم ذلك العمل خضوعا لارادة القدر الخفية .



●● محمد توفيق نسيم رئيس الوزراء .



●● احمد لطفى السيد وزير المعارف .

كانت مدرسة الحقوق عند إنشائها فى سنة ١٨٧٤ تسمى مدرسة الادارة والألسن . . وكان أول المتخرجين منها طالب يدعى محمود أفندى خيرت ولا تعلم الكلية نفسها العمل الذى عهد به إليه . ولا مصيره بعد خروجه . ولكننى علمت من زميل لابنه أنه أوفد فى بعثة الى فرنسا والتحق بكلية الحقوق فى مونبلييه حيث أتم الدراسة بها . ولما عاد إلى مصر عين قاضيا بمحكمة المنشية بالاسكندرية أبان الثورة العرابية . ولصلة نسب بينه وبين كبير أطباء الجيش فصل من عمله بعد الاحتلال البريطانى بتهمة الاشتراك فى مقاومة ذلك الاحتلال . ثم أعيد إلى القضاء ورأس جلسة المحكمة التى نظرت قضية سرقة التلغرافات التى أتهم فيها الشيخ على يوسف صاحب صحيفة « المؤيد » بنشر برقيات واردة من السودان لم تكن سلطات الاحتلال توافق على نشرها . وكان رابع المتخرجين فى تلك (الدفعة) هو المرحوم اسماعيل باشا صبرى الشاعر المعروف الذى تولى وكالة وزارة الحقانية . . (العدل) .

وانقضت بعد ذلك ستة أعوام وأخرجت مدرسة الحقوق أول رئيس للوزراة المصرية من خريجيها وهو يحيى باشا ابراهيم الذى كان ترتيبه الثالث فى دفعة سنة ١٨٨٠ .

وبدأت مدرسة الحقوق عقب ذلك تقرر قاعدة جديدة هى أن ينتهى أول الناجحين فيها بتولى الوزارة . فكان أحمـــد حلمى أول دفعة

سنة ١٨٨٣ وقد تولى وزارة الزراعة ومحمد مصطفى وزير الحقانية أول دفعة سنة ١٨٨٩ . وعبد العزيز فهمي وزير الحقانية الأسبق ورئيس محكمة النقض والابرام أول دفعة سنة ١٨٩٠ ، وعبد الخالق ثروت رئيس الوزراء الأسبق أول دفعة سنة ١٨٩٣ ، ومحمد توفيق نسيم رئيس الوزراء الأسبق أول دفعة سنة ١٨٩٤ ، وكان ثانى الناجحين فى تلك (الدفعة) هو اسماعيل صدقى رئيس الوزارة ، ومن هذه الدفعة أحمد لطفى السيد وزير المعارف ومدير الجامعة الأسبق .

وظلت القاعدة مطردة بعد ذلك فى فترات متقطعة فكان محمد على علوبة وزير الأوقاف الأسبق أول دفعة سنة ١٨٩٩ وكان مصطفى النحاس رئيس الوزراة المصرية الأسبق ورئيس الوفد المصرى أول دفعة سنة ١٩٠٠ ، ومحمد حلمى عيسى وزير المعارف أول دفعة ١٩٥٢ ، وتوفيق دوس أول دفعة سنة ١٩٠٥ ، ومن ذلك الرعيل الأول جعفر ولى ثانى دفعة ١٩٠٣ والدكتور أحمد ماهر وترتيبه العاشر عام ١٩٠٨ ، والدكتور محمد بهى الدين بركات ثالث دفعة سنة ١٩٠٩ ، ومكرم عبيد الذى حصل على المعادلة فى تلك السنة .

ولعل من اغرب ما يلاحظه الفاحص فى السجل الجديد الذى أصدرته كلية الحقوق هو يد القدر المستترة خلف السطور . اليد التى توزع الحظوظ . . فتضع الزهور والرياحين على رأس . . وتترك رأسا آخر أصلع لا نبت فيه !

فاذا القيت نظرة على دفعة سنة ١٩٠٧ لتبين أن أول الدفعة هو نجيب مرقص الذى عين مستشارا بمحكمة استئناف أسيوط . وثالث الدفعة هو محمد زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية . بينما تجد من نفس الدفعة نقولا افندى جرجس . وتبحث عن مصير هذا الطالب الذى جلس أربع سنوات بجانب الابراشى فلا تعلم شيئا . . ولا تجد لاسمه فى حياة مصر العامة أثرا . . ! وظاهرة أخرى جديرة بالنظر والتدقيق . . .

محمود شوقى سكرتير الملك الخاص هو ثالث دفعة سنة ١٩٠٦ ، ومحمد توفيق الساوى السكرتير الخاص السابق من نفس الدفعة وترتيبه فيها الثانى والعشرون . . . !

وهذه الفرقة والفرقة التى تليها مباشرة كادتا تتخصصان فى خدمة السراى . فمن دفعة سنة ١٩٠٧الى جانب الابراشى نجد مراد محسن وكيل الديوان الملكى . ومحمود فخرى زوج كريمة الملك . ووزير مصر المفوض فى باريس .

وهناك أيضا دفعة سنة ١٩١٠ التى كان أولها سيد مصطفى المحامى العام لدى محكمة النقض والابرام . ورابعها أستاذنا الدكتور محمد كامل مرسى عميد كلية الحقوق تجد فيها ظاهرة غريبة . . هى أنها غذت الادارة المصرية بطائفة من خيرة رؤسائها فثامن الدفعة أحمد صديق مدير بلدية الاسكندرية وعاشرها حسن فهمى رفعت محافظ القنال والتاسع عشر أحمد أبو بكر الذى كان مديرا لقنا . والثالث والعشرون ابراهيم رشدى قمحة المفتش بوزارة الداخلية والسابع والعشرون محمد شعير مدير الجيزة والرابع والخمسون عبد السلام الشاذلى مدير البحيرة .

دفعة سنة ١٩١٢ وأولها أحمد نجيب الهلالى انتقل من التدريس فى مدرسة الحقوق الى منصب السكرتير العام لوزارة المعارف . . وثالث الدفعة هو استاذنا محمد العشماوى وقد سلك نفس الطريق اذ انتقل من التدريس فى كلية الحقوق الى منصب السكرتير العام لوزارة المعارف .

وبين وكلاء الوزارات الحاليين اثنان من فرقة واحدة هما محمد طاهر نور وكيل الحقانية ومحمود فهمى القيسى وكيل الداخلية وزميلهما من نفس الدفعة محمد أفندى رياض ووظيفته معاون ادارة بوزارة الداخلية !

أما دفعة سنة ١٩٠٨ فزاخرة بألوان مختلفة من ألوان النبوغ فى ميادين النشاط الفكرى . . فأولها الدكتور عبد الحميد بدوى رئيس

لجنة أقلام قضايا الحكومة وسادسها الدكتور حسن نشأت وزير مصر المفوض فى ألمانيا ومنها المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى عضو الحزب الوطنى ، ومحمد نجيب الغرابلى عضو الوفد المصرى . .

أما الصحفيون الذين أخرجتهم مدرسة الحقوق فيبدأون بعبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ وترتيبه الثامن من دفعة سنة ١٩٠١ ويليه محمد حسين هيكل مدير جريدة السياسة وترتيبه الرابع من دفعة ١٩٠٩ . ومن هذه الدفعة أيضا المرحوم أمين الرافعى مدير جريدة الأخبار . ويأتى بعدهم الأستاذ محمد عبد الله عنان المحرر بجريدة السياسة وترتيبه الخامس عشر من دفعة سنة ١٩١٨ ثم محمد التابعى محرر (روز اليوسف) وهو أول طلبة « الخارج » فى دفعة يونيو سنة ١٩٢٣ ومحمد عبد الله حسين المحرر بالأهرام صاحب (الجريدة القضائية) فى دفعة أكتوبر من تلك السنة . وأخيرا حسنى الششتناوى المحرر بجريدة الأهرام وترتيبه الثانى عشر من دفعة مايو سنة ١٩٢٨ .


محمد حسين هيكل

مرة أخرى يلعب القدر لعبته الساخرة فى دفعة ١٩٢٠ ، عباس سيد أحمد محافظ السويس ومن زملائه فى نفس الدفعة ابراهيم حسنى ومصطفى هاشم لم يفز كل منهما بأكثر من وظيفة معاون ادارة . . .

* * *

يجمع بين القانون وفن الرسم . . !

مارس :

طراز آخر من خريجى كليات الحقوق . الفنان ناجى .

هذه المرة لم يجمع بين دراسة القانون والأدب . أو الصحافة وإنما جمع بين القانون والفن . فن الرسم .

توجهت منذ أيام الى سراى الفنون الجميلة لأشاهد مجموعة من لوحات ناجى برفقة زميل فنان .

— هل الأستاذ ناجى موجود ؟

— نعم .

— أين ؟ ـ قلت ذلك وأنا أتلفت حولى مندهشا فى حديقة السراى . .
كانت الأبواب كلها موصدة . . خيم على القصر التاريخى الزاخر بأروع الذكريات صمت عجيب . . . ينبىء بأن اليوم يوم عطلة . . كانت الأبواب الموصدة تؤكد أن القصر خال من سكانه . . وأما اللوحات ومجموعة التماثيل فكانت تركن الى راحة مؤقتة وادعة . ولكن الخادم الأسمر سار أمامى واخترق بابا صغيرا . ثم مر بالبهو وفجأة وجدت نفسى أمام غرفة متوسطة السعة . . تساقطت فيها خيوط من أشعة الشمس . . وقد احتشدت فى الغرفة مجموعة من اللوحات الزيتية تمثل كلها مناظر حبشية . . هنا . الامبراطور هيلاسلاسى وبجانبه ولى عهده . . وهناك ميدان أديس أبابا .. وحفلة من الحفلات الشعبية الراقصة . . أسرع زميلى فقدم الى الفنان ناجى . . مد الى يده وكأنه يستيقظ من حلم . . وانفرج فمه عن ابتسامة مترددة خجلى . . ثم دعانى الى الجلوس . . أطلت النظر الى الفنان المصرى . . رجل فى السادسة والأربعين من عمره . . طويل القامة . . نحيف الجسم . . يبدو عليه نوع من الورع . . يتكلم العربية فتحس بأنه يبذل مجهودا يخجله فاذا تحدثت اليه بالفرنسية . . ارتفع رأسه وانطلق . . يتحدث فى أسلوب حاد معبر .
سألته :
— هل هويتم الرسم منذ زمن طويل ؟
— نعم . . منذ زمن طويل . . ولكن والدى اشترط على أن أتم دراسة الحقوق أولا باعتبار أن تلك الدراسة كانت فى ذلك الوقت مظهرا يتفاخر به أبناء الطبقة الثرية فأطعت . . ونلت ليسانس الحقوق من جامعة ليون . . ثم أسرعت بالسفر الى فلورنسة . . وهناك . . مكثت مدة طويلة . . تتلمذت فيها على أستاذ مكسيكى . . كان أساتذة مدرسة الفنون الجميلة بلفورنسة إذ ذاك متأثرين كل التأثر بالمدرسة القديمة . . مدرسة عهد أحياء العلوم . وطريقة ميشيل أنج . . مدرسة الألوان الصريحة ولكن أستاذى كان متأثرا بالمدرسة التأثيرية (الامبرسيونست) .

والتحقت بعد ذلك بالسلك السياسى فكنت بالمفوضية المصرية فى البرازيل والمفوضية المصرية فى فرنسا . وكان أول عمل فني لى قدرته الحكومة المصرية . . هو لوحة (عهد أحياء العلوم والفنون فى مصر) وهى اللوحة المعروضة الآن فى مجلس الشيوخ . . وقد وضعت هناك منذ سنة ١٩٢٤ ودفعت الحكومة ثمنا لها مائتى جنيه .

وهنا علق الزميل الذى كان حاضرا حديثى مع الفنان ناجى :

— وهى أول لوحة عرضت فى ديوان من دواوين الحكومة فى مصر . . !

وعدت أجيل بصرى فى اللوحات الحبشية المعلقة على جدران الغرفة . . سألته :

— ولكن ما الذى دعاك الى التفكير فى رسم هذه المجموعة الحبشية ؟

فابتسم الفنان وأجابنى وهو يرفع ساعده ويشير باصبعه الى الأفق :

هذا طبيعى . . النيل . . النيل . . الذى يجرى من الحبشة الينا منذ الأزل . . وتلك الآثار العديدة الهائلة التى تجدها فى كل مكان بمصر والتى ينطق الكثير منها بأن أثيوبيا لعبت على مسرح التاريخ المصرى القديم دورا كبيرا وتركت فى تلك الآثار بصمة لا تزال باقية الى اليوم . وهذه الصلة القوية القائمة بين أخواننا الأقباط . . والشعب الحبشى . . لقد فكرت طويلا فى أن الحبشة لابد أن تكون مهبط الوحى لفنان مصرى يريد أن يرد أعماله الفنية الى أصولها . . وعرضت الأمر على الحكومة فأوفدتنى وزارة المعارف الى أديس أبابا حيث مكثت هناك عاما تمكنت من رسم عدد كبير من اللوحات التى تراها وقد اشترت الحكومة المصرية لوحة (بيع الجلود) ولوحة (ميدان اديس ابابا) .

— ولوحاتك الأخرى غير هذه اللوحات الحبشية ؟

— آه . . لقد خيل إليك يا صديقى أننى لم أرسم الا هذه المجموعة الحبشية . .

— نعم . . كنت على وشك أن أقول لك . . ما هى لوحاتك المصرية التى تمثل ألوانا محلية ؟

— أنني من مواليد الاسكندرية . . وقد اشترت منى بلدية الاسكندرية بمناسبة زيارة ملكى ايطاليا خمس لوحات . . تمثل كلها الوانا مصرية . . صميمة . . وهى : « طريق الكباش فى الأقصر فى زمن الفيضان » و « عازف الناى تحت انقاض طيبة » و « صيد السمان فى الصعيد » و . . .

— هنا خانته عربيته فاخذ يعبر بيديه فى حركات عنيفة ويتحدث بالفرنسية مشيرا الى مناظر العراك بالعصى الغليظة عند أهل الصعيد . . فاسعفته بقولى :

— لعلك تقصد « التحطيب » !

فاسرع بقوله :

— نعم . . التحطيب . .

واللوحة الخامسة يا صديقى تمثل « جنى القطن » . . وقد دفعت البلدية ثمنا لتلك المجموعة ٢٢٥ جنيها ـ وقمت من مقعدى أجوب أنحاء القاعة . . أدقق النظر فى تلك المجموعة الثمينة من اللوحات الزيتية . . صادقة التعبير . . صريحة الألوان . .

وطراز من دارسى القانون يكاد ينفرد بتالقه فى الفن الذى بانت موهبته فيه منذ عهد الدراسة فى كلية الحقوق . . أحمد عبد المجيد فريد . فقد كتب أثناء زمالته لنا الأغانى المعروفة التى لا تزال تتردد فى مصر والشرق العربى . . « كلنا نحب القمر والقمر بيحب مين » و « بالك مع مين يا شاغل بالى » و « مريت على بيت الحبايب » و " الهوان وياك معزة » وغيرها من أرق وأروع ما لحن وغنى محمد عبد الوهاب ، تلقيت منه رسالة فهمت منها انه يعمل الآن فى القنصلية المصرية بسان فرانسسيكو . وطوى الرسالة على قصيدة طلب الى أن انشرها دون أن تحمل اسم ناظمها . . كنت أعرف أن الزميل الشاعر من المعجبين بفن الممثلة التى أدت البطولة النسائية فى مسرحيتى « الوحوش » وقد ربطته بها صداقة حميمة . وأنها أوصت اليه ببعض

شعره . ولكننى لم استشف من القصيدة ما ينم عن شخصيتها . فنشرتها . دون أن أشير الى اسمه كما طلب . بعنوان « توأم الروح » وفيها يتوجه اليها !

ألقاك باسمة وقلبك باك
وأنا الذى أبكاه ما أبكاك
أترى تخذت الحزن ألفا عندما
عصف الزمان بقوة وذواك
وألفت عيشك واستسغت مريره
ورضيت مؤمنة فما أتقاك
علمتها يا حزن ما علمتنى
فعلمت سر الدهر ما أهناك

* * *

جمع الأسى ما بيننا وتلمست
روحى العزاء فلم أجد ألاك
وتعارفت روحى بروحك والتقى
قلبى بقلبك قبل أن أهواك
وأسوت فى لهف وفى شغف معا
جرح الأسى وتعهدته يداك

ولم يكد عدد « الجامعة » يصدر حتى اتصلت بى بطلة مسرحيتى وسألتنى عن ناظم قصيدة « توأم الروح » ولما زعمت أنها قصيدتى جاءتنى بالبريد وتظاهرت بأننى لا أعرف أسم ناظمها . بادرتنى بأسمه ! عرفته توا رغم انقضاء سنوات عديدة على آخر لقاء بينهما . .

لم تستطع دراسة القانون وما فى بعض مواده من جفاف . ولا العمل فى النيابة العامة وما يقتضيه أحيانا من قسوة . ولا السلك السياسى وما يستدعيه فى الغالب من ابداء شعور لا تنطوى عليه الجوانح . ومن أخفاء عاطفة قد تكون متأججة بين الضلوع ـ لم يستطع كل ذلك

أن يؤثر على شاعريه زميلنا الموهوب [1] .

● ● ●

أول من نادى بتحرير المرأة . .

مايو :

عملاق من عمالقة الفكر المتحرر دعا الى ثورة اجتماعية تركت بصماتها على حايتنا العامة وهو يجلس على مقعد القضاء كمستشار فى محكمة استئناف القاهرة قاسم أمين . مؤلف كتاب « تحرير المرأة » .

بمناسبة ذكرى وفاته كتب الى الأستاذ توفيق حبيب المحرر بجريدة « الأهرام » الذى يوقع مقالاته بأسم « صحافى عجوز » يقول :

— يذكرون اليوم أسم « قاسم أمين » وينسون أسم « محمد على كامل » بدأ قاسم أمين التحرير بالعربية مستترا .

نشر فى « المؤيد » فى سنة ١٨٩٦ ثم فى سنة ١٨٩٧ فصولا تحت عنوان « أسباب ونتائج » وأخرى بعنوان « أخلاق ومواعظ » .

كانت هذه الرسائل جديدة فى الأسلوب ، وفى طريقة التفكير ، وفى وصف الشخصيات .

فأحدث ضجة فى الأوساط الأدبية والأوساط السياسية كذلك .

وكان « محمد على كامل » شابا تخرج فى المدارس حديثا ، فأبى أن يقيد نفسه بخدمة الحكومة . وآثر العمل الحر ، متأثرا بأقوال قاسم أمين وكتاباته فى « المؤيد » .

---

(١) وصل احمد عبد المجيد فريد فى وظائف السلك السياسى إلى « منصب سفير وأصدر عدة كتب منها ديوان شعره بعنوان « همسات » و « اضواء على الدبلوماسية » و « سندباد دبلوماسى » و « لكل اغنية قصة » و « رحلة مع الظرفاء » و « احمد شوقى الشاعر الانسان » ولا تزال الاذاعات العربية تردد شعره الغنائى كلما اعيد إذاعة العهد الذى شهد فجر النظم الغنائى الرفيع . .

فأنشأ فى أحدى حارات شارع الموسكى مطبعة صغيرة . وبدأ عمله بجمع رسائل قاسم أمين ، ونشرها فى كتاب واحد صدره بمقدمة قال فيها :

« ولما أطلعت على تلك المقالات المؤثرة وحقق لى المشاهد المحسوس أن حضرة كاتبها هو أحسن من وصف منا الداء ونبهنا الى حقيقة الدواء تمنيت أن لو جمعت مقالاته وطبعت فى كتاب على حدة تعميما لنفعها وتيسيرا لاقتنائها . »

« تمنيت ذلك ، ثم أخذت فى انفاذ مشروع علمى تجارى ، كان يتردد فى النفس من بضع سنين . ولكن لم يكن ليخرج ـ والحق أقول ـ من عالم التخيل والفكر الى عالم الأجراء والفعل لولا أطلاعى على تلك الآراء السديدة والأقوال الحقة الصادقة . وخير الأقوال ما أرشد الى النافع من الأعمال . »

« وحيث كنت أول منتفع بأفكار ذلك العالم الفاضل المتوقد غيرة على مصلحة بلاده حالا واستقبالا ، وقد آن لى أن أحقق بنفسى أمنيتى الأولى . فها أنا أقدم لك نبذ « أسباب ونتائج وأخلاق ومواعظ » مجموعة ومطبوعة على حدتها كما تحب وترضى . »

نشر « محمد على كامل » هذا الكتاب سنة ١٨٩٨ بوصف أنه « لفاضل مصرى » .

ولم يعرف الجمهور أنه لقاسم أمين إلا فى اليوم التالى لوفاته .

وفى مطبعة الترقى الصغيرة لصاحبها « محمد على كامل » بجوار محل سوسمان الساعاتى نشرت الطبعة الأولى من كتاب « تحرير المرأة » فى سنة ١٨٩٩ .

وقد صدره ناشره « محمد على كامل » بالعبارة الآتية :

« الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله . وبعد فان البحث فيما عليه نساؤنا الآن من صفات وأخلاق وعوائد وما يجب أن يكون عليه ذلك هو من أوجب الواجبات على كل من يحس حقيقة بالفرق بين العائلة وعندنا وعند غيرنا . أو بالفرق بين العدم والوجود . ويود

أن يكون عضوا فى جسم أمة تحيا لأنها تعمل عمل الأحياء . وترتقى لأنها تفعل فعل المرتقين . »

« ولو كانت معرفة أسباب تهدم بناء عائلتنا او امتنا ـ والوقوف على طرق اعادته بناء ثابتا مما يتعين على ذلك العضو الذى يجب أن يكون فى بلاده انسانا حيا راقيا . فاطلاعه على كتاب « تحرير المرأة » الذى أنشره اليوم يفى ولا شك بجل حاجته » .

ولم يلبث « محمد على كامل » أن وسع دائرة أعماله ونقل « مطبعة الترقى » ومكتبتها من مكانهما الصغير الى عمارة عريضة الضواحى هدمت بعد ذلك وحلت محلها عمارة « أوروزدى باك عمر افندى » فى شارع عبد العزيز .

وكانت مطبعة الترقى لثلاث وثلاثين سنة خلت أكبر وأكمل وأفخم مطبعة عصرية يديرها مصرى فى القطر المصرى .

طبع فيها « سر تقدم الانجليز السكسنيين » للمرحوم فتحى زغلول ، و « التربية الحديثة » لحسن توفيق الجدوى ، ومقدمة أخوان الصفا وغيرهما .

ولكن الدهر الخئون والسوق الملعون ، أبى أن يحقق آمال السيد « محمد على كامل » فخرج من المعمعة بخسارة الوف من الجنيهات . و « شال عفشه » ورحل الى مدينة الزقاويق وقضى شبابه ورجولته وكهولته مشتغلا بالمحاماة والمطالبة بمال الزبائن والاخلاء والمصاريف !

قالوا : العرق يمد لسابع جد . وللوراثة مؤثراتها التى تعرفها جمعية « علم النفس » وقد علم الأستاذ محمد على كامل أولاده الحقوق . ولكنهم أبوا الا يكونوا أدباء ومحررين وأصحاب جرائد وناشرين كذلك .

وبكر ابنائه الأخ « محمود كامل » دخل ميدان الصحافة وهو تلميذ فى مدرسة الزقازيق الثانوية . وكتب وهو طالب فى الحقوق . ثم استخدم زمنا فى الحكومة . واستعفى . ولبس « الروب الأسود » كأبيه .

ثم اشتغل محررا بدار الهلال . و « اللطائف » .

وهو اليوم صاحب مجلة « الجامعة » الأسبوعية . يكتب ويترجم مستعينا بكتاب الشباب الناهض ، ابراهيم المصرى ، ومحمد أمين حسونه ، ومعاوية نور ، ونزيه مسعد ، وابراهيم ناجى ، ومحمود عزت موسى ، وحسن صبحى .

كان الأب محمد على كامل يعمل لأفادة أمته وخدمتها . أما الأبن فيأبى ألا أن يثرى من الصحافة وأن يسترد الألوف التى غرمها أبوه ملايين . ويسحق شيوخ المحررين ويهزمهم ويكون أخيرا نور تكليف الشرق !

رحم الله قاسما وذكراه .

* * *

العجــوز زومبـول !

يونيـو :

عجبا ! من منا نحن الطلبة الذين استمعنا الى محاضرات أستاذنا محمد شعير فى التحقيق الجنائى العلمى والعملى يمكن أن يتصور أنه موسوعة فى الأمثال العامية المصرية ؟ الى جانب ما عرف عنه من أنه تخرج فى مدرسة الحقوق عام ١٩١٠ وأوفد مع ثلاثة آخرين للتخصص فى المباحث الجنائية . وكانت أول بعثة من نوعها . فأوفد الى المانيا . وأوفد حسن فهمى رفعت الى روسيا . وأحمد صديق الى انجلترا ورشدى قمحة الى فرنسا . وعادوا ليحلوا محل البريطانيين الذين كانوا يحتكرون وظائف التفتيش بوزارة الداخلية .

قضيت اليوم مع الشاعر المصرى أحمد راسم . ومع كتابه « عقد العجوز زومبول » والكتاب مطبوع فى مصر باللغة الفرنسية . فشاعرنا راسم لا يجيد اللغة العربية قدر اجادته اللغة الفرنسية .

قرأت « عقد العجوز زومبول » فراعتنى تلك الآية القرآنية « بسم الله الرحمن الرحيم . قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد » المرسومة على شكل دائرة والمنشورة على وجه غلاف

الكتاب الأصفر . . وهى الكلمات العربية الوحيدة التى فى كتاب يقع فى ٣٨٦ صفحة !

الكتاب هو مجموعة أمثال عامية مصرية وعربية انتقاها أحمد راسم وترجمها الى الفرنسية . وقد ذكر فى المقدمة أنه يشكر ـ بصفة خاصة ـ صديقه الأستاذ محمد شعير مدير الجيزة الذى أملاه ـ وحده ـ أكثر من ٨٠٠ مثل . وأنه أمعن النظر فى مجموعة الأمثال التى جمعها فى أوائل القرن الماضى شرف الدين بن أسعد وقدمها محمد عمر الباجورى الى المؤتمر العلمى الذى انعقد فى السويد عام ١٨٨٩ وهى المجموعة التى ترجم منها جزء كبير الى الانجليزية .

وانتهيت من المقدمة الى الاهداء . . فقد أهدى المؤلف كتابه الى مربيته « دادته » زومبول . وبدأ أهداءه الشعرى بقوله :

« اليك أنت يا عجوزى زومبول . . انت يا من كنت ضعيفة كمصباح . . كاد زيتــه ينفد أهـدى هذا الكتاب » .

ثم ذكر بعد ذلك قصة تلك « الدادة » العجوز التى أبت أن تموت قبل جدته . . فاذا ما ماتت جدته لم ينقض أسبوع حتى لحقت بها . وأنه لم يستطع بعد ذلك أن يتابع الحياة فى بيت أسرته بدونها . . « ولكننى وأقسم على ذلك برأسك يا زومبول لم أمتنع قط عن التفكير فيك » .

وعاد يذكر كيف أن جدته بعد موت جده كانت قد حررت الجارية زومبول وأطلقت سراحها ولكنها أبت أن تترك سيدتها وفضلت أن تحيى تحت قدميها . وأخيرا خاطب الشاعر دادته فى جنتها قائلا :

« إذا حدث ذات يوم أن وصل اليك هذا الكتاب الذى وضعه الطفل الذى تعرفينه جيدا . والذى تجدين فيه كل الأمثال التى كانت تزين قصصك وحكاياتك القديمة فاقرئيه فى ليلة ذهبية تختارينها .

اقرئيه على جدتى
ولكن بصوت خافت
لأننى لا أدرى إذا كانوا يحبون فى الجنة
أمثالك الشعبية
وابتسامتك . التى لن أراها بعد

سوف تصل إلى من خلال نجم من نجوم السماء
ما دمت لا تحضرين لكى توقظينى فى الفجر وفى يدك قدح اللبن الساخن » .

بهذا الأسلوب الشعرى الذى يتناهى رقة وحنانا أهدى أحمد راسم كتابه الى « دادته » زومبول وأى كتاب ؟ الكتاب الذى يحتوى على ترجمة للأمثال العامية التى كانت تلقيها عليه فى طفولته . ولعل كل ما يطلب من راسم فى هذا المقام هو حسن اختيار الأمثال والأمانة فى ترجمتها . . أما الأمانة فى الترجمة فلا شك أن راسم يستطيع أن يفتخر بهذه القوة العجيبة على نقل تلك الألوان المحلية الصارخة من الوان التفكير الى أسلوب فرنسى يعجب به النقد الأدبى فى فرنسا ويتحمس له . ويكفى أن ترجمة أمثالنا المعروفة (اللى ما يعرفش يقول عدس) و (باب النجار مخلع) و (ناس تاكل البلح وناس تترمى بنقاه) و (أسأل مجرب ولا تسأل طبيب) و (إن عشقت أعشق قمر وإن سرقت أسرق جمل) ، يكفى أن ترجمة تلك الأمثال قد أثارت أعجاب الكاتب الفرنسى الكبير كليمان فيتل حتى انه افرد لها مقالا فى مجلة « سيرانو » جعل عنوانه : « حكمة شرقية » ذكر فى مقدمته أنه لا يعنى بنقد الكتب الجديدة ولكنه لم يتمالك نفسه بعد أن قرأ كتاب « عقد العجوز زومبول » عن أن يخرج عن ذلك التقليد الذى عرف عنه لكى يثنى فى حماس على المؤلف المصرى . وقد سخر بعد ذلك من القصص ومن مؤلفيها . وذكر أنه لو تلقى قصة لما أهتم بقراءتها وانه إذا كان يكتب فى بعض الأحيان قصصا فذلك لكى يقتل وقت كسل وفراغ ! الى أن صارح قراءه فى فرنسا ووراء البحار بقوله :

« أردت أن أثنى فى حماس على هذا الكتاب . . والواقع أن عبارات الثناء الحماسية ليست من خلقى فى شىء . . أننا نجد هنا مجموعة من الأمثال زاخرة بالحكمة والذكاء وسرعة الخاطر . نجد عدة أدلة على أن فلسفتنا لا تساوى فلسفة أولئك الشرقيين . . ولكن أليست فلسفتنا ابنة فلسفتهم ؟ »

واقتبس بعد ذلك عددا من الأمثال التى ترجمها أحمد راسم . . أمثال العجوز زومبول ! وتبينت أن اللغة العربية إذا كانت تفقد كاتبا واحدا فان الأدب العربى يكسب فى الخارج ملايين القراء .

* * *

الوحوش لم تنجح فى مصر ونجحت فى تونس !

يوليو :

لم تنجح مسرحية « الوحوش » التى قدمتها الى فرقة رمسيس وأخرجتها عام ١٩٢٦ وقام بدور البطولة وهو دور طالب فى كلية الحقوق . يوسف وهبى نفسه لم تنجح المسرحية النجاح الذى كنت أرجوه لها فى مصر .

ولكن يظهر انها صادفت شيئا من التقدير فى بعض الأقطار العربية . فقد جاءنى من قارىء فى تونس بأن السيد محمود بورقيبه [1] عكف على نقل رواية « الوحوش » أى أعادة كتابة الحوار بالعربية الفصحى بدلا من المصرية الدارجة التى كتب بها هذا الحوار الى العربية ، وبعد ذلك أعلنت عنها فرقة « الشيخ ابراهيم الأكودى » مرة أولى ثم تأخر تمثيلها بسبب ما لاحظته الفرقة من تصرف فى نص المسرحية ، وعلى ذلك تداركت الفرقة المسألة وأعادت النص الذى تعرض للتحوير الى أصله . وأعلنت الفرقة ثانيا عن عرض المسرحية على مسرح بلدية تونس .

وبعد عرض « الوحوش » فى تونس انتقلت الفرقة الى صفاقس عاصمة الجنوب التونسى وقدمت المسرحية على مسرح بلدتها .

وبعد ذلك بعثت جمعية « التهذيب » بصفاقس خطابا الى السيد بورقيبه تطلب منه أن يرسل لها المسرحية لتقوم بتمثيلها فأرسلها اليها هدية منه ومثلتها الجمعية .

---

(١) هو الاخ الاكبر للرئيس الحبيب بورقيبة ، وكان الاخ الاصغر الرئيس بورقيبة ، وهو من اشد هواة التمثيل تعلقا بالمسرح ، يتلقى إذ ذاك دراسة القانون فى فرنسا .

نشرت جريدة « الوزير » التونسية فى عددها الأخير :
« مثلت جمعية التهذيب على مسرح البلدية بصفاقس رواية « الوحوش » فكان الأعجاب كبيرا بموضوعها المفيد ولغتها الأنيقة وبممثليها الذين اتقنوا أدوارهم جد الاتقان . . وهى من تأليف محمود كامل المحامى . الذى وضعها باللغة المصرية الدارجة . « وتعريب » شاعر شبابنا النابغة الأستاذ محمود بورقيبه . »

وقد تلقيت منذ أيام عددا من صحيفة « الجامعة الاسلامية » التى تصدر فى يافا بفلسطين ذكرت فيه أن « الوحوش » مثلت على مسرح أبى شاكوش فى يافا وأن الذى تولى أخراجها طائفة من الشباب الفلسطينى المثقف المتعلق بالمسرح المصرى وكتابه .

ولكن يبدو أن حظ « الوحوش » فى تونس كان أوفر من حظها فى فلسطين . فقد جاءنى أن « الجمعية الناصرية الموسقية الرياضية » قد قدمتها على مسرح البلدية . وقام بالأخراج أديب لبنانى من نزلاء تونس وتوالى تقديم المسرحية فى العراق وسوريا . ثم تونس ثانية . وكتبت صحيفة « لوبيتى ماتان » الفرنسية التى تصدر فى تونس أن المسرحية من تأليفى و « ترجمها » محمود بورقيبة . . . !

ونشرت صحيفة « الزهرة » أننى ألفتها بـ « اللسان المصرى الدارج » ، ونقلها الى العربية الفصحى الأستاذ محمود بورقيبه . . . ! ؟

● ● ●

هل كان أستاذى محقا ؟

سبتمبر :

قبض رجال البوليس اليوم على عصابة أتهمت بالأتجار فى المواد المخدرة ، ومن بين المقبوض عليهم أثنان من الممثلين المصريين ، والاثنان اشتركا فى تمثيل مسرحيتى « الوحوش » التى تحدثت عنها فيما كتبته عن شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وأحدهما هو الذى أدى فى تلك المسرحية دور « ماهر » الشاب المدمن على المخدرات !

وقد استدعيت مساء الى سجن الأجانب ـ فبعض أفراد العصابة من الايطاليين المتمتعين بالامتيازات الأجنبية ـ لحضور التحقيق الذى يجريه وكيل نيابة المخدرات . محاميا عن ذينك الممثلين .

عجبـا !

. النجم الذى عهدته فى مسرحيتى وفى غيرها ينطلق انطلاقا فى أداء ما يريد المؤلف أن يجريه على لسانه وقف . خائفا . وجلا يتلعثم أمام وكيل النيابة .

وتذكرت ما قاله لى أستاذى ليلة تمثيل مسرحيتى التى قام فيها موكلى اليوم بدور الشاب المدمن على المخدرات : « اننى أشك فى أن ما فعله الممثل الذى قام بتمثيل دور ماهر كان تمثيلا . . . »

هل كان أستاذى محقا ؟

واستمر التحقيق ساعات . . وانهال سيل الأسئلة على الممثل الذى طالما ضجت المسارح فى مصر وسائر بلاد الشرق العربى تصفيقا له . وأعجابا به . وشعرت ـ من سياق التحقيق ـ أن الأدلة تكاد تمسك بخناقه . وكأن ذلك الشعور قد بان على وجهى فأنه لم يكد يلتفت الى حتى لمعت عيناه بالدموع .

بكى النجم الذى قام مجده المسرحى على ادخال المرح الى نفوس الآلاف من النظارة .

كان كل ما يحيط به يختلف عن « الجو » الحبيب الذى اعتاده . . أضواء المسرح حل محلها مصباح صغير يتدلى من السقف . أصباغ « الماكياج » التى كانت تكسب قسماته ورونقا خاصا استحالت الى شحوب يثير الفزع . . الأثاث الذى يهيىء زينة المسرح ويتغير من فصل الى آخر اختفى ووجد نفسه وسط أربعة جدران سود من جدران السجن . الجمهور المعجب الضاحك تلاشى ، ولم يعد يصله بالعالم خارج السجن إلا وكيل النيابة الذى يبدو من أسئلته أنه يمهد الطريق لانزال العقاب الصارم .

لقد حاول الممثل النابغ أن « يمثل دور البرىء » المتجلد . ولكننى

أحسست بأن قواه ستخونه .

لا شك أن هذا الدور الذى « لعبه » الليلة أمام وكيل النيابة هو أشق دور لعبه فى حياته [1] .



القبض على أمير الأسرة المالكة . . !!

نوفمبر :

اتصل بى مكتب النائب العام أمس وطلب منى الحضور لمقابلة النائب اليوم .

— ماذا حدث ؟

أن ما جرى فى بضعة الشهور الأخيرة لا يبعث الاطمئنان إلى نفسى . فقد قبض على أحد أمراء الأسرة المالكة وظل بضعة أسابيع فى الحبس الاحتياطى لتهمة سياسية وجهت إليه ثم أفرج عنه . أحد أصحاب الصحف اليومية من النواب السابقين قبض عليه عدة مرات وعطلت جريدته والجرائد التى استأجرها بعد ذلك . صحفى كبير كان نائبا هو الآخر قد إلى محكمة الجنايات فى جريمة سياسية وقضى بإدانته . . عشرات القضايا الصحفيةالأخرى لا تزال معلقة بين إجراءات التحقيق

ارتجفت وأنا أستعراض فى ذاكرتى تلك القضايا . وأسرعت إلى مجموعة الأعداد الصادرة من مجلتى « الجامعة » ومن مجلة أخرى أصدرتها منذ أواخر العام الماضى وهى مجلة « القضاء المصرى » وظللت ساعات أنقب فى كل صفحة . وكل مقال . وكل خبر . بل وكل سطر وصورة فلم أجد شيئا يؤاخذ عليه .

ولكن لم يستدعينى النائب العام إذا ؟

لم تزل حيرتى منذ علمت خبر استدعاء النائب العام لى إلى أن قابلته اليوم .

---

(١) حكم فى خلال شهر نوفمبر ١٩٣٤ بإدانة الممثلين وحبس كل منهما ثمانية عشر شهرا وتغريم كل منهما ثلاثمائة جنيه .

ولشدة ما ذهلت عندما وجدته يقابلنى ببشاشة مغالى فيها . ويسألنى فى رقة عن عملى القضائى فى المحاماة . وعملى الصحفى . ثم فتح العدد الأخير من مجلتى « الجامعة » وأشار إلى خبر كنت قد نشرته فيها عن القضية التى رفعتها النيابة العامة على رئيس تحرير جريدة « السياسة » بتهمة القذف فى وزير الأشغال السابق . ونص الخبر هو :

« أكثرت الصحف اليومية والأسبوعية فى الأسبوع الماضى من التحدث عن موقف أستاذنا الكبير . . . النائب العام من قضيتى « نزاهة الحكم » المرفوعتين على رئيس تحرير زميلتنا « السياسة » . وليس لمحرر هذا الكتاب أن يتعرض للناحية السياسية من هذا الموضوع ولكنه ينتهز الفرصة لكى يدلى لقرائه ببعض المعلومات الاجتماعية التى قد يجهلها الكثيرون . فالأستاذ . . . النائب العام هو ثانى دفعة ليسانس الحقوق التى تخرجت عام ١٩٠٦ » .

وأشار النائب العام إلى هذه الفقرة من الخبر وقال لى :

— هذا خطأ ـ فأجبته بلهجة الواثق وقد أطمأن قلبى إلى سبب استدعائى :

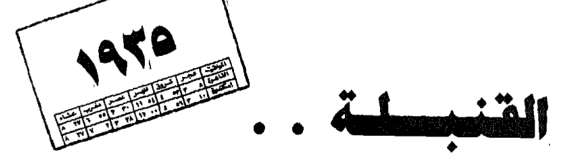
— ولكننى أخذت هذا من البيان الرسمى الذى اصدرته كلية الحقوق نقلا عن سجلات الكلية منذ انشائها .

— أجل ولكن هذا البيان الرسمى نسى شيئا . فأن مدرسة الحقوق عندما كنت طالبا بها . كانت تنقسم الى قسمين . قسم يتولى التدريس فيه أساتذة انجليز بالانجليزية وآخر يتولى التدريس فيه أساتذة فرنسيون بالفرنسية . ولكن طلبة القسمين يؤدون امتحانا واحدا ، والترتيب فى النجاح حسب مجموع الدرجات فى القسمين معا فأنا ثانى الناجحين فى القسمين ولكننى أول الناجحين فى القسم الانجليزى .

واسترحت ثم ابتسمت !

إن منصب النائب العام ، الذى يتحكم صاحبه فى الدعوى العامة من أقصى حدودنا فى أسوان الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط والذى يخضع له مئات من رؤساء النيابة ووكلائها ومساعديها ومعاونيها وكتبتها ـ هذا المنصب الخطير يعتبر « تتويجا » نهائيا لحياة قضائية طويلة حافلة بالترقيات ومع ذلك فأن شاغله يود أن يذكر عنه أنه « أول » الناجحين بالقسم الانجليزى بليسانس الحقوق منذ ثلاثين عاما وأن كان السجل الرسمى لكلية الحقوق يؤكد أنه ثانى الناجحين !

● ● ●



القنبلة .. التى دست بواسطة المرشد !

فبراير :

زميلان افرج عنهما سعد باشا زغلول عندما تولى الوزارة عام ١٩٢٤ فغادر كل منهما الليمان الى كلية الحقوق . وتخرجا معنا فى نفس العام . أولهما حسنى الشنتناوى الذى حكم عليه فى القضية المعروفة بقضية الاغتيالات السياسية . وهى القضية التى كان المتهم الأول فيها عبد الرحمن فهمى عم على ماهر « ناظر » مدرسة الحقوق عندما التحقنا بها . والثانى محمود توفيق حفنى الذى أتهم بمحاولة أغتيال مدير الأمن العام . الأول يشتغل بالمحاماة والتحرير فى صحيفة « الأهرام » أما الثانى فقد التحق بأحدى وظائف القضاء .

وهناك زميل ثالث ، لا يزال يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لاتهامه باغتيال سيرستاك باشا سردار الجيش المصرى هو عبد الفتاح عنايت . وقد تألمنا جميعا عندما زرنا ليمان طرة أثناء دورة تدريبية على أعمال السجون صحبنا فيها أستاذ القانون الجنائى . ورأيناه فى قسم صناعة السلال . وما زلت أذكر أن مدير الليمان تردد فى بادىء الأمر فى أن يسمح بزيارتنا لهذا القسم اشفاقا على السجين لولا عبد الفتاح عنايت نفسه أبدى رغبته فى أن يرانا . . ولكنه بعد أن رآنا ـ وهو الذى كان يسبقنا . ويتقدم علينا . فى مرحلة التعليم الجامعى ـ اغرورقت عيناه بالدموع . وكاد يجهش بالبكاء . فطلب الينا مدير السجن أن نغادر قسم صناعة السلال مسرعين . تاركين زميلنا يضفر سلة بين يديه . .



●● حسن كامل الشيشيني
قبض عليه قبل نهاية محاضراته



●● النقراشي
اتهم بقتل الانجليز !

وأستاذنا . . أستاذ الاقتصاد السياسى . حسن كامل الشيشينى لا يمكن لأحد منا أن ينسى يوم القبض عليه . . بعد أن القى محاضرته فى موعدها . . ولكنه لم يستطع أن يبقى فى نهايتها لكى يجيب على أسئلة من يود منا استفسارا عن أمر عسر عليه فهمه . فقد كان يعلم أن الأمر قد صدر بالقبض عليه بتهمة اشتراكه مع الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وآخرين فى قتل الانجليز وأن ضباط القسم السياسى فى طريقهم لتنفيذ أمر القبض . . فأنهى المحاضرة . . وسلم نفسه . . ولكن الله سلم وحكم بعدئذ ببراءة الثلاثة .

● ● ●

وتواردت هذه الخواطر بذاكرتى بعد أن أعتزمت لقاء سليم زكى رئيس القسم السياسى بمحافظة القاهرة لكى أجرى معه حديثا عن نشاط هذا القسم وثيق الصلة بكل تلك القضايا التى أتهم فيها أولئك الاساتذة والزملاء وغيرهم . بمناسبة اعتزامى اصدار عدد خاص من مجلتى « الجامعة » عن البوليس المصرى .

وفى غرفة ضيقة لا تكاد تسع الا للمكتب الصغير الذى الى يسار الباب وبضعة مقاعد حوله ، قابلنى سليم زكى رئيس أخطر جهاز أمن فى مصر .

صارحته قبل أن ابدأ حديثى معه بأننى أقدر تماما دقة موقفه وهو يدلى بمعلومات عن أسرار الجهاز الذى يرأسه . يحرص القائمون به

على أن يحتفظ دائما بغموضه . . وتحدثنا في بادىء الأمر حديثا عاديا فهمت منه أن تاريخ القسم السياسى يعود إلى زمن بعيد . الا أنه لم ينظم الا منذ عام ١٩٢٤ كما فهمت انه ليس هناك قانون أنشأ ذلك القسم . أو لائحة نظمت اختصاصاته . بل أنه احدى الهيئات التابعة لحكمدارية بوليس العاصمة . فضباط القسم السياسى كغيرهم من ضباط شرطة القاهرة يتلقون أوامرهم من الحكمدار . الا أنه نظرا الى ارتباط عملهم بالمسائل السياسية فانهم يتصلون غالبا بمدير الامن العام أو وكيله لاطلاعه على نتيجة تحرياتهم وأبحاثهم . أو لتلقى بعض التعليمات . كما فهمت أيضا أن أهم اختصاصات القسم السياسى الى جانب الاهتمام باكتشاف المؤامرات السياسية هى :

(١) مراقبة الارمن الذين فى مصر والذين ينتمون الى احزاب سياسية اشتد بينها الخلاف الى حد تخشى معه الحكومة المصرية أن يهددوا الأمن العام فى مصر .

(٢) مراقبة الشيوعيين . وقد فهمت أن الخطة التى اتبعت معهم فى بادىء الأمر كانت تقضى بأحالتهم الى المحاكمة بعد انتهاء التحقيق معهم وثبوت ادانتهم ببث الدعوة الشيوعية وهذا الثبوت كان يتضح غالبا من توكيل يحمله العضو معه عند قدومه من روسيا او أحد المراكز الاخرى المعروفة ببث الدعوة الشيوعية يقدمون فيه حامل التوكيل الى أخوانهم فى مصر ويطلب اليهم تسهيل مهمته . الا أن تلك الخطة تغيرت أخيرا ومال القسم السياسى الى تفضيل نفى الشيوعيين الاجانب من مصر على اتخاذ اجراءات المحاكمة .

(٣) مراقبة الفوضويين وهم قليلو العدد جدا . ولم يبد منهم الى الآن عمل ايجابى ومبادىء هؤلاء الفوضويين معروفة . فهى عدم الاعتراف بالحكومات والسعى لقلبها والانقضاض عليها . وعدم الاعتراف بالملكية واعتبارها سرقة كما ذهب الى ذلك زعيمهم برودون فى كتابه المعروف (الملكية هى السرقة) .

ولما سألت :

— كيف تتوصلون الى اكتشاف المؤامرات السياسية ؟

أجابنى على الفور :

بواسطة المرشد . نبدأ أولا باتخاذ مرشد من بين الهيأة أو الجماعة التى نريد أن نجمع ضدها أدلة الادانة فاذا قدم لنا بعض المعلومات عمدنا الى التحقق من ذلك بأنفسنا وسرنا فيه شوطا آخر حتى نصل الى النهاية . وقد يخوننا التوفيق أحيانا وقد نصيب بعضا منه . أو كله . خذ مثلا : حادثة أغتيال السردار لى ستاك باشا كيف اكتشفناها ؟

لقد اتصلت بنجيب الهلباوى الذى كنت اعلم صداقته لعبد الرزاق عنايت وعبد الحميد عنايت واتفقت معه على أن يستأجر غرفة فى أحد البنسيونات بالقاهرة استأجرنا نحن الغرفة المجاورة لها . وبين الغرفتين باب مغلق . وكلفت الصاغ حمدى مساعدى أن يسكن تلك الغرفة الاخرى ويستمع الى ما يدور بين نجيب الهلباوى والاخين عنايت من حديث ويدونه . وكنا قد استحضرنا قنابل من الجبش الانجليزى أخرجنا منها البارود وأعطيناها لنجيب كطلبه . وذهب الصاغ حمدى . فسمع نجيب الهلباوى يتظاهر بحقده على قتلة السردار لما جلبوه على مصر من الاضرار . ثم أظهر القنابل التى أعطيناها له واقسم بأنه سوف ينتقم بها من أولئك القتلة ، ولما استمعا اليه . ولعلاقة الصداقة القديمة التى تربطه بهما صارحاه بأنهما اشتركا فى القتل . وعاد فاظهر لهما رغبته فى زيارة قبر مصطفى حمدى أحد الذين اشتركوا فى الاغتيالات السياسية ومات متأثرا بجراحه أثناء تدريبه على القاء القنابل فى جبل المقطم وتردد ذكره فى قضية احمد ماهر والنقراشى فأخبراه عن مقر ذلك القبر . الذى كان يبحث عنه رجال البوليس عبثا .

وفى اليوم التالى قبض على محمود اسماعيل (أحد المتهمين الذين حكم باعدامهم فى قضية مقتل السردار) وذهبنا به توا من محطة مصر إلى وزارة الداخلية التى كان وزيرها اذ ذاك اسماعيل صدقى باشا الذى قابل محمود أسماعيل فى غرفته ثم خرج محمود بعد قليل والى جانبه رسل باشا الحكمدار . مبتسما !

وتقدم مندوبو الصحف إلىَّ وإلى غيرى من رجال القسم السياسى يسألوننا عن سر ابتسامة الحكمدار فأخبرناهم بأن محمود اسماعيل اعترف بأسماء قتلة السردار . وصدرت جريدة(مصر) فى ظهر ذلك اليوم وفيها خبر الاعتراف الذى لم يكن له أساس من الصحة . فاشتريت كمية منها أعطيتها لأحد رجالى وكلفته بأن يتنكر فى زى باعة الصحف وأن يحمل تلك الكمية ثم يتجه بها الى مدرسة الحقوق بالجيزة التى كان عبد الرزاق عنايت طالبا بها وينادى أمامها . . نداءات لقنت له : « أعتراف محمود اسماعيل . . تفتيش بيوت المتهمين . . أكتشاف قتلة السردار ! « واشترى عبد الرزاق عنايت نسخة من الجريدة فدهش واتجه توا الى منزل محمود راشد أحد شركائه وعندما وجد البوليس محيطا بالمنزل لتفتيشه تحققت لديه صحة خبر الاعتراف . مع أن محمود اسماعيل لم يكن قد اعترف مطلقا . وانما دس خبر الاعتراف على الجريدة وطبعت اعداد منها وفيها ذلك الخبر للتمويه . .

كل الذى حدث أن الاتفاق تم على أن يبتسم الحكمدار عقب خروجه من غرفة وزير الداخلية « ابتسامة عريضة » توحى الى الصحفيين فكرة سروره من الوصول الى نتيجة حاسمة . .

وقد ترتب على ذلك أن اقترح نجيب الهلباوى على الأخين عنايت فكرة الهرب بالاسلحة التى استعملاها فى قتل السردار واتفقوا على مغادرة القاهره الى طرابلس فى ليبيا عن طريق سكة حديد مريوط . وأخطرنا نجيب بذلك فسافرت أنا وانجرام بك مساعد الحكمدار اذ ذاك بأحدى طيارات سلاح الطيران الانجليزى الى الاسكندرية تفاديا لما يمكن ان يثيره سفرنا عن طريق السكة الحديدية من ظن بأننا نتعقب احدا . وكلفنا الصاغ حمدى بتتبع نجيب الهلباوى مع المتهمين الهاربين . . حتى ضبطناهما . . وحكم فى القضية بأعدام عبد الحميد وبالأشغال الشاقة المؤبدة على شقيقه عبد الفتاح . وسكت سليم زكى ثم أضاف :

— أنما الذى يسترعى النظر أن النتائج التى وصلنا اليها سنة ١٩٢٤ كان يمكن الوصول اليها سنة ١٩٢١ لو أن التوفيق

صادفنا . . اذ حدث فى ذلك العام أن جاءنى عبدالعزيز راشد ـ وهو أخو محمود راشد الذى أعدم فى حادثة السردار ـ وأخبرنى بأنه علم بأن شخصا يدعى مصطفى الخيال يصنع القنابل التى يقتل بها الانجليز . ففتشنا منزله وبحثنا فى كل جزء منه دون أن نعثر على شىء مطلقا . الا أننا عند خروجنا وجدنا قنبلة ملقاة خلف باب المنزل الخارجى ففهمت توا أن تلك القنبلة إنما دست بواسطة المرشد . ولكننى لم أتخذ ضده أية اجراءات . ولم أوجه اليه تهمة البلاغ الكاذب بل اكتفيت بأثبات ما حدث فى محضر ثم أفرجت عنه .

وفى اليوم التالى اتصلت بأحد أصدقاء عبد العزيز راشد وطلبت اليه ان (يرشدنى) عن مبلغ اتصال عبد العزيز واخيه محمود بحركة صنع القنابل . . وأتفقت معه على ان يحتفظ دائما بعلبة سجاير لا يوجد بها الا سيجارة واحدة . ما عليه الا ان يتناول تلك السيجارة ثم يلقيها من النافذة الى أرض الطريق عندما يتضح له أننا يمكن أن نصل الى نتيجة بمداهمة منزل عبد العزيز . . حتى لا يثير شك هذا الاخير بألقاء العلبة من النافذة . ما دام قد رأى بعينيه أنه لم تبق بها سجائر .

وقد حدث هذا فعلا أن أسرع الى الرجل الذى عينته لتتبع خطى المرشد صديق عبد العزيز راشد يحمل علبة السجائر الفارغة ففهمت أنه يطلب الى تفتيش المنزل . وانتقلت توا اليه وعثرنا فيه على قنابل وأسلحة . . قدم بسببها عبد العزيز الى محكمة الجنايات وقضى بأدانته . . الا أن بعض الظروف السياسية اذ ذاك لم تساعد على تقديم باقى المتهمين الذين كان البوليس السياسى يشك فى قيامهم بحركة القتل السياسى . . وقد اتضح فى أثناء محاكمة قتلة السردار أن الاسلحة التى استعملت فى ذلك القتل من نوع الاسلحة التى وجدت فى منزل الشقيقين عبد العزيز ومحمود راشد عام ١٩٢١ . . !

●●●



حقيقة الشبهات التى حامت حول حافظ عفيفى باشا

مايو :

تردد اسم الدكتور حافظ عفيفى باشا فى الصحف بمناسبة أصداره كتابه « الانجليز فى بلادهم » . وهو مجموعة من انطباعاته عن الفترة التى قضاها سفيرا لمصر فى لندن . وقد تحدث عنه الكثيرون . كعضو من أعضاء الوفد المصرى الاوائل السابقين . وكأحد مؤسسى حزب الاحرار الدستوريين . وكأول وزير للخارجية وضع سنة اجراء امتحان للراغبين فى الالتحاق بوظائف السلك السياسى . ففى مثل هذا الشهر . بل فى مثل هذا الأسبوع من نفس شهر مايو من عام ١٩١٠ . اى منذ ربع قرن . تردد أسم حافظ عفيفى بمناسبة أخرى . . فقد علمت اليوم شيئا كان خافيا عنى . هو أنه قد حامت حوله عامئذ شبهات الاتهام فى قتل بطرس غالى باشا رئيس الوزراء . ورغم أننى قرأت معظم ما كتب عن هذه القضية . من تحقيقات ومرافعات . ونشرت عنها « تحقيقا » فى سلسلة كنت أكتبها منذ بضعة أعوام بعنوان« أشهر القضايا المصرية » . الا أننى لم أجد فى كل ما قرأت ما أتصل بى اليوم من أن حافظ عفيفى يذكر للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء الاسبق فضلا لا ينساه له . لعله من أقوى الاسباب التى دعمت الصلة بين الاثنين على أمتداد الاعوام الاخيرة . وخاصة بعد خروج حافظ عفيفى من الوفد المصرى مع بعض أعضاء ذلك الوفد واشتراكهم فى أنشاء حزب الاحرار الدستوريين وتأييد عبد الخالق ثروت فى جهوده لاصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واصدار الدستور المصرى عام ١٩٢٣ . وأن ذكر حافظ عفيفى لفضل عبد الخالق ثروت يعود الى موقف ثروت عندما كان نائبا عاما . وكان حافظ عفيفى حديث التخرج من مدرسة طب القصر العينى . ومن أعضاء الحزب الوطنى الشبان .

وفى ٢٠ من فبراير عام ١٩١٠ أطلق أبراهيم الوردانى الصيدلى . وأمين لجنة الحزب الوطنى بالعباسية الرصاص على بطرس غالى باشا رئيس الوزراء . فقبض عليه واعترف توا . وأكد أنه مسئول وحده دون شريك له عن القتل . وتبين أن بطرس غالى باشا غادر مكتبه ومعه حسين رشدى باشا أحد الوزراء وعبد الخالق ثروت النائب العام وفتحى زغلول باشا وكيل وزارة الحقانية « العدل » . ولما وصل رئيس الوزراء الى نهاية السلم حيث كانت تنتظره عربته . التى هم بركوبها أطلق الوردانى عليه رصاصتين فلما التفت اليه أفرغ أربع رصاصات أخرى . وثبت من التحقيق أن المتهم فى الحادية والعشرين من العمر أتم دراسة الصيدلة فى سويسرا وانجلترا . وأنه اتصل هناك ببعض الجمعيات الثورية . من بينها جمعية كان ينتمى اليها قاتل لورد كيرزون الوزير البريطانى وقد عاد إلى مصر فى نهاية عام ١٩٠٩ وفتح صيدلية بجوار قسم بوليس عابدين . وبدأ نشاطه بالاتصال بأوساط العمال فأسس نقابة لعمال الصناعات اليدوية ببولاق واختير هو وكيلا لها كما أسس جمعية أخرى باسم « جمعية التضامن الأخوى » قيل أن نظامها يقضى بأنه يجب على من يرغب فى الانضمام لها أن يكتب وصيته قبل قبوله فى عضويتها . كما ثبت فى التحقيق أنه برر جريمته بأنه يذكر لبطرس باشا رئاسته للمحكمة المخصوصة التى أصدرت حكما بأعدام أربعة من المتهمين فى قضية دنشواى شنقا فى نفس قرية دنشواى . وموقفه من مشروع مد أجل أمتياز قناة السويس . وقد أنتقل الخديو عباس حلمى الثانى ـ دون أنتظار الحرس ـ الى المستشفى الذى نقل اليه المجنى عليه . ودخل غرفته وقبله والدموع تنهمر من عينيه . ثم بقى الخديو الى جانبه نحو ثلث الساعة . ولما أنصرف أقبل الأمير حسين كامل ـ سلطان مصر بعدئذ ـ وشجع بطرس باشا . ولما شيعت الجنازة رسميا حمل بساط الرحمة سعد زغلول باشا وحسين رشدى باشا واسماعيل سرى باشا وعبد الخالق ثروت باشا .

وقد تولت التحقيق ـ فى بادىء الأمر ثلاث هيئات ـ الأولى مكونة

من « ناظرى » الداخلية و« الحقانية » و« حكمدار » القاهرة . وتولت سؤال المتهم وخادمه وبعض ذوى قرباه . والثانية برئاسة « مأمور الضبط » بمحافظة القاهرة وتولت دراسة الأوراق التى ضبطت فى منزل الوردانى . والثالثة برئاسة مدير « الضبط » بوزارة الداخلية ـ ولعله يقابل الآن منصب مدير الأمن العام وتولت سؤال من وردت أسماؤهم فى تلك الأوراق . وقد بلغ عدد من سئلوا فى هذه التحقيقات نحو ستين شخصا صدرت الاوامر ليلا الى جميع المحافظات بسؤالهم ولما تقدم التحقيق صدرت الأوامر بالقبض على بعض أعضاء « جمعية التضامن الأخوى » الذين قويت ضدهم الشبهات . ولكن ابراهيم الوردانى اصر على أنكار أية صلة لهم بالحادث . وأن إعترف بوجود تلك الجمعية .

ولم يرد فى كل تلك التحقيقات لا على لسان المتهم ولا على لسان أحد من المتهمين الآخرين أو الشهود ذكر لحافظ عفيفى . . ولكن . . فى تلك الاثناء . وقبل صدور قرار الاتهام نشرت صحيفة « الوطن » مقالا لطبيب ذكر أنه زامل حافظ عفيفى فى مدرسة الطب . وكان وثيق الصلة بعد تخرجهما . وأنه يعلم أن لحافظ عفيفى صلة بمقتل بطرس غالى ودعا النائب العام فى ذلك المقال الى الاهتمام بالامر وأبدى استعداده لتقديم ما لديه من معلومات تؤيد ذلك الاتهام . .

وكان طبيعيا أن يستدعى حافظ عفيفى للتحقيق بعد أن نشر ذلك الاتهام الموجه اليه علنا فى صحيفة واسعة الانتشار . وكان قد تردد عقب نشر مقال صحيفة« الوطن» أن حافظ عفيفى ـ الى جانب عضويته فى الحزب الوطنى مع ابراهيم الوردانى ـ فأنهما عضوان فى نادى المدارس العليا . وأنهما كثيرا ما سمعا يتناقشان فى الشئون الوطنية العامة . بل أنه فى الليلة السابقة على يوم ٢٠ فبراير ـ أى يوم الحادث ـ ظل حافظ عفيفى يتحادث مع ابراهيم الوردانى فى ردهة نادى المدارس العليا الى ما بعد منتصف الليل . وكان الحديث من الأهمية الى حد أنهما نسيا أن نظام النادى يقضى بإغلاق أبوابه عند منتصف الليل . ويبدو أن خدم النادى تهيبوا من أن ينبهوهما الى أن تبينا

أن النادى خلا من أعضائه . . ومما تردد أيضا أن الوردانى طلب أن يزوره حافظ عفيفى . فى السجن . وأنه طلب اليه فى تلك الزيارة أن يهتم بأمر صيدلية الوردانى بعابدين .

وقد تولى عبد الخالق ثروت باشاالنائب العام بنفسه سؤال حافظ عفيفى . . الذى جاء بادى الاضطراب . . وشعر النائب العام بذلك فأكد له أنه رغم فظاعة الحادث فأن غرضه الوحيد هو الوصول الى الحقيقة . . وأضاف لكى يبعث الطمأنينة الى نفس الطبيب الشاب :

— لن يصيب الأبرياء سوء . ولكن المجرم وشركاءه سيلقون جزاءهم . ولم يكتف بذلك بل أكد له أنه استدعاه كشاهد وطلب منه حلف اليمين . وأن يصارحه بما دار من حديث بينه وبين الوردانى فى نادى المدارس العليا . وبغير ذلك مما يعرفه عن الوردانى .

وكان لعبد الخالق ثروت صلة سابقة بحافظ عفيفى منذ كان طالبا بمدرسة الطب عام ١٩٠٤ . وتوجه مع نفر من زملائه طلبة المدرسة العليا الى عبد الخالق ثروت - وكان أذ ذاك رئيسا للجنة المراقبة القضائية - وعرضوا عليه أن يعينهم على أنشاء ناد للمدارس العليا خريجين وطلبة . فرحب ثروت بهم . وعرض أن تجتمع اللجنة التحضيرية لمشروع النادى فى بيته بشارع القاصد . بل انه أعد بنفسه مشروع قانون النادى . وقبل أن يكون عضوا بمجلس ادارة النادى بعدافتتاحه . وكان من المعروف أن غالبية اعضائه من أعضاء الحزب الوطنى . ومن أنصار زعيمه مصطفى كامل . وقد ظل ذلك النادى العتيد الذى لعب دورًا هاما فى تاريخ مصر الحديث حتى أصدرت السلطة العسكرية قرارها باغلاقه عام ١٩٤٤ ، عقب اعلان الحرب العالمية - أحس حافظ عفيفى - بعد أن هدأ روعه - انه امام رجل لا ينشد الا تحقيق العدل . وظل ذلك الاحساس بالاعجاب والتقدير وعرفان الجميل يلازمه حتى لقى عبد الخالق ثروت ربه .

ومن عجائب التحقيق فى هذه القضية انه القى القبض عقب الحادث مباشرة على الدكتور سعد الخادم مع أنه كان أول من حاول إسعاف

المصاب . وقبض على شقيقه مصطفى الخادم المحامي وفتشت أوراقهما . كما استدعي للشهادة فيها - نظرا لعضوية المتهم فى الحزب الوطنى - أقطاب هذا الحزب . ومنهم محمد فريد رئيس الحزب وعلى الشمسى والشيخ عبد العزيز جاويش والدكتور محجوب ثابت وفتشت منازلهم . ولكن صحيفة « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى بادرت عقب الحادث بنشر افتتاحية قررت فيها عن الحادث : « أنه ما كان يتوقعه أحد من أصدقاء مصر . ان سفك الدماء فى هذا البلد الهادىء مما يؤخر رقيه . ونرجو أن يكون الحادث فرديا . كما نرجو من المحكمة ألا تبنى قصورا من الاوهام فتظهرنا أمام الرأى العام الاوروبى بمظهر سفاكى الدماء » .

وفى ١٤ مارس ١٩١٠ أصدر عبد الخالق ثروت النائب العام قرار باحالة المتهمين الى قاضى الاحالة . وقد أنحصر الاتهام فى ابراهيم الوردانى كفاعل أصلى وفى على مراد المهندس المعمارى ومحمود أنيس مهندس الرى وشفيق منصور المحامى وعبد العزيز رفعت مهندس التنظيم وعبد الخالق عطية المحامى وحبيب حسن المدرس ومحمد كمال وحبيب كمال كشركاء . وفى ٢٤ مارس قرر قاضى الاحالة احالة ابراهيم الوردانى وحده الى محكمة الجنايات وبألا وجه لاقلامة الدعوى ضد الباقين لأن ما نسب اليهم - لو ثبتت صحته - لا يعدو اتفاقا جنائيا لا يرقى الى مرحلة الاشتراك عن طريق التحريض أو المساعدة .

وقد عدل قانون العقوبات بعد ذلك لكى يتضمن العقاب على « الاتفاق الجنائى » عقب صدور ذلك القرار بألا وجه لاقامة الدعوى من قاضى الاحالة فى قضية مقتل بطرس غالى .

وفى ٢١ من أبريل١٩١٠ مثل الوردانى أمام محكمة جنايات القاهرة وكان يرأسها مستشار أجنبى . ومثل النيابة عبد الخالق ثروت النائب العام نفسه . وتولى الدفاع المحامون أحمد لطفى وأبراهيم الهلباوى ومحمود أبو النصر واسماعيل شيمى .

وتبين من مناقشة المحامين للشهود من الأطباء الذين تولوا محاولة اسعاف المجنى عليه أن خطة الدفاع هى التشكيك فى سلامة العملية

الجراحية التى اجريت له من الوجهة الطبية . وأنه كان فى الامكان انقاذه لو لم تجر العملية بالاسلوب الذى اجريت به . وقد اشتد الخلاف حول تلك النقطة الطبية فوجدت المحكمة ألا مناص من ندب لجنة برئاسة الطبيب الشرعى الانجليزى واستاذ الجراحة الانجليزى بمدرسة الطب وجراح مصرى لتقرر ما إذا كانت الجروح الناشئة عن الاصابة مميتة بدون اجراء العملية أو أنه كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون أجراء العملية ؟ وما اذا كانت العملية قد اجريت مع اتخاذ الاحتياطات الضرورية فنيا ؟

وقد قررت هذه اللجنة الطبية أن إجراء العملية كان واجبا . ولكنهم لا يستطيعون أن يقطعوا بما أذا كانت الاحتياطات الضرورية فنيا قد أتخذت أثناء اجراء العملية . وقد لجأ الدفاع بعد ذلك الى الدفع بأن المتهم مختل القوى العقلية . واستند الاستاذ محمود أبو النصر الى مقال فى مجلة طبية فرنسية تحت عنوان « الحساسية » جاء فيه أن الأشخاص الذين يرتكبون جريمة وهم فى حالة أنفعال الحساسية وتهيج الشعور ليسوا مسئولين مسؤلية تامة حتى ولو لم يعانوا من اضطراب عقلى . وركز فى دفاعه على نفى سبق الاصرار وأن وصف الجناية الصحيح هو الشروع فى قتل . باعتبار أن وفاة المجنى عليه لم تكن بسبب ما ارتكبه المتهم بل بسبب الخطأ الطبى فى اجراء العملية الجراحية . كما أن الأستاذ النقيب أحمد لطفى ختم مرافعته بهذه العبارة : « يطلب الدفاع أن تريحوا ضمائركم . وأن توكلوا الأمر الى الطبيب الاخصائى . فان عليه فى مثل هذه الظروف تبعية المسئولية . فلا تتحملوا مسئولية الحكم على مريض دون أن تتثبتوا من درجة مسئوليته » وقد تكررت مقاطعة رئيس المحكمة لمرافعة احمد لطفى وخاصة عندما التفت الى المتهم وقال له : « فى سبيل حرية أمتك بعت حريتك » .

ولما بدأ الاستاذ النقيب أبراهيم الهلباوى مرافعته وجه اليه رئيس الدائرة هذه الكلمات : « ياهلباوى بك . من واجبى أن انبهك الى انك

لو تعرضت فى مرافعتك للسياسة فان المحكمة ستضطر الى نظر القضية فى جلسة سرية » فأجابه بأنه مضطر بحكم واجبه فى الدفاع أن يتعرض للسياسة لأن الجريمة سياسية ، ولما وصل فى دفاعه الى موقف المجنى عليه من اتفاقية الحكم الثنائى الانجليزى المصرى - للسودان عام ١٨٩٩ - أمر رئيس الدائرة بأخلاء القاعة من الجمهور .


●● حافظ عفيفى
وصدق الشهادة .. !!

وكانت هيئة المحكمة قد عرفت من قبل بما سوف يتطرق اليه الدفاع . اذ سبق أن طبعت مرافعة الهلباوى قبل القائها . ولما اعيدت علنية الجلسة جمعت المذكرة التى تضمنت مرافعة الدفاع من افراد الجمهور الذين وزعت عليهم

وفى ١٨ مايو ١٩١٠ صدر الحكم باعدام الوردانى شنقا . وفى ١١ من يونيو قضت محكمة النقض برفض الطعن وتاييد الحكم الصادر من محكمة الجنايات وكانت قبل ذلك قد رفضت طلبا من الدفاع برد وكيل المحكمة الانجليزى عن نظر الطعن بالنقض - على اساس انه كان عضوا فى المحكمة المخصوصة التى فصلت فى قضية دنشواى والتى راسها بطرس غالى .

أما حافظ عفيفى فلم يرد ذكره فى مرافعة عبد الخالق ثروت النائب العام الا فى معرض الاشادة عرضا بصراحته وصدق شهادته وبانه نفى - فى ضوء معرفته الوثيقة بابراهيم الوردانى - أن يكون معتوها . أو مضطربا عقليا .

وفى ٢٨ يونيو ١٩١٠ نفذ حكم الاعدام فى ابراهيم الوردانى وكان ذلك فى مثل هذا الشهر من خمسة وعشرين عاما . . ومن العجيب انه ايضا . . فى مثل هذا الشهر من عام ١٩٠٦ بل فى نفس اليوم من نفس

الشهر . شهر يونيو منذ تسعة وعشرين عاما . . نفذ حكم الاعدام فى المتهمين الأربعة الذين قضت المحكمة المخصوصة برئاسة بطرس غالى بأعدامهم فى قضية دنشواى ، وهى القضية التى ظل شبحها يخيم على جلسات محكامة الوردانى [1] .

• • •

يونيـو :

تلقيت رسالة تتضمن اشادة بكتاب « مناجاة » الذى اصدره زميل الدراسة بمدرسة الزقازيق الثانوية . وبكلية الحقوق . حسين عفيف . والكتاب يضم مجموعة من الشعر المنثور . نشر كثير منه فى مجلتى « الجامعة » . وصاحب الرسالة هو مصطفى الهلباوى المحامى . ابن شقيق النقيب أبراهيم الهلباوى . وقد فتنه شعر حسين عفيف المنثور . الذى لا أشك أنه يضع به لبنات أولى فى صرح نوع جديد من الشعر . وجد له قراء عديدين . فتشجع على أصدار مجموعة أخرى من هذا الشعر بأسم « البلبل » كما وضع قصة شاعرية نشرها بأسم « زينات » وقصة أخرى بأسم « وحيد » . وهو ـ الى جانب عمله فى المحاماه ـ لايزال يوالى انتاجه الشعرى الغزير . أنه رائد من رواد شعر عربى جديد .

ومما هز الزميل مصطفى الهلباوى ودفعه الى كتابة رسالته لى ـ وهو يعلم صلتى الوثيقة بحسين عفيف ـ اهداء كتاب « مناجاة » الى رعاة الغنم ، وبينهم تلك الراعية « التى أثار جمالها الوحشى رغبتى . وحرك فى الحنين لفطرتى . فتمنيت لو فررت بها الى منقطع العمران حيث نحيا بين أحضان البرارى . ونرعى فى ربى الأحراش الغنم . نطعم الزاد من

---

(١) قبل إعداد هذه اليوميات تفضل الاستاذ أحمد ثروت القاضى بالمحاكم المختلطة والسفير السابق وابن المرحوم عبد الخالق ثروت باطلاع المؤلف على خطاب مرسل من الزعيم مصطفى كامل أثناء اقامته فى إحدى القرى الجبلية الفرنسية للعلاج إلى « أخيه الأعز » عبد الخالق ثروت يهديه فيه اطيب تحية وأجمل سلام ويبشره بان صحته على ما يرام وهو خطاب موجه قبل حادث مقتل بطرس غالى بسنوات عديدة . مما يدل على صلة الصداقة التى كانت تربط بين الرجلين . قبل ان يتولى عبد الخالق ثروت منصب النائب العام وإلى وفاة الزعيم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى . ثم شاءت الظروف ان يمثل عبد الخالق ثروت الاتهام فى قضية مقتل بطرس غالى التى اتهم فيها عدد من أعضاء هذا الحزب . فلم يشأ أن يقحم الحزب فى القضية بل قصر اتهامه فى المتهمين كأفراد . دون التركيز على حزبيتهم .

برى الثمر . ونفترش الحشائش فى مبيت أو سمر . ونأوى الى النوم لدى مغرب الشمس . ونهب منه لدى متنفس السحر » .

وعاد المحامى المبتدىء صاحب الرسالة وقد اشتد به الاعجاب بما يرسمه شعر حسين عفيف من عاطفة متأججة اذ يقول : «أى حبيبتى ! اذا سألتك اليوم موعدا فقولى لى غدا . فاذا أقبل الغد فقولى بعد غد . وحذار أن تفى بالموعد . الا ان تخافى على فؤادى أن يهلكه الأسى ، ان يفتنى بعض المنى فيك أفز بأقصى الامانى فى الهوى . وهل لغير الهوى حبيبتى أريدك ؟ « وبعد بضعة أسطر يركز فيها صاحب الرسالة على نشوته من قراءة هذا الشعر الجديد الذى يقف أمام حسين عفيف وهو يخاطب ملهمته منشدا « كم أعبد الشك ياحبيبتى ! اذن أود برغمى لو ارتاب فى هواكى الى الابد كلما دعانى فضول الهوى أن أسالك ما اذا كنت تحبيننى فلا تقولى أحبك . وانما قولى لا أدرى » .

اننى اقوم هذه الايام بترجمة بعض شعر لبول جيرالدى من كتابه « أنت وأنا » . والنسخة التى اترجم عنها هى احدى نسخ الطبعة العشرين بعد المئة ! لاشك ان شعر بول جيرالدى يسيل رقة . ولكننى لا أغلو اذا قلت ان زميلنا حسين عفيف قد استطاع ـ رغم أهوال النشر وندرة القراء ومشاق العمل القضائى ـ أن يثبت انه رائد هذا النمط الجديد من الادب العربى . شعر الحب المنثور . وان يتابع نشر شعره الدى يزداد تألقا ونضجا كلما صدر ديوان جديد . . كم أرجو أن ينال زميلنا من قراء شعره بعض ما ناله جيرالدى [1] .

ظاهرة تلفت النظر . وتدعو الى الاشادة . اثنان من خريجى كلية الحقوق . ومن نفس « الدفعة » اشتغلا بالمحاماة فترة . ثم انصرف كل

---

(١) تدرج حسين عفيف فى وظائف القضاء حتى وصل إلى درجة مستشار ومدير إدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل ، واصدر : « الوردة » و « الارغن » و « حديقة الورد » و « الغسق » و « الغدير » . وقد اهتم به النقد الادبى المصرى . فنشر عنه الدكتور لويس عوض دراسة أشادت به كشاعر مجدد أما مصطفى الهلباوى الذى اهتز إعجابا بذلك الشعر العاطفى فقد التحق بعد ذلك بوظائف النيابة وعمل مدعيا ضد المتهمين امام محكمة الثورة بعد عام ١٩٥٢ . والفرق واضح بين الرومانسية المطلقة التى احيا فيها شعر حسين عفيف أيام اشتغالهما سويا بالمحاماة . والجو الذى عاشه فى محكمة الثورة بعد ذلك بعشرين عاما . حيث مثل الاتهام ضد المحامين .

منهما الى مسار آخر . أحدهما وهو أحمد عبد المجيد فريد الذى تحدثت عنه فى يومية مارس ١٩٣٣ تألق كنجم من نجوم الشعر الغنائى . والآخر حسين عفيف الذى تدل كل المقدمات على أنه رائد ما يسمى بالشعر الجديد . أما محمد شوكت التونى المحامى . الذى تخرج بعدنا مباشرة . فقد برع فى كتابة الصور العلمية للشخصيات السياسية والأدبية . كما أن نفس جيلنا من خريجى كليات أخرى من نفس جامعة القاهرة قد اجتذبتهم الصحافة الادبية فنبغوا فيها . وثبتت أقدامهم . سعيد عبده من كلية الطب أصبح رائدا من رواد الزجل السياسى . وعبد الحميد يونس . من خريجى كلية الآداب . أصبح رائد الادب الشعبى وقد أمدنى بسلسة شائقة من صور مصرية بعنوان « فى المندرة » . والجميع يسهمون معى ـ من حين الى آخر ـ فى تحرير مجلتى « الجامعة » . . وبلا مقابل !

● ● ●



أغسطس :

مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى تخرج فى مدرسة الحقوق « الخديوية » عام ١٩٠٠ وترتيبه الاول . وقد اشتغل بالمحاماه مع على ماهر باشا وعبد اللطيف المكباتى بك واصبح ثلاثتهم ـ فيما بعد ـ من أوائل اعضاء الوفد المصرى ، ثم التحق مصطفى النحاس بالقضاء وعرف بالكفائة . والنزاهة والاستقامة . وقوة الشخصية واستقال ليشغل منصب سكرتير الوفد المصرى عام ١٩١٩ . ونفى مع زعيم مصر الى سيشيل . فكانوا ثلاثة محامين فى المنفى سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد . ثم عاد الى المحاماة ، فاشترك فى هيئة الدفاع عن عبد الرحمن فهمى بك وزملائه من المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية . كما أسهم فى الدفاع عن أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى فى قضية اتهامهما بالاشتراك فى مقتل السردار وغيره من كبار الموظفين البريطانيين . وقد تولى رئاسة الوزارة مرتين [1] . .

ولكننى اشعر دائما كلما استمعت اليه خطيبا ، أو قرات له متحدثا ، أو تابعت أخباره زعيما . اننى امام أستاذ من أساتذتى المحامين .

---

(١) تولاها بعد ذلك ثلاث مرات فى ١٩٣٦ و ١٩٤٢ و ١٩٥٠ .

وقد حاولت الاهواء السياسية أن تنال من سمعته فقدمته منذ بضعة أعوام إلى مجلس تأديب المحامين هو وأثنين من المحامين . ويصا واصف وجعفر فخرى . بتهمة الحصول على أتعاب مبالغ فيها فى مقابل اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجز عن الأمير أحمد سيف الدين الذى كان قد شرع فى قتل « الأمير » أحمد فؤاد زوج شقيقته الأميرة شويكار . ثم رؤى أن يوضع المتهم فى أحدى مصحات الامراض العقلية بالخارج . وتم الحجز عليه وتعيين قيم لادارة ثروته الطائلة فى مصر . وتولى توجيه الاتهام ضد المحامين الثلاثة الاستاذ أحمد شرف الدين رئيس نيابة الاستئناف فجاء فى مرافعته أن النحاس باشا وصل الى ما وصل اليه فى غفلة من الزمن . .

وقد حكم ببراءة مصطفى النحاس وزميليه . واثبت الزمن ـ فى صحوته ـ أنه أوصل النحاس بجدارة الى ما وصل إليه .

خطرت لى هذه الخواطر وأنا أتابع المعركة العنيفة الدائرة منذ بضعة اسابيع بين جريدتين يوميتين مؤيدتين للوفد . هما جريدتا « الجهاد » و« روزاليوسف » إحداهما تدعم الوفد فى موقفه من تأييد الوزارة الحالية برئاسة محمد توفيق نسيم باشا والأخرى تعارض ذلك معارضة عنيفة . وكانت « روزاليوسف » قد عهدت برئاسة تحريرها الى الدكتور محمود عزمى المحامى ، الذى شجعنى منذ عهد الدراسة فى كلية الحقوق عندما كان سكرتيرا لتحرير جريدة « السياسة » . ولم أكد أطلع على قرار « الوفد المصرى » بانكار صلته بجريدة « روز اليوسف » . . وببراءته مما تنشره ! وهو ما معناه ـ طبقاً لما نعرفه من حساسية اتجاهات السوق الصحفية ـ طعنة فى صميم التوزيع ! حتى وجهت خطابا مفتوحا « من محمود كامل المحامى الى دولة مصطفى النحاس باشا المحامى » ركزت فيه على اننى أوقن بأن :

ضمير القاضى يستيقظ فى صدركم عند معالجة المسائل العامة والتصرف فيها . انكم تعملون دائما بوحى هذا الضمير . . ولقد دفعنى الى كتابة هذه الرسالة اليكم تلك المعركة الحامية العنيفة التى نشبت بين جريدتين مصريتين من جرائد الحزب الذى يتشرف برئاستكم . إذا اختلفنا على وجهة النظر فى تأييد الوزارة القائمة . وتتطايرت شظايا المعركة إلى حد رأيتم معه أن تصدروا قرارا ينكر صلة إحدى الجريدتين بكم . ولقد ترتب على هذا القرار انه بدأت هذه الجريدة تهاجمكم علنا بعد أن كانت من السنتكم القاطعة المعبرة عن أرائكم . والمستميتة فى الدفاع عنكم . وليس لى أن اتعرض للقرار الذى أصدرتموه . ولكننى أريد فقط ان اذكركم بأن الجريدتين اللتين تعاركتا بسبب موقف الوزارة الحالية من الانجليز يشترك فى تحريرهما نفر من

الصحفيين المصريين البارزين أوذوا واحدا بعد آخر بسبب الدفاع عن قضية مصر . فرئيس تحرير الجريدة التى قررتم التبرؤ منها وهو الدكتور محمود عزمى ، قبض عليه فى فجر الحركة الوطنية . وقدم الى المحاكمة بسبب الدفاع عن نص من نصوص الدستور . وزميله فى التحرير وهو الاستاذ عباس محمود العقاد سخر قلمه منذ فجر الحركة الوطنية للدفاع عن الوفد . . وتنقل بين عدة صحف كلها كانت تدافع عن الوفد . وتنطق بلسانه . وقد اعتقل هو الآخر عدة مرات فى سبيل الحركة الوطنية . وقدم الى محكمة الجنايات بسبب تطرفه فى الدفاع عن الوفد . وقضى فى السجن مدة زادته مرضا . . إن أولئك الصحفيين الذين « شلحهم » القرار من حظيرة الجهاد الوطنى يعدون قدوة لشباب الصحفيين . وأنا أسائل ضمير القاضى فيكم . ماذا يمكن ان يكون شعور أولئك الصحفيين الشبان وهم يرون أقدار أولئك « الاساتذة » تتردى بين يوم وليلة ـ من الجهاد فى سبيل القضية الوطنية الكبرى إلى الخيانة والمروق !

إننى لا أجرؤ على أذكر دولتكم بأن واجب القاضى الاول فى كل خصومة هو محاولة اتمام الصلح بين المتخاصمين . ومصر فى هذا الظرف الذى تجتازه بازاء الاحداث الدولية فى حاجة الى جو هادىء يعين كتابها وصحفييها ـ كبارهم وصغارهم ـ على التفكير فى شأنها هى . لا فى الدفاع عن أنفسهم ازاء اتهامات توجه اليهم . . ولقد كان فى امكانهم توفير ذلك الجو . وكل ما أرجوه ان يكون ذلك فى إمكانكم الآن .

لم يطلب منى أحد أن ادافع عنه . ولست أدرى ما هو أثر رسالة كهذه يوجهها محام لم تكد تنقضى على اشتغاله بالمهنة ثمانية أعوام فى نفس محام . وقاض وزعيم بدأ حياته القضائية قبل أن أولد بستة أعوام ! . . ولكننى أشعر براحة وطمأنينة . .

● ● ●

سبتمبر :

يقول المفكر الامريكى صموئيل جنسون . « اذا لم يزد الرجل أصدقائه كلما تقدم به العمر فأنه سرعان ما يفاجأ بأن يجد نفسه وحيدا . ان الرجل يجب يجرى تجديدا مستمرا فى صداقته للناس » . ولا أظن أن هذا الكلام ينطبق على مهنة أكثر من انطباقه على المحاماة .

كنت أتناول الشاى بعد ظهر أحد أيام الشهر الماضى عند سيدة مثقفة من أسرة مسلمة عريقة ، فى عوامة راسية الى جانب شاطىء النيل الأيمن بالجزيرة . وقد تحدثت الى أثناء الشاى عن قضية كانت منظورة أمام محكمة القنصلية الانجليزية بالقاهرة بينها وبين زوجها وهو ضابط سابق فى سلاح الطيران الانجليزى اعتنق الاسلام لكى يمكنه الزواج من تلك السيدة ، ثم أراد الزواج بسيدة مصرية مسلمة أخرى فطلق

الزوجة الأولى مستعملا فى ذلك حقه كمسلم . ولكن القنصلية الانجليزية ـ وهى التى تحكم فى الاحوال الشخصية بين الزوجين بأعتبارهما انجليزيين رغم اسلام الزوج ـ لم تعترف بهذا الطلاق . وان اعترفت به المحاكم الشرعية المصرية التى تحكم فى الأحوال الشخصية بين المسلمين فى مصر . وحضر المناقشة محام سورى أمام المحاكم المختلطة قدمته الى صاحبة « العوامة » فلم تكد تنتهى من الشاى حتى انتحى بى جانبا وحدثنى عن قضية جنحة مباشرة رفعتها سيدة روسية تربطها صداقة بزميل له من المحامين اليونانيين أمام المحاكم المختلطة على ثلاثة أخوة من الاثرياء تتهمهم فيها بأنهم أنشأوا شركة زراعية ساهمت فيها تلك السيدة الروسية بجزء من رأس مالها ثم اتضح لها أن أولئك الأخوة الثلاثة لم يسجلوا عقد شراء الأراضى الزراعية التى نشروا فى الصحف العربية والافرنجية أنها رأس مال الشركة باسم الشركة بل ظلت مسجلة باسم أحدهم . واعتبرت السيدة الروسية ذلك جريمة نصب . وطلب منى الزميل السورى أن أتولى الدفاع عن تلك السيدة الروسية وحددنا موعدا للمقابلة فى اليوم التالى .

وقد حضر الزميل السورى فعلا الى مكتبى فى اليوم التالى ومعه زميله اليونانى ، وسلمنى أوراق قضية السيدة الروسية ضد الاخوة الثلاثة الذين تتهمهم بانشاء شركة وهمية .

وتردد المحامى اليونانى على مكتبى . كما ترددت انا على مكتبه لاعداد الدفاع فى قضية صديقته الروسية . فالتقيت عنده بأمير من آل عثمان المقيمين فى مصر منذ أنشاء الجمهورية التركية والغاء الخلافة وعلمت أن سيدة تركية وهى أرملة أحد كبار أصحاب الاراضى الزراعية فى الوجه البحرى ـ وهو نفس الثرى الذى كان أبنه الأكبر زميلا لنا فى كلية الحقوق وأشرت اليه فيما كتبته عن شهر نوفمبر سنة ١٩٢٦ ـ قد أبلغت ضد ذلك الأمير التركى بأنه أشترك مع رسام تركى وسائق سيارة ابنها فى افساد اخلاق ابنها بأن صحبوه الى أحد ملاهى القاهرة الليلية الراقصة واجلسوه الى جانب راقصات ذلك الملهى . وكلفنى الأمير التركى بالحضور عنه فى ذلك التحقيق .

وتطور التحقيق فى هذه القضية فقيدت الحادثة جناية باعتبار أنه أقترن بها ظرف من الظروف المشددة ، وهو أن أحد المتهمين خادم بالأجر عند المجنى عليه . واهتمت بها الدوائر القضائية ، والأسر المصرية

الثرية العديدة التى تربطها بقرين الشاكية ووالد ابنها صلات نسب ومصاهرة . ووكلت الشاكية ـ وقد ادعت فى تحقيق النيابة بالحق المدنى ـ عنها محاميا من النواب البارزين . كان الى عهد قريب وكيلا برلمانيا لوزارة الحقانية هو الاستاذ محمد صبرى أبو علم . كما وكل الامير التركى عنه وزيرا سابقا من وزراء الحقانية تولى هذه الوزارة عدة مرات هو الأستاذ أحمد خشبة باشا ومستشارا سابقا من مستشارى محكمة الاستئناف . فاصبحنا ثلاثة محامين عن المتهم .

وتلقى كل منا أمس صباحا اخطارا من وكيل نيابة السيدة زينب بتحديد الساعة الخامسة مساء للتحقيق . فاجتمعنا فى هذا الموعد بغرفة سكرتير النيابة . .

بدأ التحقيق فى الساعة السادسة فسمعت اقوال الشاكية وهى والدة المجنى عليه الذى اتهم موكلونا بافساد اخلاقه وكانت تتحدث العربية بصعوبة ، ومن بين ما قررته انها انكرت صفة « الأمارة » عن الأمير التركى فى سخرية لاذعة قابلها الأمير بالصمت فلما انتهت أقوالها نشبت مناقشة باللغة التركية بينها وبين الأمير فلم تشعر الا وهو يهب واقفا ويطلب ان يثبت وكيل النيابة فى محضرة ان الشاكية قد خاطبته بالفاظ لا توجه فى اللغة التركية الا لأعضاء الأسرة المالكة .

والتفت وكيل النيابة الينا . . ليس فينا واحد يعرف اللغة التركية حتى يشهد اى الطرفين محق . . الأمير أم أرملة الثرى الراحل ؟

وتوالى سماع الشهود . . سيدات من الأسرة التى كانت مالكة فى تركيا قبل انشاء الجمهورية ومن أرقى الأسر المصرية . . وامتلأت غرفة وكيل النيابة ـ التى اعتادت أن تحشد كل يوم باللصوص والمتشردين ـ بشذى العطور الفرنسية الثمينة . . وامتد التحقيق الى الساعة الرابعة صباحا ، وبان الاعياء على الوزير السابق والمستشار السابق ، ولما استدعى المجنى عليه لسماع أقواله وهو شاب لم يبلغ الثمانية عشر عاما ووجه اليه المحقق السؤال الآتى :

س : الأمير . . والرسام . . وسائق سيارتك . . متهمون بافساد اخلاقك فما قولك ؟

اجاب : إننى لم اسهر فى حياتى خارج منزلى الى الساعة الرابعة صباحا إلا اليوم بطلب من حضرة وكيل النيابة ، فهل تسمحون لى أن أسال ايهما أكثر إفسادا للأخلاق السهر الى منتصف الليل او إلى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالى ! ؟ »

وارتفعت ضحكات الذين كانوا يتثاءبون فى غرفة وكيل النيابة .

« سيدة الضاحية » ؟ !
تعبر عن عوطف رجل !

أكتوبر :

تطاردنى قارئة تكتب الى كل اسبوع تقريبا برسائل توقعها بالفرنسية توقيعا معناه « سيدة الضاحية » . مرة أرسلت قطعة عنوانها « خيبة شاعر » حاولت فيها تقديم صورة من صور الحياة المصرية . أعتذرت عن عدم نشرها بأنها لم تنضج بعد . ونصحتها ـ وأنا تحت تأثير أنها مصرية تلقت ثقافة فرنسية ـ بأن تختار بعض القصص الفرنسية وأن تبدأ بترجمتها أو تلخيصها . . ومرة ثانية أرسلت لى قصة مصرية عنوانها « عبادة تلوثت » عالجت فيها نوعا من أدب مكشوف . فأعتذرت أيضا عن عدم النشر وصارحتها ـ دون أن أعرف شخصيتها ـ بأنه رغم أسلوبها الرشيق ورقة خيالها مما يبشر بخير للقصة المصرية . فأنها نسيت أن الموضوع الذى عالجته اذا جاز نشره فى الخارج ، فان بعض الاعتبارات قد تحول دون نشره فى مصر ! وكررت نصيحتى بأن تعاود محاولة كتابة القصة المصرية . ثم ارسلت لى أخيرا قصة عنوانها « العودة الى الشيطان » فى شكل رسالة موجهة من شاب الى فتاة . نشرتها تشجيعا لها . لأننى بدأت أحس أن تكرار الاعتذار عن عدم النشر قد يحبط آمال أديبة مصرية ناشئة . وقد جاءتنى منذ أيام قصة أخرى من « سيدة الضاحية » عنوانها « يقظة الماضى » . دائما رسالة من شاب الى فتاة . يعترف بحبه . ولكنه ينعى على فتاته أنها تتاجر بأنوثتها ، وتنصب شراكا لنفر من العميان والعبيد ، وأنه أفاق من أندفاعه فى ذلك الحب ، رغم أنها أقسمت له أن ماضيها لن يكون الا عهدا انقضى ورحل فى ذمة الشيطان ، وأن حاضرها ومستقبلها له . . هو وحده ! ويختم رسالته بأنه أدرك خطأه ، فى أنه أحبها حبا طاهرا . . وأن لماضيها يقظة . قادرة على تلويث حبه الطاهر . بعد أن سمع أصدقاءه يلوكون سيرة ماضيها الذى لم يستطيع الهرب منه !

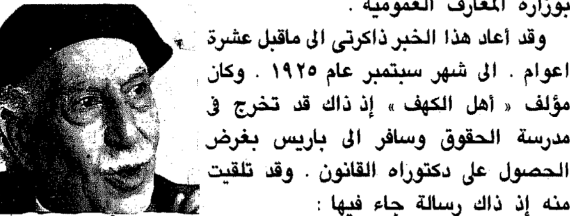
وقد ختمت « سيدة الضاحية » قصتها بفتاها وهو يودع فتاته قائلا : حسبى أننى أحاول أن اكرهك . وأن أفلح فى كرهك الى الحد الذى يطهرنى من كل ما سقتنى الى الرضا به انما احطم قلبى بيدى وأخنق قلبى . وقد نشرت هذه القصة المثيرة . .

وظلت « سيدة الضاحية » توالى أرسال تعليقاتها . وبعض شعرها المنثور . ثم أنقطعت . شىء واحد يلفت النظر فى رسائلها . أنها كانت فى معظم الأحيان تعبر - فى صدق - عن عواطف رجل . حبا . وكرها . وخيبة أمل فى علاقة طاهرة [1] .

إحتراف القانون وهواية الأدب والفن

نوفمبر :

تقرر أن تفتتح الفرقة القومية موسمها على مسرح دار الأوبرا بمسرحية « أهل الكهف » للزميل توفيق الحكيم مفتش التحقيقات بوزارة المعارف العمومية .



وقد أعاد هذا الخبر ذاكرتى الى ماقبل عشرة اعوام . الى شهر سبتمبر عام ١٩٢٥ . وكان مؤلف « أهل الكهف » إذ ذاك قد تخرج فى مدرسة الحقوق وسافر الى باريس بغرض الحصول على دكتوراه القانون . وقد تلقيت منه إذ ذاك رسالة جاء فيها :

« أكتب لأتحدث قليلا عن أخبار الفن . وعلى الاخص ما له علاقة بالنقد والنقاد وأنى واثق ان هذا الحديث يسرك . وعلى الاقل لا يضجرك . سافرت الى باريس لدراسة دكتوراه الحقوق بتخصص

---

(١) بعد انقضاء اكثر من اربعين عاما ذكر الأستاذ حسن عبد المنعم . رئيس اتحاد الاذاعة والتلفزيون . والأديب الذى يوالى الكتابة فى بعض الصحف والمجلات فى حديث إذاعى أنه عندما لم يوفق فى دراسته فى كلية التجارة بجامعة القاهرة فى نشر بعض محاولاته الأدبية الأولى لجأ إلى اتخاذ توقيع « سيدة الضاحية » اسما مستعارا فيما كان يرسله إلى مؤلف هذا الكتاب . فلقى التشجيع المنشود . .

فى الجنائى . ويعلم الله وجميع أخوانى أن نفسى لا تميل الى ذلك . وأنى لست الرجل الذى يتذوق المعلومات القانونية الجافة بل على النقيض انى أسكن الى الخيال . وأطمئن الى جماله وتصوراته وأحلامه . . واذا كان من السهل أن تجعل من رجل الخيال قانونيا بارعا فساكون أنا بأذن الله ذلك القانونى البارع ! كنت قد وطنت العزم على الاشتغال بالمحاماة لا حبا فيها بل رغبة فى التكريس للفن بتؤدة وامعان . مع بحث بعض عللنا الاجتماعية ودراسة مختلف وجوهها عسى أن أوفق الى الكتابة المسرحية القيمة . وإذا شئت فأنى كنت أود من أعماق قلبى أن أقدم حياتى الباقية لخدمة الفن غير طامع فى شىء آخر . ولكن أتدرى ماذا جرى ؟ قامت على قيامة الاهل والمعارف والأقرباء وجلهم اهل علم وفضل . وبعضهم يشغل مناصب كبرى . . لامونى اشد لوم . ومحضونى خالص النصح . بل وصرخوا فى وجهى : « أى فن تعنى ؟ بل أية هوة تريد أن تقذف نفسك اليها ؟ هل الفن الا صناعة الرعاع الساقطين ؟ ! » فسكت رغما عنى . وآثرت السفر على سماع الكلام . وقبل السفر قابلت أحد أساتذة مدرسة الحقوق . وكان قد شاهد مسرحية لى ولما استشرته فى أمرى قال لى : « سافر وأدرس الدكتوراه لتعود قانونيا محترما . ان كتابة الروايات عمل لا يليق بأمثالك . ترفع عن ذلك وأربأ بنفسك أن تصيبها هذه الصناعة ! »

ماذا تقول فى هذا يا سيدى الناقد ؟ هل تزال تطالب بكتاب مثقفين . محترمين . منقطعين . يخرجون لكم الأعمال القيمة بعد بحث . ودرس وأناة . وعلم ؟ واذا كان الشباب المتعلم تعليما عاليا يرى الغضاضة فى مزاولة الفن كمهنة . فمن أى صنف من الشباب سيكون خدام الفن ؟

قد لا تصدق كل ما قلته لك من أن الفن ورجاله مازال موضع احتقار الناس ، حتى الطبقة المتعلمة منهم مع الأسف . . انى أعجز عن تصوير ذلك بأكثر مما قلته لك . وحبذا لو عدت الى حياة الفن لأصور لك ذلك فى رواية أعطيها من الوقت والتفكير ما يبرز لك الصورة واضحة ولكن . . أستطيع الآن أن أقول لك : الصورة أمامك وفى متناول يدك .

اذهب الى اهلك ياسيدى واخبرهم انك اعتزمت اتخاذ الفن مهنتك المستقبلة . وان ما تحس به من ميل وحب عميقين نحو الفن خليق بأن يوصلك الى اتقانه اكثر من اية مهنة اخرى . ثم استمع الى ما يقولونه لك من كلام طلى ظريف ! عندها ستدرك قيمة الكاتب . او الناقد فى مصر وستتنبه الى ذلك الواجب الذى على النقاد والصحفيين . . »

* * *

عشرة أعوام مرت على هذه الرسالة . بل هذه الصرخة التى تجأر بالالم والحسرة . والحيرة الرهيبة بين متابعة دراسة القانون والتأهب للعمل القانونى . وترك ذلك الى التفرغ للفن . والحياة فى محرابه . . كانت الرسالة موقعة من « حسين توفيق الحكيم » كما ظهر اسمه على مسرحيات « العريس » و« خاتم سليمان » و« على بابا » وهى حيرة عانيتها أنا الآخر . ولكن الى حد أخف وطأة ، مما عاناه الزميل الكبير . ويبدو انه حزم أمره خلال الأعوام الأخيرة . فلم يقو اى اغراء على أن يدفعه الى الحصول على « دبلومات » الدراسات العليا فى قسم الدكتوراه بكلية حقوق باريس . وفى خلال هذه الأعوام بدأ اسمه يتالق كرائد من رواد المسرح المصرى . فكتب توفيق الحكيم « عودة الروح » و« يوميات نائب فى الارياف » و« أهل الكهف » و« شهرزاد » اما أنا فما يزال العمل القضائى يجذبنى . وما تزلت المحاماة مثلا اعلى لى . ومازلت قادرا ـ الى حد كبير ـ على أن استجيب الى الحنين نحو الأدب والفن بمحاكاة من سبقونا من اساتذتنا ممن ركزت فى هذه اليوميات على ذكرهم . اى الجميع بين العملين . احتراف العمل القانونى . وهواية الأدب والفن .

● ● ●

الشهيد محمد عبد الحكم طالب الجامعة

ديسمبر :



أردى رصاص الشرطة طالب الجامعة محمد عبد الحكم قتيلا أثناء مظاهرة من مظاهرات الطلبة احتجاجا على تصريح وزير بريطانى حاول فيه إنكار حق من حقوق مصر الوطني . . ثرت ـ كما ثار غيرى ـ وأحسست بأن دم ذلك الشهيد الذى أهدر يستحق صرخة فى وجه رئيس الوزراء المصرى الذى أنطلق رصاص الشرطة ـ يقودهم ضباط انجليز ـ بأمره ! وهو « القاضى » محمد توفيق نسيم باشا . . لم أهدأ ، خيل الى أن كل مصرى . يجب أن يكون « مدعيا بالحق المدنى » عن الشهيد ضد قاتليه . وأن يدافع ويترافع عن هذا الحق بكل قواه . ووجهت الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية هذه الصرخة :

« أكتب اليكم بعد لحظة رهيبة قضيتها وأنا أشرف على الجموع الخاشعة الثكلى التى سارت خلف نعش الشهيد محمد عبد الحكم طالب الجامعة الذى أرداه رصاص الجنود الذين يأتمرون بأمركم . والذين يتحركون وفى أيديهم البنادق وعلى جوانبهم المسدسات ، وحول ثيابهم ذخيرة الرصاص . بأشارة منكم . وأنتم خلف مكتبكم بالوزارة . تتناولون قدح القهوة . وتقرأون صحف الصباح . أو متمددين على مقعد مريح بحديقتكم فى طريق الهرم . تستنشقون عبير وردة نضرة . نضارة الشباب الذى عملتم أثناءه للوصول الى المجد . أو نائمين فى أولئك الجنود المصريون وضباطهم الانجليز الذين يتحركون بأمر منكم . تلقونه فى لحظة خاطفة . وبأشارةمن أصبع . أو كلمة سريعة فى بوق التليفون . أو تأشيرة موجزة على ورقة صغيرة ـ قد أطلقوا الرصاص فأردوا ذلك الشاب لأنه كان يهتف بحياة مصر يادولة الوزير . لقد استشهد البطل الشاب فى سبيل مثله الأعلى وليس هنا مجال للحديث عن حق دولتكم فى تحريك أولئك الجنود . وهل مبادىء الدستور

الأساسية التى أقسمتم عند توليكم الحكم على احترامها تبيح لكم ذلك أم لا . . ليس هذا مجال الكلام عن أغنية الأمن والنظام العام ، فهى أغنية سبق أن أنشدها من قبلكم اسماعيل صدقى الذى لعلكم تذكرون أنه تخرج معكم فى نفس اليوم . ومن نفس المعهد . ولكن القدر أراد أن يجلسكم على مقعد القضاء . بينما دفع بأسماعيل صدقى الى وظائف الادارة التى طالما سجلتم فى احكامكم عدم أطمئنانكم الى نزاهتها . تلك الأغنية التى أعتاد سلفكم فى رئاسة مجلس الوزراء أن ينشدها كلما أراد أن يوقع بطشه . وظلمه العاتى ـ لم أكن أود أن تقلدوه فى أنشادها لئلا يتبادر الى الذهن أن تلك « الدفعة » قد قدر لها أن « تخرج » ذلك النوع من الحكام !

لست أريد أذن أن أتحدث عن حقكم فى ذلك ولكننى أريد أن أسأل ضمير القاضى فيكم . ما الذى تلومونه على ذلك الشاب الذى شاء أن يسجل احتجاجه على تصريح طائش ألقاه وزير انجليزى ؟ ! انكم عاصرتم العهد الذى ارتفع فيه صوت مصطفى كامل مطالبا بحق مصر . لاعنا ممثل الانجليز الأسبق فيها لاجترائه على محاولة إذلالها فى دنشواى وغيرها . . كنتم اذ ذاك فى سن الشباب . وكان القضاة الشبان المصريون يلتهبون حماسة للزعيم الشاب . ويتلهفون أن تغرس تعاليمه . حتى تجنى الأجيال اللاحقة ثمارها . فما الذى حدث ؟ ما الذى حدث حتى أصبحتم ترون اليوم بعين « الشيخ » كريها ثقيلا . اجراميا يستحق القتل بالرصاص ما كان بالأمس فى عين الشباب عزيزا . حبيبا . مقدسا . يستحق التكريم والاجلال ؟ ما الذى حدث ـ ياصاحب الدولة ـ فأننى حائر ؟ لستم فى حاجة إلى مرتب الوزارة . ولستم محدثى عز وابهة . وعظمة . فقد شبعتم منها . وليست الاوسمة جديدة على صدركم . فقد كاد لمعانها ينطفىء لفرط قدمها . فهل أردتم أن تضيفوا اليها هذا الوسام الأخير . . الوسام الموشى بدم الشهيد الشاب ؟ »

ولكن . . هل يساوى هذا الدفاع شيئا الى جانب دم الشهيد البطل ؟



معركة أدبية شعرية !

ينـــاير :

بدات فرقة رمسيس تعلن عن عرض مسرحيتي « المنتقم » على مسرح برنتانيا . وسوف يقوم الفنان الكبير يوسف وهبى بدور البطولة فيها . ومعه مختار عثمان وهو ابن عم رئيس الوزراء السابق محمد محمود باشا . وبشارة واكيم . كما سيقوم بالبطولة النسائية امينة رزق . لاشك ان إقبال يوسف وهبى على إخراج هذه المسرحية وأداء دور البطولة فيها ، خطوة جادة نحو تشجيع المسرحيين الشبان . ودعم جهودهم .

من جهتى . . بدات انشر قصائد للشاعر الشاب يوسف بدروس . وهو من الجامعيين الذين كادوا يتخصصون فى نظم الشعر الغنائى باللغة المصرية الدارجة . وتعمدت ان اذكر ـ عند النشر ـ الى جانب اسم ناظم الاغنية ، اسم الموسيقار الذى تولى تلحينها . والقصيدة الأولى عنوانها « الوحيد » ومطلعها :

فى كـل ليلـة وحيـد أروح مكـان التقـانـا
أبكـى وحبيبـى بـعيـد وأشكى فـراقنـا وأسـانـا

والقصيدة الثانية عنوانها « دموعى » ومطلعها :

يـالى أنت شـايف دموعى وعطـف قلبـى عليـك
يالى أنت شايف خضوعى وذلى مـا بـين يـديـك
أعطـف عـلى وواسينـى وداوى فى الـعليـل
وارحم شبـابى وشجـونى وارعى لى عهـدى الجميـل

وقد تولى تلحين الاغنيتين الموسيقار الشاب مدحت عاصم . الشاعر والموسيقار اسمان بدأ لمعانهما فى الأوساط الفنية . ومن حقهما على النقاد أن يشجعوهما ويدعموا جهودهما .

ولكن . . . لست أدرى . ما سر ظاهرة هذه المسحة الحزينة ، الباكية ، النائحة ، المسرفة فى التذلل للمعشوق ، وفى استجدائه . فقد تلقيت فى بضعة الايام الأخيرة بضع قصائد من الشاعر عبد العزيز سلام غنت بعضها المطربة ليلى مراد . احداها بعنوان « الفكر » انتحب فيها قائلا :

اه من طول سهادى   اه من فرط الجوى
حطم الوجد فؤادى   وضنا جسمى النوى
وسهرت الليل أشكو   بدمع العين هوانى

واخرى بعنوان « الفراق » عبرت عن استغراقه فى النحيب :

ياما قاسيت فى الغرام   ودقت من الهوان
لا ارتحت يوم م الالام   ولا صفا لى الزمان
من البكاء والنحيب   بقيت خيال فى منام

ظاهرة تسترعى الاهتمام وتدعو الى تامل شعر هذا الشباب . التعس فى حبه . فاقد الثقة فى الاستجابة الى عاطفته [1] .

وقد ثارت على صفحات مجلتى « الجامعة » فى الأسبوعين السابقين معركة ادبية شعرية بين الشاعر غالب المهندس والشاعر حسين شوقى نجل أمير الشعراء أحمد شوقى . اذ سقط الشاعر غالب المهندس على بيت واحد من قصيدة حسين شوقى التى غناها محمد عبد الوهاب فى قصة « دموع الحب » السينمائية والتى يقول فيها :

أنظره كيف تهادى   من رقة ودلال

وكانت نشرت وقد تضمنت خطأ مطبعيا باضافة حرف « واو » الى مطلع القصيدة فاصبح الشطر الأول منها « انظروه » كيف تهادى ! وكتب الى ينعى على ابن أمير الشعراء نظم شعر مكسور دون أن يلتفت الى ذلك الخطأ المطبعى !

وقد بادر حسين شوقى فكتب الى من كرمة ابن هانى يرد على ذلك الهجوم من الشاعر غالب المهندس . ويشهد على ذلك من استمع الى محمد عبد الوهاب يغنى القصيدة

---

(١) اصبح عبد العزيز سلام فى السنوات اللاحقة من اشهر شعراء الاغانى . كما اصبحت اشعاره شبه قاسم مشترك فى العديد من القصص السينمائية . وانشد له معظم المطربين والمطربات . وقد توفى عام ١٩٨٣ .

اما الموسيقار مدحت عاصم . فقد تولى بعد ذلك منصبا كبيرا فى الاذاعة المصرية بعد ان انتقلت ملكيتها إلى الدولة . وكان اول من انشا فرقة موسيقية خاصة لهذه الاذاعة وهو يوالى تحرير باب للنقد الفنى اسبوعيا فى صحيفة « الاخبار » .

السينمائية أو عن طريق « الاسطوانات » التى سجلتها . .

كما بادر الشاعر يوسف بدروس فرد على هجوم غالب المهندس الذى نعى على حسين شوقى أنه نظم شعرا يدل على عدم نضجه اذ قرر فيه :

سهرت منه الليالى مال الغرام ومالى

وأن هذا البيت خال من الرقة والعذوبة . ولكن بدروس راه سلسا ، عذبا ، جميلا . عندما يردف فيقول :

انظره كيف تهادى من رقة وجمال

ولم يكتف غالب المهندس فى هجومه على ابن أمير الشعراء بذلك . بل نعى عليه أنه نظم شعرا يتحدى أى مخلوق أن يدرك معناه اذ قال :

كل الأحبة رفقا بحالهم وبحالى

وهنا يتصدى بدروس فيرد غيبة حسين شوقى ، ويقرر أن الناقد أخطا اذ حسب أن المعنى قد انتهى عند هذا البيت . وانه غاب عنه أن البيت الذى يليه هو الذى يكمل المعنى وهو :

يبدون صدا ولكن هم يضمرون وصالى

وقفز الى المعركة ناقد ثالث كتب الى يقرر أن بدروس قد أشفق على ابن أمير الشعراء وأن ما جاء فى شعر حسين شوقى :

ان صد عنى حبيبى فلست عنه بسالى
يطوف بالحب قلبى فراشة لا تبالى

كلام لا شاعرية فيه ولا خيال . فهو الى كلام العوام أقرب منه الى نجوى الشعراء . و« ما للغرام مالى » فيه تبذل لفظى واسفاف . . فالناظم يتبرم بالغرام ويستنكره بقوله « مالك مالى » ! ولكنه يعود فى البيت الذى يليه ـ من غير مناسبة ـ فيقول انه لن يسلو حبيه مهما صد عنه ! ثم يضيف ان قلبه يطوف بالحب كالفراشة التى لا تبالى بالاحتراق . وهذا البيت يدل على أن قلب الناظم لم يسكن بعد الى الحب . فهو ما يزال يتذبذب حوله تذبذب الفراشة . ومن كان هذا حاله فهو أجهل الناس بالحب ! وأن الشاعر يقول بعد ذلك :

الحب فيه بقائى الحب فيه زوالى

وانه كلام أقل ما يقال فيه أنه أى كلام ! وأن الناظم اذ يقول :

قلب بغير غرام جسم من الروح خال

إنما ينظم بيتا قفرا من المعنى . غير محكم التشبيه . فتشبيه القلب - وهو مرادف للروح - بالجسم تشبيه صبيانى . تافه - ركيك . فالجسم اذا خلا من الروح كان جثة هامدة ! ؟

ولم يكن غالب المهندس قد قصر هجومه على حسين شوقى ابن أمير الشعراء بل انه هاجم أحمد رامى ناظم قصائد « دموع الحب » الأخرى فهو يعجب من قول رامى و« النسمة حليت للشجون » ولا يرى أن النسيم يثير الشجون ! وأن قصيدة رامى التى قضت أحداث القصة أن ينشدها عبد الوهاب بين القبور لا تحمل معنى من معانى الحزن :

أيها الراقدون تحت التراب جئت أبكى على هوى الأحباب
كان لى فى الحياة من أرتجيه ثم ولى والعمر فجر الشباب

وينهى غالب نقده بنصح عبد الوهاب أن يعود الى التخت وألا يستسلم الى من يهزأ به من الشعراء !

ولكن رغم هذه المعركة الأدبية فقد نجحت « دموع الحب » نجاحا كبيرا . . . جاء لى وأنا أكتب هذه اليومية من أخبرنى بما لم أكن أعلمه . . . فان أمير الشعراء أحمد شوقى وواصف غالى عضو الوفد المصرى ووزير الخارجية السابق قد تلقيا دراستهما الجامعية معا . وفى نفس الجيل بجامعة مونبلييه . وهى الجامعة التى كادت كلية الحقوق بها تحتكر تخريج جيل بعد جيل من أساتذة القانون المصريين . وأنه اذا كانت موهبة الشعر العربى قد بدت عند شوقى منذ الشباب المبكر . فان موهبة الكتابة الأدبية بالفرنسية قد بدت عند واصف غالى منذ ذلك الشباب . اذ وضع كتابا بتلك اللغة عن الفروسية عند العرب .

● ● ●

٤ من المجاهدين

مارس :

تضم هذه اليوميات فقرات عن كبار المحامين الفرنسيين الذى أرسوا دعائم تقاليد المهنة . ولذلك طلبت من أحد الزملاء أن يرسم بقلمه صورا لبعض المحامين الذين ينتمون الى الجيل الذى سبقنا . والذين أصبحت أسماؤهم تتألق فى الأوساط القضائية الى جانب تألقها فى حياة مصر السياسية . على نسق ما يجرى فى فرنسا .

وقد أختار الزميل الذى اتخذ لنفسه اسما مستعارا هو « الراس سيوم » أربعة أسماء : ابراهيم عبد الهادى . محمود سليمان غنام . زهير صبرى . محمد صلاح الدين .

بدأ الأربعة جهادهم فى عضوية لجنة الطلبة التنفيذية ممثلين لمدرسة الحقوق « السلطانية » و« الملكية » ، وهى اللجنة التى أسهمت بنصيب كبير فى الحركة الوطنية المصرية . وفى ثورة ١٩١٩ ، وفى أجهزتها السرية . وقدم أولهم الى المحكمة العسكرية البريطانية مع غيره من المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية التى تزعمها عبد الرحمن فهى بك عم على ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر ، وقضى عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . وقضى الأربعة فترات متقطعة نزلاء السجون والمعتقلات بتهم سياسية ، وانتخب الثلاثة الأول نوابا عن الشعب فى معظم الانتخابات التى أجريت منذ قيام الحياة النيابية فى مصر . وشهدت قاعات الجلسات فى محاكم مصر مرافعاتهم التى دفعتهم الى صفوف المحامين الأول .

أما ابراهيم عبد الهادى . فقد جاء فى الصورة القلمية التى رسمها الزميل :

« إن كان بين الرجال من يشبه المراكب الشراعية . ومن يشبه قارب الصيد ومن يماثل العوامة . ومن لا يزيد عن « فلوكة » ومن لا يخرج

عن كونه « رفاص » فابراهيم عبد الهادى قطعة من أسطول ! طول باسق ثابت الأوتاد . ليس كالقصبة فى مهب الريح . وانما كالطود الشامخ . والصرح المشيد . اذا لبس الطربوش فهو زين الشباب . وان خلعه تراءى لك بعمامة بيضاء - إذا حزرتها - فهى الشيب المبكر . مظهر المهابة والوقار وليس نذير الشيخوخة ورسوله . إذا سار اهتزت الأرض تحته . لا من اختيال مشيته أو ثقل ما تحمل . ولكن من عزمة من يمشى . واعتزاز السارى بقوة نفسه . وصلابة رجولته . اذا صمت فكله الوقار والمهابة . وإذا تكلم فالثورة فى لسانه . والزلزال فى حديثه . لا نكير الصوت . ولا جعجاعه . ففى صوته جرس . ولحديثه نغم . وإنما الثورة والزلزال فى معانى حديثه . وفى قوة ألفاظه . وان كانت مختارة منتقاه . مهاجم لا يعرف الرفق فى هجومه . منازل لا يعرف الرحمة لمن ينازله . جبار لا يتطوع بجبروته . ولكن كالأسد لا يبطش الا اذا دعته الحاجة الى الافتراس . جاد لا يمزح الا قليلا . وفى مزاحه يتراءى كانه يجد ويتحدث فى شئون اهل السماء . ولكن له وسطه الخاص ، وتفسير ذلك أن كل شخص يخلق لنفسه . وبينه وبين نفسه وسطا خاصا له . فهو غير « مندمج » فى البيئات المحيطة به . ولكن له وسطه حيث يخفف وقاره الى حد ما . ولذلك يلاحظ بعض الزملاء أن فى ابراهيم كبرياء وجنوحا عن المجتمع . . . ويغلب على ظنى ان أكثر الذين تنضج رجولتهم قبل اوانها هم من بيوتات القرى والريف . حيث يعودهم اباؤهم مجالسة الرجال . ويجتلون امام نواظرهم من مظاهر القوة والفتوة ما يكون خير وحى لنفوس تتاثر فى تكوينها بالمثال المجسم والايحاء الحسن . . . ويظهر ان من طبع ابراهيم أن يسبق أيامه . ويخلط بين حلقات عمره . فانت اذا كنت قد رأيته وهو طالب بمدرسة الحقوق لخلته عميد إحدى كليات الحقوق الأوروبية . فقد أبيض شعره فلم تبق شعرة فى مفرقيه تحدث عن شباب وصبا . وإنى وإن كنت أعزو ذلك الى انتهاب ابراهيم لمستقبل أيامه . واسراعه فى تجاوز حلقات العمر . فان كثيرين يعللونه بمالاقى ابراهيم من أهوال

الثورة . ومن نكبات السجون فهو من الذين نزلوا ضيوفا كراما على « قرميدان » وأطالوا مدة الضيافة . فلم يحس السجن بثقل ضيافتهم . وإن كانوا عن ضيافته راغبين . فقد كان من أوائل من أشعلوا الثورة عام ١٩١٩ . وكان من خطبائها المفوهين الذين مازال يتحدث عنهم أبناء ذلك العهد . ولذلك فقد كان من بواكير من زجتهم السلطة العسكرية فى السجن . وأرادت عقابهم وعذابهم . فلذا الثمرة الصالحة منهم قد وجدت فى السجن مدرسة أنضجت من نواحيها ما كان لا يزال فجا . فلقد دخلوها طلابا شبابهم غض . وغصنهم لدن . فخرجوا منه أسودا تزأر فتزلزل بزئيرهم عقائد الباطل فى صدور المبطلين .

● ● ●

من السجن
إلى زعامة الطلبة



ولقد ترك ابراهيم السجن الى زعامة الطلبة ، فكان زين الزعامة . واشتغل بالمحاماة ، فكان من أعلامها . وإن لم يكتو بنارها ويتلظى بأوارها . فله فى رزقها أبواب قد تعز على غيره . . ولذلك نجده يعمل فيها عمل المقل . ومن دلائل ذلك ـ وهو خير من يصلح محاميا جنائيا لذكائه ورشاقة تعبيره وفصاحة عبارته ـ أنه قليل العمل فى القضايا الجنائية . لأنه يعيش فى النواحى الارستوقراطية من المهنة . وهو أديب هائل وان كان لا يكتب . تدرك مقدار أدبه فى حديثه . ولكن العيب الذى وجدناه فى عمله فى المحاماة نجده أيضا فى عدم اشتغاله بالكتابة . ولو أنه كتب لبان أدبه لتفتق ذهنه عن روائع . . . والخلاصة أن محاسنه الكثيرة يعيبها ذلك الوقار الذى يجعله تمثالا من الوقار يتحرك على الأرض . وشبحا من مهابة يسير على قدمين . ولو خلعه قليلا عن كتفيه والقاه عن عطفيه . لوضح للناس ابراهيم المحامى العام والكاتب الأشهر ، وزعيم المستقبل [1]

---

(١) تولى ابراهيم عبد الهادى باشا بعد ذلك بسنوات مناصب الوزارة . ورئاسة الديوان الملكى فى عهد الملك فاروق . ورئاسة حزب الهيئة السعدية . ورئاسة الوزارة .

أما محمود سليمان غنام . فقد جاء في الصورة القلمية التي رسمها الزميل أنه : « عينان واسعتان اذا رأيتهما مجردتين من « النظارة » أعطياك معنى البساطة وطيبة القلب . فاذا وضعت فوقها « النظارة » ظهر غنام على حقيقته من عمق الفكر . وقوة الحيلة . يحدثك فيفيض رقة . وأدبا . وبساطة . وتدرسه فاذا هو ثعلب ماكر . يروغ ويتباله . ولست أدرى مكانا يصلح لغنام غير خشبة المسرح حيث يمثل أدوار الخداع والمكر . على أنه يجب التنبيه أن غنام لا يستعمل ما خلق عليه من مكر في أذى الناس . فهو ـ الى جانب ما وصفناه ـ رجل كامل . شهم . نبيل . يعطى كل شخص ما يستحقه من التقدير . وان كان لا يستطيع أن يعطيه ما يستحقه من الكلمات مثلا ! فهو يحسن الخصام الصامت . . .

حدث مرة أن دار الحديث بين جماعة من شباب المحامين حول محمد لبيب عطيه باشا النائب العام . وأبدى كل واحد رأيا فيه بعض النقد الذى يتعرض له الكبراء والعظماء . وأجمعوا على أنه يجب أن تنشر تلك الآراء .

وتحمل غنام العبء ، وكتب مقالا عن النائب العام نشرته صحيفة « كوكب الشرق » فقامت قيامة النيابة العامة وشنت الغارة على غنام . وهو ثابت رابط الجأش لا يخشى تحقيقا ، ولا يرهب شبح المحاكمة ولا السجن . ذلك لأن الخصام كان صامتا . مقالة منشورة . فتأمل هذا ثم قارن ما وقع له مع أحد المحامين الشبان حديثى العهد بالمهنة بعد نشر ذلك المقال .

وكان هذا المحامى الشاب يريد التقرب الى النائب العام ، فكتب مقالا ردا على غنام هاجمه فيه هجوما عنيفا . وحدث أن تقابلا في إحدى الجلسات عقب نشر ذلك الرد بأيام قليلة . فحادثه غنام وديا في أسلوب من مكره ، ثم فاجأه بغمزة خفية أشارت الى السبب الذى من أجله أراد المحامى الشاب كاتب الرد التقرب من النائب العام . . ! وهنا هاج المحامى الشاب . وأزبد وأرغى . . .

ولكن غنام تلقى ذلك كله بابتسامة عريضة . وطوى ملفاته وأخلى المكان للزميل الثائر ! ذلك لأن الخصام فى هذه المرة كان خصاما صاخبا يستعمل فيه اللسان كما كان يمكن أن تستعمل فيه وسائل أخرى !

وغنام من الشبان المجاهدين الذين لهم ماض يبتدىء منذ قيام الحركة الوطنية . كان فيها مثال الشاب العف النزيه المجاهد فى سبيل مبدئه . لا يزيغ ولا يحيد . . . وقد كان من حسن طالعه أن اتخذه الزعيم الخالد سعد زغلول أحد سكرتيريه . فكان نعم السكرتير . وحفظ له أجمل تاريخ يحفظ لشاب اتصل وثيقا بالزعيم الخالد . . . ثم اشتغل بالمحاماة فسعد نجمه فيها ، وعظم حظه . وغنام كاتب ولكن من نوع معين . فهو لا يحب الأدب ولا يهواه ولا يصنعه . يكتب مقالات سياسية وقانونية . يكفيه فى كتابتها القليل من الألفاظ السهلة . ولذلك كان أهم نقد له على النائب العام محمد لبيب عطيه انه يصطنع الأساليب الأدبية العميقة فى بياناته وتعليماته الى وكلاء النيابة [1] .

* * *

أما زهير صبرى فقد شاعت الصورة القلمية أن تصفه بانه :

« لو قدر له أن يولد فى روسيا لكنت تقرأ اليوم فى التلغرافات الخارجية كثيرا من انباء الرفيق « زهيروف صبريسكي » ! ولو قدر له أن يركب متن البحار . أو صهوة الهواء الى هوليوود بلد السينما لبزغ فى سمائها النجم « زهير باريمور » وأصبح معبود الجماهير ! ولو أراد القدر ان يشتغل فى « سيرك » لكان أبرع لاعب على حبل ! واقدر مروض للسباع ! ولكن القدر أبى الا ان يشتغل محاميا فى مصر ورجلا من رجال السياسة فيها . . وأبى هو الا ان يكون كما كان يجب أن يخلق . فهو اشتراكى . عمالى . وهو فى السياسة يحبك الرواية . وينظم فصولها . ثم ينزل الستار منحينا امام الجمهور يتلقى التهانى والهتافات . . . وهو بين خصومه وأصدقائه يلعب بالبيضة والحجر . ويروض السبع والنمر . ويحسن لف الحبل ولو على العنق . وهو إذا أراد احدا بضر يسقيه كأس المنون بلبقابة وكياسة . ويجرعه الموت فى برشامة . ثائر

---

(١) تولى محمود سليمان غنام باشا بعد ذلك الوزارة عدة مرات واصدر بضعة كتب سياسية .

التقاليد . على العرف . ثائر فى سبيل بلاده . فهو اذا أردت المجاز قنبلة تقذف من غير مدفع ! مسرف . مسرف فى كل شىء . فى حبه . فاذا مس الحب قلبه كان من يهواه خير من فى الأرض . وفى بغضه اذا كره فغريمه أحط من الهوام . فنان . فى المحاماة فى السياسة . فى كل شىء . وهو الى هذا أو ذاك أمير من أمراء النكتة . وسلطان من سلاطين خفة الروح . يحبه الجميع . خصومه قبل أصدقائه . يلتفون حوله ويريدون الاستئثار به ، مخلص حتى البلاهة نزيه حتى القداسة كريم الى حد السرف ذكى الى حد خارق ! اذا سمعت عنه وقابلته ـ ولم تكن قد رأيته من قبل ـ لا تلبث حتى تقول : زهير ! هو نموذج فريد . ونسيج وحيد . . . ضاحك دائما فى سروره وفى آلامه .. لا يعطى الدنيا غير الابتسامة ولو مزقته السهام ، يقابلك بالنكتة وان كان دامى القلب حتى قال أصدقاؤه وأعداؤه : لو كان زهير أكثر رزانة . بل أكثر اصطناعا للوقار لكان اليوم وزيرا يشار إليه بالبنان . . عاصر الثورة وهى فكرة واشترك فى كل حركة وطنية عاش فى المحكمة اعواما عديدة . . . متهما أو محاميا والله وحده يعرف مصيره فى كرسى الوزارة. أو . . . [1] .



● اما الشخصية الرابعة فهو محمد صلاح الدين الذى تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٢٤ وقضى فترة تمرين على المحاماة بمكتب الزعيم مصطفى النحاس باشا . الذى اختاره عندما تولى رئاسة الوزارة للعمل معه فى مجلس الوزراء . وقد جاء فى الصورة القلمية عنه : « انه من الناس الذين لصق بعم نعت من النعوت . اطلقت عليه الصحف اسم « الرسول التالته » حين ركب الطائرة من لندن ليصل الى مصر بوثائق مفاوضات عام ١٩٣٠ بين مصر وانجلترا لكى تعرض على مجلس الوزراء .

وانقطعت أخباره عن الناس عندما كانوا يتطلعون اليه بين السماء والأرض فلا يعثرون عليه وكأنه تبخر . فلم يعد تبصره

---

(١) زهير صبرى بدأ حياته القضائية فى النيابة العامة . وقد تولى تحقيق اهم قضية من قضايا الرقيق الابيض التى كان المتهم الأول فيها « الغربى » طاغية حى العاهرات فى وجه البركة . ثم اعتزل العمل فى النيابة العامة واشتغل بالمحاماة . وكان من المع النواب . كما كان شخصية مميزة فى غرفة المحامين بمحكمة القاهر

عين . . . ولقد عللوا وقتئذ غيابه بشتى التعليلات ولكن تعليلا واحدا لم يخطر على بالهم . . ولقد عثرت على هذا التعليل . . . فصلاح من هواة السينما ، ورواد دورها . . . ولقد تأثر بالسينما والمخاطرات السينمائية فأراد أن يقوم بعمل سينمائى ينال فخره . . . اذا فشلت المعاهدة وقتئذ ولكن فاز صلاح بلقب « الرسول التائه » .

يمتاز فى خلقته ـ ولله فى خلقه شئون ـ بابتسامة تضىء وجهه وتنبعث من فمه وعينيه . . . ولئن صح أن بعض الناس من اذا رأيته يضحك خلته حزينا . دامى الفؤاد لأن وجهه « مفصل » على « فورمة » قائمة . معتمة . فمهما أراد الضحك لا يظهر الا مكشرا . « مبوزا » فان من الناس أيضا من تراه ضاحكا دائما . بشوش الوجه . باسم الطلعة حتى لو كان حزينا . أو جادا وصلاح من النوع الأخير . ابتسامة طلعته لا يغيرها اختلاف لأحداث والظروف . وتباين الأحاديث . وهو على وداعته ورقة حاشيته وهدوئه ، قوى صعب المراس . وخصم يخشى جانب خصومته . مجادل عنيف ومجاهد صنديد . وحسبك أن تعرف أنه كان عضوا فى لجنة الطلبة بمدرسة الحقوق . وكان ضعيف الجسد رقيق البنية . ومع ذلك قام بنصيب وافر فى الجهاد عهدا طويلا . حتى اذا تخرج عام ١٩٢٤ . واختير لبعثة الحقوق فى فرنسا . ونال دبلومات الدراسات العليا تمهيدا للحصول على الدكتوراه فصلته وزارة اليد الحديدية . ورجع الى مصر جنديا . مجاهدا . وتلقى طوال السنين فى عهدى محمد محمود واسماعيل صدقى ما تلقيناه جميعا على رؤوسنا . وفوق أجسادنا . وإن أنس لا أنس علقة نلناها جميعا جنبا الى جنب أمام محطة العاصمة . . . وكان يبتسم ! ولو لم يكن مجاهدا صنديدا لظل فى البعثة ورجع مدرسا فى كلية الحقوق . ولأصبح اليوم أستاذا . ولتخرجت على يديه دفعات منها المحامى . ووكيل النيابة . ومعاون الادارة . ولكنه آثر مرارة الجهاد على حلاوة العيش الهادىء .

وهو أديب بارع . نظم الشعر حينا . أسلوبه يظهر خلقه فى ديباجته . من رقة وجمال وهو خطيب نابه . اشتغل بالمحاماة وكم

فى قضايا برهنت على قوته الخطابية . ومقدرته الكلامية . أما عن خطبه السياسية أيام كان طالبا فحدث ولا حرج[1] .

● ● ●

الملك فؤاد تربع على عرش مصر

سلطانا وملكا ٢٠ سنة . . !

مايو :

مات الملك . .

مات أحمد فؤاد الأول . الذى تربع على عرش مصر . سلطانا . وملكا . عشرين عاما . صدرت جميع القوانين والتشريعات تحمل اسمه . بما فيها أهم قانون أساسى صدر فى مصر منذ بدء هذا القرن العشرين . وهو دستور عام ١٩٢٣ .

رحل الملك أحمد فؤاد للقاء ربه بحسناته وسيئاته . أما الحسنات فان الصحف والمجلات المصرية التى صدرت فى الأيام السابقة لم تدخر وسعا فى التنقيب عنها . . والأشادة بها . بل والمغالاة فيها . أما السيئات ـ وهو ما لم يكن الكتاب يجرؤون على الحديث عنها الا تلميحا . أو مجازا . أو اشارة خفية . خشية مواد قانون العقوبات الخاصة بالعيب فى الذات الملكية . وهى المواد التى طبقت على الاستاذ عباس محمود العقاد . وكادت تطبق على غيره لولا مواقف حازمة من بعض أعضاء النيابة العامة . ورجال القضاء . . . تلك السيئات . ليغفرها الله له . . . كان ـ بلا شك ـ لا يؤمن بحق الشعب فى حياة

---

(١) تولى محمد صلاح الدين باشا بعد ذلك منصب وزير الخارجية عام ١٩٥٠ . وتعددت اهتماماته بين عضوية مجلس إدارة « الاتحاد العربى » مع مؤلف هذا الكتاب . وهو الاتحاد الذى كان يهدف إلى تنسيق الجهود الشعبية العربية . وبين تشجيعه للحركة المسرحية . وقد اسهم بنصيب فى الغاء معاهدة التحالف والصداقة المعقودة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ . وعمل مستشارا دبلوماسيا لوزارة الخارجية التونسية فى الخمسينيات .

دستورية تتيح لهذا الشعب أن يختار من يحكمه . كان لا يسلم بسهولة فى التنازل عما يتصوره سلطات « ملكية » اصطدم مع سعد زغلول . واصطدم مع مصطفى النحاس . وكل منهما يرأس وزارة تمثل الاغلبية الساحقة للشعب فى تفسير نصوص الدستور الذى يجعل الأمة مصدر كل السلطات . ولم يجد الملك مناصا من أن يلجأ الى أحزاب الأقلية . أو الى شخصيات لا تمثل أى قطاع عريض من قطاعات الشعب . لتعينه على العصف بالدستور . لم يكن يطيق أن يسلم بأن هذا الدستور قد انتزعه الشعب انتزاعا بتضحياته . وليس منحة منه .

ولكن مما يثير العجب . أن الذين أعانوه اما على حكم مصر حكما لا يمثل ارادة الشعب ، أو على العصف بالدستور . هم من رجال القانون : أحمد زيور . يحيى ابراهيم . عبد الخالق ثروت . اسماعيل صدقى . عبد الفتاح يحيى . محمد توفيق نسيم . والى جانبهم عدد كبير من أساتذتنا أعانوه ـ عن طريق الاشتراك فى وزارات لا تمثل الشعب . أو تقديم المشورة اليها . . . على ماهر . عبد العزيز فهمى . أحمد لطفى السيد . عبد الحميد بدوى . حسن نشأت . زكى الابراشى . والقائمة تضم أسماء عديدة أخرى أما اشتغلوا محامين أو قضاة . أو أعضاء فى النيابة العامة . أو مدرسين بمدرسة الحقوق ! ولو أن واجب الانصاف يقتضى أن أقرر ان اثنين من هؤلاء قد وقفا ـ عند وضع دستور ١٩٢٣ ـ موقفا مشرفا بشأن إقرار النص الخاص بأن الأمة مصدر السلطات .

ولكن مما لا شك فيه أن الملك الراحل قد عاش ـ قبل أن يعتلى عرش سلطنته مصر ـ حياة عريضة . تقلب أثناءها فى مناصب مختلفة بين التربية العسكرية فى « تورينو » بايطاليا ، والعمل فى البلاط الملكى الايطالى ، وبلاط خليفة آل عثمان فى الاستانة ، ثم بلاط ابن أخيه عباس حلمى الثانى ، خديوى مصر . أمدته بذخيرة من المعرفة ومكنته من التزود بنواح مختلفة من الثقافة . وأهلته لكى يسهم فى إنشاء الجامعة المصرية « الأهلية » . والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وفى أن يدعم الجمعية الجغرافية وغيرها من الهيئات العلمية .

وقد خيل الى الكثيرين من قراء الصحف أن المؤلفين الذين تنشر أخبار مقابلاتهم للملك لتقديم كتبهم إنما تتم كاجراء شكلى « روتينى » وأن ما يذكر عن أن الملك ناقش مؤلفا « تشرف » بتقديم كتاب وضعه فى « قانون العقوبات » أو فى الأمراض العصبية . . إنما هو نوع من الأخبار الصحفية التى تدس على الصحف لاظهار الملك بأنه واسع الاطلاع موسوعى الثقافة . ولكن حدث اليوم أننى التقيت بأحد أعضاء مؤتمر طبى عقد فى القاهرة ، وهو أستاذ الأمراض العصبية بجامعة باريس . وكان الملك قد استقبل بعض أعضاء ذلك المؤتمر . فبادرنى قائلا :

— لقد خرجت من عند ملككم منذ بضع ساعات ولكننى مازلت مأخوذا . . فلما استفسرت أخبرنى أنه ذهب للقاء الملك معتقدا ان المقابلة لن تدوم إلا بضع دقائق . ولكن الملك ـ وقد رأى أمامه احد اساتذة الأمراض العصبية ـ أخذ يحدثه عن « العقد » النفسية وأثرها على بعض الأمراض العصبية . وأشار الى بعض نظريات « فرويد » والى كتاب كان قد أصدره « الكاتب النمسوى » « سيتفانز زفايج » عن « فرويد » . ولمح تلميحا خفيفا الى كتاب كان قد أصدره الاستاذ الفرنسى الذى حظى بالمقابلة عارض فيه بعض نظريات « فرويد » قبل ذلك بنحو عشرة أعوام . وفاجأه الملك ـ أتنوى أن تعدل عن هذه المعارضة فى طبعة أخرى لكتابك أم انك لا تزال مصرا عليها ؟

واخذ الطبيب الفرنسى يجيل بصره بين الملك ومسيو « جايار » وزير فرنسا المفوض فى مصر . إلى أن أخرجه الملك من حيرته ، فأرسل من يحضر من مكتبة السراى نسخة من الطبعة الأولى من ذلك الكتاب الذى وضعه الطبيب الفرنسى . وهى الطبعة التى كان يخيل الى المؤلف ـ وقد نفدت ـ أنها إن وجدت فانما فى بعض مكتبات كليات الطب فى الجامعات الفرنسية !

وقد شاعت الصدفة أن التقى بعضو ايطالى فى نفس المؤتمر الطبى . صارحنى هو الاخر بأن الملك حادثه عندما استقبله عن كتب « لمبروزو »

علامة علم النفس الجنائى الايطالى الذى درسنا بعض نظرياته فى الاجرام أثناء دراستنا للقانون الجنائى ، وأشار الملك الى نظريات « لمبروزو » عن الرجل المجرم « والمرأة المجرمة » وما ذهب اليه من صلة بين تأثير الوراثة والبيئة وقسمات الوجه ، وبين أنواع الجرائم التى ترتكب !

وقد حدثنى أحد الشعراء المصريين من أصل تركى أنه كان مدعوا ذات ليلة منذ ثلاثين عاما ـ أى قبل أن يتولى الملك عرش سلطنة مصر ـ الى حفلة ساهرة أقامتها السفارة الروسية فى باريس بمناسبة عيد جلوس قيصر روسيا فذهب الشاعر محدثى الى تلك الحفلة مع سكرتير السفارة التركية بباريس ومع سيدة فرنسية كان زوجها يشغل منصبا كبيرا فى وزارة الخارجية الفرنسية . فلمحوا الأمير المصرى أحمد فؤاد جالسا يتحدث مع بعض رجال السلك السياسى ، وتبين الشاعر المصرى محدثى وصديقه سكرتير السفارة التركية أنهما أخطا باصطحاب تلك السيدة الفرنسية الى الحفلة دون أن يكون زوجها موجودا . واشتدت الحيرة بمحدثى المصرى ، فتظاهر بأنه لم يحضر الحفلة مع تلك السيدة الفرنسية ، وبأنه يشكو من ألم فى قدمه . وتباطأ فى سيره متبعدا عن سكرتير السفارة التركية لكى يبدو أن هذا الأخير هو الذى احضر السيدة الفرنسية . . وخيل اليه أن حيلته انطلت على الأمير فؤاد . فتقدم لتحيته . . . وانقضت ثلاثون عاما . وفى مقابلة منذ بضعة شهور . حظى فيها بتقديم نسخة من ديوان شعر له الى الملك . فوجىء الشاعر وهو يتأهب للانصراف بعد انتهاء المقابلة بالملك يقول له :

— لا تسرع . . أخشى إن أسرعت ان تؤلمك قدمك !

● ● ●

يونيو :

لا أدرى لماذا يختار الشعراء الشبان أن يخصونى بهذا الشعر الحزين . الباكى . الذى يشكو الهجر . واللوعة . والحسرة . . .

مأمون الشناوى شاعر لا شك أن شعره يؤهله لمستقبل مشرق فى ميدان الشعر الغنائى له طابع خاص يميزه عن يوسف بدروس . وعبد العزيز سلام اللذين سبق أن تحدثت عنهما فى هذه اليوميات . ولكنه ـ مثلهما ـ لا ينقطع عن الأنين !

تلقيت منه قصيدة عنوانها « الحرمان » يقول فيها لملهمته :

أضعت عمرى فى حلم وفى أمل يا ضيعتى بين امالى وأحلامى
ونام جفنك عن سهدى وعن ألمى ما بين نيران أحداسى وأوهامى

ولم تكد تنقضى أيام حتى أرسل لى قصيدة عنوانها « عتاب » لم يتردد فى أن يكشف عن أن ملهمته :

تعاتبنى والحق عليها وأقول لها الحق عليه
وتشوف دموعى بعينها وتقوللى ما تحن عليه
ورضيت بتعذيبها ليه وفرحة العذال فيه
ومهما أشوف أسية تعاتبنى والحق عليها

ولما نشرت القصيدتين أرسل لى قصيدة ثالثة . تنم عن ألم دفين . وشكوى مرة بل عذاب جراح قلب متمزق :

قرب لصوتى مسمعيك ودعهما قد أن للمظلوم أن يتظلما
أثخنت قلبى بالجراح فما أشتكى وفضحت أنت جراحه فتكتما
ألمى وحرمانى تحكم فيهما يا اسرى ما شئت أن تتحكما

أننى أوالى نشر هذا الشعر الحزين الباكى للشعراء الشبان رغم حيرتى من هذا الطابع الذى يسم ما ينظمونه من زجل أو قصيدة وهى الحيرة التى سجلتها عندما تحدثت فى هذه اليوميات عن شعر حسين شوقى . ويوسف بدروس . وعبد العزيز سلام وما يكشف هذا الشعر عنه من قلوب جريحة ! (١)

---

(١) لم تكد تنقضى بضعة أعوام حتى ذاعت شهرة مأمون الشناوى فى وضع الشعر الغنائى . فانشد شعره معظم المطربين والمطربات . كما غزر إنتاجه فلا تكاد تخلو قصة سينمائية من أغنية من نظمه . وقد عهدت اليه صحيفة « الجمهورية » بتحرير باب عنوانه « جراح قلب » يجيب فيه على أسئلة القراء والقارئات . . عنْ مشكل عاطفية .


● ابراهيم سلام ● حسين احمد شوقى ● يوسف بدروس

ولكن الى جانب هذا الشعر الذى يدور حول الصد والهجر ولوعة الشوق اجدنى مسوقا - امام ما توالى من اخبار عما يحدث فى القطر فلسطين - الى ان اسجل بضعة اسطر عن بطولة شعب هذا القطر الشقيق . . . وقد سبق منذ ثلاثة اعوام اى عام ١٩٣٣ - عقب بطش السلطات البريطانية بالفلسطينيين الذين هبوا يحتجون على وعد بلفور الذى صدر من وزير بريطانى باعطاء ارض لا يملكها الى شعب لا يستحقها . ان وصفت المذابح التى اجترات بريطانيا على ارتكابها بأنها « جرائم رهيبة ارتكبها الاستعمار البريطانى فى الربع الثانى من القرن العشرين ضد امة ضعيفة تطالب بحقها الطبيعى فى الحياة . . انها جرائم بشعة ارتكبت ضد شعب من اعرق شعوب العالم يفخر بارضه المقدسة ولم يفعل الا ان طالب بابسط الحقوق فكان جزاؤه رصاص المدافع والبنادق يخترق اجسام النساء والأطفال . . اننى لا املك إلا أن ارفع الصوت عاليا بوجوب أن يظهر المصريون جميعا عواطفهم القومية المشتركة نحو شعب شرقى شهيد « واليوم » وقد عادت المشكلة الفلسطينية الى الظهور بشكل أشد هولا . تتعرض فيه الالاف من الشيوخ والنساء والأطفال الى الهلاك تحت وابل الرصاص لا يسعنى الا ان أسجل أن « الشرف » البريطانى الذى ارتبط بوعد بلفور - كما ارتبط من قبل بأكثر من ستين وعدا بالجلاء عن مصر لم ينفذ واحدا منها - انما رضى ان يسيل على جوانبه الدم . . . دم الشهداء الفلسطينيين شهداء هذا الوعد المشؤوم !

* * *

يوليو :

عندما رأيت الليلة على ظهر الباخرة « الكوثر » التى تقلنا من الاسكندرية الى مارسيليا مدير الجامعة المصرية أحمد لطفى السيد باشا ينحنى فى رشاقة ليقبل أطراف أنابل السيدة الفاضلة قرينة

على ماهر باشا رئيس الوزراء المستقيل ـ وهو أحد العمداء السابقين لكلية الحقوق ـ ليحييها تحية المساء قبل انصرافها الى غرفتها وقد حملت كتابا فرنسيا ضخما عن الشاعر الألمانى « جيته » يتبعها زوجها ـ عندما رأيت ذلك احتشدت فى خيالى الذكريات . .

فى عام ١٩٠٠ أصدر المرحوم قاسم أمين بك المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية كتابه « تحرير المرأة » وقد تولت نشره « دار الترقى للطبع والنشر » التى كان يديرها أبى الذى اخبرنى أن عدد نسخ الطبعة الأولى لم يزد عن ألف ظلت فى السوق عدة أعوام قبل أن تنفد . وكان والد قرينة رئيس الوزراء المستقيل اذ ذاك مستشارا فى محكمة الاستئناف يجلس الى جانب مؤلف « تحرير المراة » وكان المستشارون ـ من زملاء المؤلف ـ يخالفونه فى ارائه الاجتماعية التى كانت تبدو إذ ذاك كانقلاب اجتماعى خطير الى حد ان بعض انصار المؤلف اصدروا جريدة اطلقوا عليها اسم « السفور » . . كان سفور المراة المصرية وخروجها الى الطريق بدون قناع يحجب وجهها حدث يستدعى الترويج له ! وكان والد قرينة رئيس الوزراء الذى تقله نفس الباخرة معنا معروفا بشدته المتناهية فى الدفاع عن وجهة نظره فعرفه المتقاضون بذلك . وكان مجرد ذكر اسمه يثير الرعب فى صدروهم .

وتلتف حولى على الباخرة فوجدت محمد طلعت حرب بك عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة التى تملك هذه الباخرة وتذكرت انه عندما صدر كتاب « تحرير المرأة » كان اسرع المعارضين لاراء مؤلفه فى اذاعة تلك المعارضة فذهب الى أبى وكلف نفس دار النشر التى أصدرت « تحرير المرأة » بنشر كتاب اسماه « الرد على تحرير المرأة » .

وأصبح الرجل الذى ناوا تحرير المرأة يدير عدة شركات مصرية تبدو فيها المصريات سافرات . . لا حجاب على الباخرة « كوثر » وغيرها من بواخر شركة مصر للملاحة البحرية . ولا سفور فى شركة مصر للتمثيل والسينما التى تتولى اخراج قصص سينمائية مصرية كما ان شركة مصر للغزل والنسيج تتولى انتاج ثياب المصريات ولكنها لا تنتج احجبة لوجوههن !

ليون . . . فى الطريق الى باريس . . . قرأت كتاب « عظمة وذل الحياة القضائية » للأستاذ ده مونرى وفى هذا الكتاب فصل عن اشتغال المحامين بالسياسة جدير بأن يسجل بعضه فى هذه اليوميات .

فمنذ نشأ النظام النيابى فى فرنسا والمحامون يحتلون مقاعد البرلمان ففى عام ١٧٨٩ كان عدد المحامين النواب مائتين وسبعة عشر محاميا من مجموع النواب وعددهم ستمائة . وبعضهم يزعم أنه ضحى فى سبيل اشتغاله بالسياسة بزبائن مكتب المحاماة . مع أن هذا المكتب لم يكن له وجود قط ! ولكن معظم المحامين الذين ينتخبون نوابا أو شيوخا يستمرون على مزاولة مهنتهم دون خشية اهمال واجبهم النيابى .

وقد كتب اميل ده سانت أويان فى عام ١٩١٠ يقول « ان المحامى السياسى يشق لنفسه فى مهنته طريقا خاصا ونفسية خاصة وطرازا خاصا . وقد بحث عن علاج للشكوى المرة من الجمع بين المحاماة وعضوية البرلمان فقرر « العلاج ؟ لا أرى الا علاجا حاسما واحدا . وهو تحريم الجمع بين العملين . فللمحامى أن يرشح نفسه ولكن لا يجوز له مزاولة المحاماة بعد انتخابه . فاذا صح أن تدهور الأخلاق فى الوسط القضائى يعود الى ما فى طبيعة الأخلاق السياسية من فساد فمن الأفضل أن تشطب أسماء المحامين الذين ينتخبون فى المجالس التشريعية أو البلدية . أو يحاولون أن يفوزوا بمقاعد فيها » ! وقد دعاد إلى فصل سنبلة القمح القضائية الطيبة من عشب الحياة السياسية السام ! . فان المحامى الشاب بدأ بتحريض العمال على أصحاب رؤوس الأموال فى مستهل حياته القضائية . فإذا أصبح رجلا من رجال السياسة دافع عن أصحاب رؤوس الأموال ضد العمال . وأخيرا إذا غدا محاميا كبيرا ناضجا حصر همه فى العمل لجمع رأس المال ، وقد وصف جورج كلارتى المحامى السياسى بأنه محام أخرس وفسر ذلك بأنه لا يعمل الا خفية فهو يزاول مهنته دائما فى جلسة سرية . وبصوت خافت ملتجئا الى التوسل والضغط والوعيد وعلى وجه العموم الى نفوذه كعضو فى الهيئة التشريعية بسبب عدم توافر الكفاءة الفعلية التى تؤهله للنجاح فى عمله كمحام .

وقد ذكر المؤلف أن النقيب « باربو » قال له ذات يوم ان المغامرة فى الحياة السياسية ستغريك يوما على الاندماج فيها . فاستمع الى نصيحتى . كن محاميا . مهما حدث لك . لأن فى تمسكك بهذه المهنة ابقاء على خلقك . ولكن اذا حدث أنك تسببت فى ترقية قاض فلا تترافع بعد أمامه قط لأنه سيثار من القضية التى تترافع فيها للذل الذى يمكن أن يشعر به كلما تذكر أنه رجاك أن تتوسط له فى الحصول على الترقية » !

ومع كل ذلك فهناك محامون ليسوا أعضاء فى الهيئة التشريعية ومع ذلك فان لهم نفوذا فى الحياة القضائية . فان هنرى روبير . الذى أخرج من السجن أجيالا متعاقبة من القتلة . استطاع أن يخرج من النسيان قضاتهم الذين طال صبرهم فى انتظار الترقية . وموريس بيرنار كان يطمئن اليه أعضاء النيابة أكثر من اطمئنانهم الى الأربعين من الوزراء السابقين المقيدين بجدول المحامين أمام محكمة باريس .

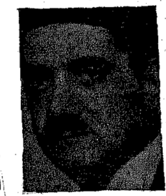
ولعل من أعجب ما تضمنه هذا الكتاب نصيحة تقدم بها المؤلف الى المحامين تحت التمرين اذ قال « أيها المحامون الناشئون الذين تحلمون بالسلطة المغالى فيه . أرجوكم أن تعدوا قوائم الطعام فى حفلات الاستقبال التى ستقيمونها بمنازلكم فى المستقبل بدلا من أن تعدوا برامجكم التى ستتقدمون بها الى الناخبين فى المعارك الانتخابية . ان مائدة الطعام تمهد السبيل الى كل شىء وستجذب لكم كل الناس . ان المستقبل فى الحياة « البورجوازية » يتقرر على المائدة . كل ما هو مطلوب منكم أن تتخيروا مدعويكم . . . عضو فى « الأكاديمى » . ودوقة . وضابط كبير من ضباط الجيش وأربعة من رجال القضاء اثنان من الشبان واثنان من الشيوخ . خمسة أو ستة زملاء من المحامين تختلف ظروف الواحد منهم عن ظروف الاخر بيئة ومكانة بقدر الامكان لكى يوجدوا حول رجال القضاء المدعوين جوا من الاعتزاز . وحولكم جوا من الشهرة الوهمية » ! ؟

اننى أسجل هذه الاراء بدون تعليق . قد يكون بعضها صحيحا . وقد ينطبق بعضها على الحياة القضائية والسياسية فى فرنسا دون مصر . كل ما أشعر به الان أن جهودا عديدة يجب بذلها فى مصر لخلق

الحياة الاجتماعية فى الوسط القضائى . الحياة التى يحس فيها القاضى وعضو النيابة والمحامى خارج دار المحكمة أنهم أبناء اسرة واحدة .

وكيل برلمانى فى أول حركة « دستورية »

أكتوبر :



يوسف أحمد الجندى المحامى . . . لمع اسمه هذا الاسبوع بمناسبة تعيينه وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية فى أول حركة « دستورية » لارساء نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين لدعم الحياة البرلمانية . وقد شملت هذه الحركة تعيين محمد صبرى أبو علم المحامى وكيلا برلمانيا لوزارة الحقانية (العدل) وعبد الفتاح الطويل المحامى وكيلا برلمانيا لشئون القصر

وقد تخرج يوسف الجندى فى مدرسة الحقوق عام ١٩١٥ وكان ترتيبه الثالث . وبعد أن اشتغل بالمحاماة فترة فكر فى أن يلتحق بوظائف النيابة العامة ، ولكن النائب العام اذ ذاك تذكر أن يوسف كان أحد الطلبة الذين تزعموا حركة إضراب وتظاهر ضد السلطان حسين كامل فلما استقبله تمهيدا لتعيينه وسأله عما اذا كان لايزال مصرا على الاشتغال بالسياسة لو تم تعيينه بالنيابة ، لم يستطع المحامى الشاب أن يقطع على نفسه عهدا بعدم الاشتغال السياسة . وعاد الى المحاماة . فى مركزى زفتى بالغربية وميت غمر ـ التى تواجهها على فرع دمياط ـ بالدقهلية .

ولما اندلعت الثورة المصرية عام ١٩١٩ تزعم المحامى يوسف الجندى أهل المنطقة . بل إنه ـ بعد انقطاع المواصلات مع القاهرة ـ أعلن استقلال تلك المنطقة وحررها من سلطة جيش الاحتلال البريطانى . وانتخبه أهلها رئيسا لهذه « الدويلة » المصرية . . ! وانتشرت الاشاعات فى أنحاء مصر بأن يوسف الجندى المحامى الشاب أصبح « امبراطورا « لزفتى » ! إلا أن السلطة العسكرية البريطانية أسرعت فاقتحمت زفتى بقواتها المسلحة ، واختفى يوسف الجندى فلم توفق تلك السلطة فى إلقاء القبض عليه . . .

وانتخب بعد ذلك نائبا عام ١٩٢٤ فى أول مجلس نواب لمصر بعد دستور ١٩٢٣ . فكان أول من اقترح إلغاء الوقف الأهلى . ولكن اقتراحه لم ترض عنه السراى الملكية . فالخاصة الملكية « تتنظر » على العديد من الأوقاف . ولم يشأ الزعيم سعد زغلول أن يدفع بمشروع يوسف الجندى المحامى لالغاء الوقف الى حد التصادم مع السراى . وطلب من يوسف ألا يصر عليه الى أن تحين الفرصة . وأن يلقى بكلمة يفهم منها عدم إصراره على طرح المشروع للمناقشة . إلا أنه عندما طلب اليه أن يتكلم أحس المحامى الشاب بأنه لا يستطيع أن يتراجع تماما عن موقف . فتوجه الى الزعيم . وصارحه بأنه سيعرض المشروع بالشكل الذى يرضى به ضميره . وأكبر الزعيم تلك النخوة فى المامى النائب الشاب . وسمح له بحرية التعبير عن رأيه . . وصعد يوسف الجندى فعلا على منبر مجلس النواب وعرض المشروع رغم شعوره بضخامة القوى التى تتكتل لمعارضته واجهاضه .

* * *

ومما يثير الاهتمام أن وكيل الوزارة البرلمانى الاخر محمد صبرى ابو علم المحامى من نفس الجيل . فهو خريج نفس مدرسة الحقوق (السلطانية) عام ١٩١٦ . وكان ترتيبه فيها العشرين . وقد وصفه زميل بأنه : « مالك لتصرفاته . ضابط لحركاته وسكناته . يعطى من ذات نفسه لكل شخص بمقدار . لا تفلت منه الأقوال . وإنما يزنها بميزان . ولا تطيش ارادته . فكأنه يقيس كلماته وخطواته بمسطرة . خطيب يعرف لكل موقف ما يناسبه من المقال . ويفهم نفسية سامعيه فيرسل حديثه الى قلوبهم دون وساطة من بهرج اللفظ أو حماس الانفعال » .

وكزميله يوسف الجندى . بدأ الاندماج فى الحركة الوطنية منذ عهد الدراسة بمدرسة الحقوق . واشترك فى اضراب طلبة تلك المدرسة عند زيارة السلطان حسين كامل لها فرفت منها وكان مفروضا أن يتخرج عام ١٩١٥ فتأخر إلى عام ١٩١٦ . واشتغل بالمحاماة وانتخب لعضوية

أول مجلس نواب مصرى . وظل - إلى جانب الشعب - يدافع عن حقوقه محاميا . وكاتبا . ورغم الخلاف السياسى بينه - كوفدى - وبين عبد العزيز فهمى باشا الذى كان قد خرج على الوفد وزعيمه . فان عبد العزيز فهمى لم يسعه - فى عهد وزارة اسماعيل صدقى باشا التى عطلت الدستور وطاردت الوفديين - أثناء نظر قضية سياسية تقدم صبرى أبو علم بمذكرة فيها الا أن يسجل فى محضر الجلسة أن تلك المذكرة نموذج لأداء المحامى الممتاز . .

أما الثالث عبد الفتاح الطويل المحامى الذى عين وكيلا برلمانيا لوزارة شئون القصر . هو الآخر من نفس جيل يوسف الجندى وصبرى أبو علم بل أنه من نفس دفعة الأخير عام ١٩١٦ وترتيبه فيها العاشر . وهو من ألمع محامى الاسكندرية ونائب عنها منذ بدء الحياة البرلمانية عقب دستور ١٩٢٣[1] .

ولقد استنى عبد الفتاح الطويل أثناء عمله فى المحاماة بالاسكندرية سنة غير عادية بالنسبة للمحاماة : فى مصر إذ اشترك مع ثلاثة محامين آخرين من محامى الثغر فى مكتب واحد هم الأساتذة مصطفى الخادم واسماعيل حمزة وعبد الحميد يوسف ولعلها المرة الأولى التى تشهد الأوساط القضائية المصرية فيها مكتب محاماة على نسق مكاتب المحامين الأمريكيين اشترك فى « ملكيته » أربعة محامين . . وقد نجحت التجربة وأقبل المتقاضون على هذا المكتب إلى أن قضت الظروف بعد ذلك بأن يستقل كل منهم بعمله فكانت سمعة عبد الفتاح الطويل بين أهل الاسكندرية إلى حد أن اسمه تردد كمرشح لمنصب مدير عام مجلس بلدى الاسكندرية ولكن فضل الاستمرار فى المحاماة واختير نقيبا لمحامى الاسكندرية ولا شك انه قد روعى فى اختياره وكيلا برلمانيا اعتبار المواءمة بين اتجاه القصر القديم للاستئثار بالسلطة فى كل ما يتصل

---

(١) تالق يوسف الجندى بعد ذلك بسنوات كزعيم للمعارضة فى مجلس الشيوخ إلى جانب عمله فى المحاماة . كما ان صبرى أبو علم باشا اختير وزيرا للعدل فى الوزارة التى شكلت بعد بضعة أعوام اما عبد الفتاح الطويل باشا فقد شغل عدة مناصب وزارية . منها وزارة العدل .

بشئون القصر والرغبة فى ارساء دعائم الحكم الدستورى الكفيل بأن تكون للبرلمان ـ والحكومة المنبثقة منه ـ كامل السلطة فى وضع ميزانية الدولة ومراقبتها بما فيها ميزانية القصر . .

بمناسبة توقيع معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا التى استردت مصر بها قسطا من سيادتها بدأ تفكير المحامين الشباب فى وضع برامج الاصلاح العام التى تغطى ما أهملته العهود السابقة . وقد طلبت من الزميل محمد شوكت التونى المحامى أن يضع خطوطا خارجية لما اتفقنا على المناداة به كشبه برنامج وافسحت له افتتاحية « الجامعة » فكتب :

وزارة الصحة كانت قائمة على اعتبار الناس فى مصر ماشية ودوابا . واعتبار المستشفيات « شفخانات » . كما أن الأطباء الذين فى المراكز يحتاجون إلى رقابة . والقرى فى حاجة إلى عناية صحية كى توجد شعبا قويا صحيحا تخرج من صلبه جيشا يحمى البلاد . وشبابا مثقفا . وعمالا أشداء ، وزارة الحقانية (العدل) تحتاج إلى اصلاح شامل بتوحيد جهات القضاء . والغاء المحاكم الشرعية . والمحاكم المختلطة . واصلاح القوانين المدنية والجنائية والشرعية بما يناسب حالة البلاد

وزارة الدفاع الوطنى تحتاج إلى تكوين قوات برية وبحرية وجوية وإلى قادة وضباط يدركون عظم ما القى على أكتافهم من مسئوليات جسيمة ولا يحقق لنا هذا الا جعل الخدمة العسكرية اجبارية ان فرض الخدمة العسكرية على كل مصرى جدير بأن يخلق من مصر بلدا قويا يخلفه جيل أقوى . . لابد من نشوء هذه الروح العسكرية حتى نقف على سيقاننا . ونواجه أعداءنا [1] .

(١) انتخب محمد شوكت التونى المحامى بعد ذلك عضوا فى مجلس النواب وأصدر بعد ذلك عدة كتب سياسية أما « الاحلام » التى كان يردد شباب المحامين ذكرها منذ عام ١٩٣٦ فقد تحقق معظمها . . الغيت المحاكم المختلطة بالتطبيق لمعاهدة مونترو التى عقدت عام ١٩٣٧ وتقرر فيها الغاء الامتيازات الاجنبية . والغيت المحاكم الشرعية . كما الغيت المجالس الحسبية وانتقل اختصاصها إلى دوائر حسبية فى المحاكم العادية . واصبحت الخدمة العسكرية فرضا على كل مصرى . وحصلت وزارة الدفاع على اكبر قدر من الاهتمام من جميع الحكومات المصرية .

أزمة المعلمين العاطلين !

نوفمبر :

تضمن خطاب العرش خاصة بتخفيف أزمة المتعلمين العاطلين . فاعلنت الحكومة فيه أنه تقرر رفع النسبة المحددة للموظفين المصريين فى الشركات المساهمة من ٢٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ من مجموع موظفى كل شركة . كما تقرر اشتراط نص خاص يحتم على هذه الشركات أن تستخدم من العمال المصريين مالا يقل عن ٩٠ ٪ من مجموع عمالها . . وتقوم الحكومة بمرابقة تنفيذ هذه الاشتراطات عن كثب وفرض شرط جزائى فى حالة عدم التنفيذ . .

وقد وجدتها فرصة سانحة للدفاع عن لغة البلاد . اللغة العربية . والمطالبة بوجوب استخدامها فى مراسلات ووثاق الشركات الأجنبية . فذكرت فى افتتاحية « الجامعة » ان هناك حجة عتيقة تلجأ اليها الشركات الأجنبية فى مصر كلما تقدمت اليها الحكومات المصرية بطلب فتح أبواب العمل للشبان المصريين المتعلمين . تلك هى ضعفهم فى اللغات الأجنبية . وهى حجة لها ظاهر خادع من الوجاهة . ولكن الحكومة المصرية تستطيع دائما ارغام تلك الشركات التى تعمل فى مصر بعد أن تصدر بتاسيسها مراسيم مصرية وتجنى أرباحها من مصر على أن تضع اللغة العربية فى وضعها المحترم إلى جانب لغة الدولة الأجنبية التى ينتسب اليها مؤسسو تلك الشركات أو اعضاء مجالس إدارتها . فلم يسعنى الا أن أذكر أن : الوزراء المصريين السابقين الذين يتقاضون مكافات ضخمة لقاء الجلوس بضع دقائق اثناء انعقاد جلسات مجالس الادارة . يخيل اليهم أن عملهم هو تغليب وجهة النظر الأجنبية على مصالح المصريين . مع أن الفكرة فى تعيينهم أصلا هى مراقبة المصلحة الوطنية المصرية والحرص عليها خشية ان تضيعها مطامع رؤوس الأموال الأجنبية [1] .

---

(١) تكررت الصيحات بعد ذلك مطالبة بتحتيم استخدام اللغة العربية فى مراسلات ووثائق الشركات الأجنبية العاملة بمصر إلى أن صدر القانون الذى قضى بذلك فى عام ١٩٤٢ .

غادة الكاميليا !

ديسمبر :

تعرض بدار الاوبرا ترجمتى العربية لمسرحية « سافو » عن القصة التى كتبها « الفونس دوديه » واقتبست للمسرح فيما بعد . .

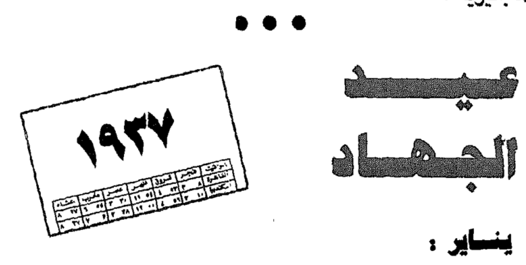
شىء يثير العجب ! ان من أنجح قصص الحب التى صدرت فى أوائل هذا القرن وأعيد طبعها عشرات المرات . وترجمت إلى معظم لغات العالم ومنها اللغة العربية . واقتبست للمسرح والسينما . بل واخرجت سينمئيا مرات عديدة . تولى الاخراج مخرجون مختلفون ولعب أدوار البطولة ممثلون مختلفون ـ من أنجح تلك القصص قصة « غادة الكاميليا » التى وضعها الكسندر دوماس الأبن . وقصة « سافو » التى وضعها الفونس دوديه . بطل القصة الأولى « ارمان دوفال » طالب بكلية الحقوق بجامعة باريس . أحبته « مرجريت جوتييه » وبطل القصة الأخرى « جان جوسان » حديث التخرج من نفس كلية الحقوق أحبته « فانى لوجدان » . وقد صور المؤلفان أروع مواقف الحب « الرومانتيكية » فى القصتين . وضحت كل من بطلتيها حياتها فى سبيل اسعاد من أحبت . .

لماذا طلبة كليات الحقوق وخريجوها بالذات ! ؟

كانت « غادة الكاميليا » قد حظيت باهتمام الأدباء فى مصر . فصاغ مصطفى لطفى المنفلوطى ترجمة فؤاد كمال لها بأسلوبه الرشيق . وترجمها الدكتور أحمد زكى باسم « ذات الكاميليا » . كما ترجم محمود عزى المسرحية وقدمها لفرقة رمسيس واقتبست القصة سينمئيا و « مصرت » وعرضت فى جميع الدول العربية . وقصة « سافو » هى الأخرى حظيت بأكبر قدر من اهتمام الأدباء فى مصر . . لخصها الدكتور طه حسين لمجلة الهلال عام ١٩٢٤ . وقد أغرانى هذا التلخيص على أن أترجم المسرحية إلى العربية وان أبيع الترجمة إلى فرقة رمسيس عام ١٩٢٦ عندما كنت طالبا بالسنة الثانية بكلية الحقوق . كا:

مفروضا أن تلعب السيدة « روز اليوسف » دور « فانى لوجران » كما لعبت من قبل دور « مرجريت جوتييه » ولكن صلتها انقطعت بفرقة رمسيس . وانقضت عشرة أعوام . فلم يعد يوسف وهبى صالحا لكى يؤدى دور حديث التخرج من كلية الحقوق كما أدى من قبل دور طالب الحقوق فى « غادة الكاميليا » ولذلك أذن لى أن أقدم ترجمتى إلى الفرقة القومية . وقد أغرت قصة « سافو » الزميل أحمد الصاوى محمد فترجمها منذ بضعة أعوام ونشرها تباعا فى إحدى المجلات قبل أن تصدر « مجلتى » . كما ترجمها عمر عبد العزيز أمين إلى العربية عن الترجمة الانجليزية ! ؟

● ● ●



ينـاير :

قرر مجلس الوزراء فى الأسبوع الأسبق اعتبار يوم ١٣ نوفمبر عيدا للجهاد . احتفالا بذكرى اليوم الذى ذهب فيه سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى إلى ممثل بريطانيا فى مصر ليطالبوا بحق الشعب المصرى فى الاستقلال . ذكرى الضحايا التى سالت دماؤها بعد أن أنفجر المصريون وطنية . وفداء ولكن بقى بعد ذلك واجب آخر نحو تسجيل الذكريات الوطنية المشرفة . وأجب تقرير الحقائق التاريخية على وضعها الصحيح دون جبن أو رياء كما اعتاد مؤلفو كتب التاريخ التى قررت على تلاميذ المدارس أيام تحكم دانلوب فى سياسة مصر التربوية . السياسة التى وصل التردى الخلقى بمؤلفيها إلى حد استبعاد الأعوام التى شهدت غزو الانجليز لمصر . وكفاح أحمد عرابى

لصد غزواتهم . . ان النشء الجديد يجب أن يعرف الحقائق ناصعة سافرة . صريحة . عن أسباب غزو الانجليز لمصر . وعن ديون مصر . المسئول عنها . والمتسبب فيها . عن عهود اسماعيل وتوفيق وعباس الثانى . كما يجب أن يكتب تاريخ المقاومة المصرية للاحتلال البريطانى بأسلوب يذكر الوطنية فى نفوس رجال الغد . يجب أن تذكر مالطة . وسيشيل . وجبل طارق حيث نفى زعماؤنا . يجب أن تفرد لذلك فصول خاصة فى كتب التربية الوطنية التى ما زالت فوضى . خيل إلى بعض وزراء المعارف ذات مرة أنه يكفى لتاليفها أن يكون واضعها من حملة دكتوراة القانون يعرف الكثير عن القانون الادارى ولائحة الجبانات ! كتب التربية الوطنية هى الأساس الذى يتيح لمصر جيشا مصريا يؤمن برسالة وطنية . فداء من اجل الوطن . عقيدة راسخة بأن التضحيات التى بذلها الزعماء فى الماضى القريب يجب أن تتلوها تضحيات أخرى . اضخم . وأروع . لن يقوم بها الا جيل جديد تربى تربية وطنية . .

• • •

أباطرة توزيع الصحف

مارس :

على حسن الفهلوى . ماهر حسن فراج . سطوحى عبد الله . سيد خضير هؤلاء هم اباطرة توزيع الصحف والمجلات فى مصر كلها . وقد وزعوا مناطق النفوذ بينهم . فاختص الأول على حسن الفهلوى بالقاهرة وجزء من الوجه البحرى . واختص الثانى بالاسكندرية وجزء آخر من الوجه البحرى . كما اختص الثالث بالوجه القبلى أما الرابع فهو متعهد الصحف والمجلات التى تصدر بلغات اجنبية فى مصر . فرنسية او انجليزية أو يونانية . او ايطالية . أو ارمنية . عقد الأربعة شبه حلف بينهم . لا يعتدى أحدهم على منطقة نفوذ الآخر . وانقضت اعوام عديدة على « احتكارهم » لمهمة التوزيع . وقد لا يحس القراء بخطورة هذه المهمة . واثرها البالغ على الصحافة فى مصر . سياسية . أو أدبية .

أو فنية . إذ لايكاد هؤلاء القراء تقع أبصارهم على أسمائهم إلا منزوية في ركن ما من الصحيفة أو المجلة وبجانبها ما يشير إلى أنهم متعهدو توزيعها . ولكنهم في الواقع - رغم أنهم لم ينالوا أى قدر من التعليم أو المعرفة ورغم أنهم يمارسون مهمة التوزيع بأسلوب بدائى - يتحكمون في أقدار الصحف والمجلات في مدى انتشارها . في صلة كبار كتابها ومحرريها وبينهم ألمع الأسماء - بقرائهم . في موارد الصحيفة أو المجلة من البيع . في الاعلانات وهي وثيقة الصلة بمدى الانتشار

وهؤلاء « المتعهدون » يقابلون بكل ترحاب في إدارات الصحف والمجلات رغم ثقة رؤساء التحرير بأن أحدا من هؤلاء المتعهدين الأباطرة لا يستطيع أن يقدر ما بذل في الصحيفة من جهد تحريرى . أو أن يقوم اتجاه سياستها . أو أن يزن ما تنشره المجلة من دراسات أو أبحاث أو قصص . . هم لا يستطيعون قراءة ما يتعهدون بتوزيعه . ولكنهم - مع ذلك - لسيطرتهم على شبكة واسعة من « المعلمين » الذين يساعدونهم في أحياء العواصم والبنادر . ومن أتباع هؤلاء « المعلمين » في المراكز والمدن الصغيرة الذين يتحكمون بدورهم في باعة الصحف - يستطيعون أن يؤثروا تأثيرا رهيبا على التوزيع . . فهناك عوامل شتى تؤثر على هذا التوزيع . صعودا . أو هبوطا . . نزول الصحيفة أو المجلة إلى السوق في الموعد المحدد لها . طريقة النداء على الصحيفة أو المجلة . والترويج لها أثناء النداء عليها بذكر اسم كاتب له مكانة شعبية خاصة يشترك في تحريرها . وتكرار النداء عليها بصوت يختلف علوا . وانخفاضا طبقا لتعليمات المتعهد . ابراز الصحيفة أو المجلة عند عرضها على يد البائع . أو اخفاؤها خلف غيرها مما يراد الترويج له . بل أحيانا تركها تحت مقاعد المقاهى « البلدية » التى يمكلها بعض هؤلاء المتعهدين ويتخذونها « إدارات » للتوزيع ! أو ترك كميات كبيرة من أعدادها تحت تلك المقاعد دون عرضها للبيع حتى يحين موعد المحاسبة عن الكمية التى تم بيعها . فتعاد تلك الكميات بربطتها إلى إدارة الصحيفة أو المجلة . وهذه

الكميات المعادة هى التى تسمى فى الاصطلاح الصحفى « المرتجع » . أى أعداد الصحيفة أو المجلة التى عرضت للبيع ولم يتم بيعها . وبالتالى لا يتم المحاسبة عليها . وإنما تعاد لكى تباع بالاقة أو الطن لتجار تخصصوا فى شرائها لبيعها بالتالى لأصحاب الحوانيت الذين فى حاجة إلى أوراق لف لما يبيعونه من مأكولات ! و « المرتجع » . هو الشبح المخيف الذى يرهب صحفيى مصر . كبارهم وصغارهم ! انه ـ رضوا أو كرهوا ـ المقياس الذى يبت فى مدى استجابة القراء لهم .

تواردت هذه الخواطر على عندما وكلنى سطوحى عبد الله متعهد الوجه القبلى فى نزاع هام تحدثت عنه الصحف بينه وبين الأستاذ محمد توفيق دياب صاحب ورئيس تحرير صحيفة « الجهاد » معروض على قضاء الأمور المستعجلة . .

وقد كشفت هذه القضية عن محنة يجتازها صحفى مصرى كبير . فقد ظل محمد توفيق دياب أعواما عديدة لسانا من ألسنة الوفد المصرى . يدافع عن سياسته بحرارة وحماسة . عرف بهما أسلوبه الخطابى . وكانت « الجهاد » أروج الصحف الوفدية الصباحية إلى أن صدرت صحيفة « المصرى » التى أصدرها الأساتذة محمود أبو الفتح وكريم ثابت . ومحمد التابعى . يومية صباحية . فاثر صدروها على توزيع « الجهاد » التى كانت ـ استنادا إلى انتشارها السابق ـ قد توسعت فاشترت آلات طباعة بمبالغ ضخمة .وطلب محرر « الجهاد » من سكرتير عام الوفد أن يبذل نفوذه لدى أصحاب « المصرى » أن يصدرها مسائية حتى يخلو الجو صباحا لـ « الجهاد » ولكن سكرتير الوفد اعتذر عن عدم القيام بهذه الوساطة وبدأ توزيع « الجهاد » يهوى أمام منافسة « المصرى » التى دعمت مكانتها فى السوق بأسلوب صحفى مبتكر . .

وتراكمت الديون على « الجهاد » . وأوقع الدائنون حجوزا تحت يد شركة الاعلانات الشرقية التى تحتكر إعلانات « الجهاد » أى أن هذه الشركة أصبحت ملزمة بالامتناع عن سداد قيمة هذه الاعلانات إلى الصحيفة واحتجازها لحساب الدائنين . . كما أن أحد تجار ورق

الصحف ـ وهو من كبار الدائنين ـ قد عين مندوبا مقيما له فى « الجهاد » للمعاونة فى إدارتها المالية ضمانا لدينه وديون غيره . .

وفوجىء القراء أخيرا بمحرر « الجهاد » يعلن أنه قد نزل عليه الوحى بمعارضة الوفد فى سياسته وأنه يشعر بأنه يحمل رسالة جديدة بهذه المعارضة . .

وتحولت « الجهاد » تحولا تاما من جانب التأييد المطلق إلى جانب المعارضة العنيفة . . وتناقلت الأوساط الصحفية هذا التحول بالتعليق . وتعددت الأسباب التى يعزى اليها هذا التحول . من اقتناع برسالة المعارضة الجديدة إلى ضجر من موقف الحياد الذى يقفه الحزب الذى ينطلق بلسانه بينه وبين « المصرى » وهى الأخرى تنطلق بلسان نفس الحزب . رغم أسبقية « الجهاد » . ولكن هناك من يذهب إلى أن الأرجح أن تحول « الجهاد » إنما يعود إلى فكرة أشار بها البعض على صاحبه . وهى أنه إذا وقفت الصحيفة موقفا معارضا فانها ستتغلب على محنة هبوط التوزيع هبوطا رهيبا . .

ولعل فى أوراق القضية المعروضةعلى قاضى الأمور المستعجلة ما يرجع هذا التفسير فان « الجهاد » ـ التى قطعت صلتها بسطوحى عبد الله وعهدت بتوزيعها إلى قسم التوزيع بصحيفة « الأهرام » كان قد هبط توزيعها إلى حد ان ايراد البيع أصبح لا يتجاوز يوميا مبلغا يعد بالقروش . .

محنة ولا شك . . فقد شهد صاحب « الجهاد » من قبل مجدا صحفيا لم يشهده الكثيرون . وكانت أصوات باعة الصحف تنبح وهى تنادى على صحيفته بصوت هاتف . . مقرونة باسمه . .

أما الآن فلا يعلم إلا الله مصير هذه الصحيفة المعارضة . . أنه مصير سوف ينبئنا عنه « المعلمون » فى المقاهى البلدية . . وهم يحصون « المرتجع » قبل إعادته إلى إدارة الصحيفة !

محنة توزيع الصحف فى مصر فى شكل قضية أمام القضاء المستعجل !

إلغــاء الامتيــازات الأجنبيـة

مــايو :

وقعت فى مونترو بسويسرا معاهدة بين مصر وأربع عشرة دولة اجنبية من الدول المتمعة بالامتيازات تقضى بالغاء هذه الامتيازات التى ورثناها عن تركيا وبان تسترد مصر ـ بعد فترة انتقال إلى عام ١٩٤٩ ـ كامل سيادتها التشريعية والقضائية على أراضيها . .

ترى ما هو شعور الأجيال القادمة من المصريين بهول ما عانيناه من تلك الامتيازات ؟

ما هو شعور أجيال المستقبل بذل الطوق الذى كان يعوق عنق كل حاكم مصرى عن الحركة بحرية وطنه ؟

اسوف يذكر ابناؤنا واحفادنا ذل القيد الذى كان يحرم قضاءنا الوطنى من أن يخضع الأجانب « الممتازين » لسلطته على قدم المساواة مع المصريين ؟

هل يتاح لمن يخلفنا من مواطنينا . أن يقراوا ما كنا نكتبه كلما استبد بنا القهر والسخط . والتمرد على هذا الوضع الذى يسلب قضاءنا حقا بديهيا يتمتع به قضاء كل دول العالم . رمزا لكرامة الوطن واستقلاله ؟

ان صرخاتنا تدوى بأن هذه الامتيازات الأجنبية حجر على أهلية القضاء المصرى للفصل فى قضايا الأجانب . وهو حجر بغيض كريه وكان الجهاد لالغائها معركة رهيبة . فقد قاومت إحدى الدول العظمى مقاومة شرسة للنص على حرمان الحكومة المصرية من حقها فى تعيين نسبة معينة من المصريين فى الشركات التى تزاول نشاطها فى مصر ! ويدر عليها المصريون الخير الوفير . وهى شركات تستعمر . وتستغل . وتثرى من صب دماء المصريين سبائك من الذهب سرعان ما تخرج من مصر لتصهر فى بنوك الخارج ! وتتحذ طريقها إلى جيوب اصحاب الاسهم والمديرين وكبار الموظفين من الأجانب . دون أن يتمكن المشروع المصرى من فرض ضريبة . أو أن يقدم إلى القضاء المصرى مجرما

أجنبيا ارتكب تزيرا . أو اختلاسا . أو نصبا . أو حتى قتلا مع سبق اصرار وترصد !

اننى أؤمن بأن الغاء الامتيازات الأجنبية بما يتضمنه من الغاء المحاكم المختلفة . وهى محاكم أغلبية قضاتها من الأجانب . المرافعات أمامها بلغات أجنبية والنيابة العامة المختلطة . وعلى رأسها نائب عام أجنبى . والمحاكم القنصلية . وهى محاكم تعقد جلساتها داخل القنصليات وتطبق كل منها قانون الدولة التى تتبعها وتستأنف أحكامها أمام محاكم تلك الدولة فى الخارج . وبما يتضمنه من استرداد المشروع المصرى لحقه فى فرض الضرائب على الأجانب . وهوالحق الذى نتج عن حرمان المشروع منه تحرجه عن فرض ضرائب تستدعى الحاجة الماسة فرضها تفاديا لارهاق المصرى بأعباء ضريبية لا يملك فرضها على الأجنبى لأنه ممتاز ! ـ معاهدة مونترو هذه حققت كل هذا التطور القضائى والتشريعى . .

أربعة اسماء يجب أن تذكرها الأجيال المقبلة . تولت مهمة الكفاح فى سبيل الغاء الامتيازات الأجنبية . اسماء أربعة من رجال القانون : بينهم أثنان من المحامين مصطفى النحاس . وأحمد ماهر . مكرم عبيد . وعبد الحميد بدوى . فريق متكامل . أنجز عملا رائعا . أثناء انعقاد مؤتمر مونترو . أنها نقطة تحول وطنية فى تاريخ مصر لن تظهر آثارها الضخمة الا بعد سنوات . . ربما بعد أن يصبح هؤلاء الأربعة ذكرى من ذكريات هذا التاريخ . .

● ● ●



أغسطس :

بوادبست . . فى الطريق إلى برلين . .

عدت إلى فندق « رويال » بشارع اليزابيث منذ برهة أحاول النوم فلا أفلح . لا أكاد أصدق ما رايت وما سمعت الليلية . .

قضيت السهرة فى ملهى « باريزيان جريل » بجزيرة مرجريت » التى تتوسط نهر الدانوب . هو بلا شك من أفخم ملاهى العالم ، لم أكد اجلس إلى جانب إحدى الموائد القريبة من حلقة الرقص وأدير بصرى أتفحص من حولى حتى دهشت . فانني رأيت فى إحدى المقاصير وجه فتاة لم يكد يقع بصرى عليها حتى أيقنت أننى رأيتها من قبل . فلما عدت أشخص اليها تذكرت . . كانت هى بعينها « م . و » الراقصة الانجليزية ذات الشعر الأحمر التى التقيت بها فى باريس صيف العام الماضى . قدمها الى ملاكم مصرى نال بعض بطولات رياضية شجعته على السفر إلى أوروبا فاقام له بعض المنظمين مباريات عديدة مع الملاكمين الانجليز فى لندن وفى غيرها . ونشرت الصحف الانجليزية صوره فى أبوابها الرياضية . وهو شاب وسيم . مهيب الطول . فلم يلبث أن أصبح محل اعجاب الكثيرات من الفتيات الانجليزيات فى بعض الأوساط . واحبته أحداهن فارتبط معها بعلاقة دامت بضعة شهور . ثم عاد إلى باريس ليقوم ببعض مباريات مع ملاكمين فرنسيين . ولما طالت غيبته ارسلت اليه الفتاة الانجليزية بضع رسائل لم يجب عليها . واتضح أنها كانت قد افهمت أسرتها أنه خطيبها . وأنه نكث بوعده وغادر انجلترا هربا من الوفاء به . ففوجىء ذات يوم بقدوم شقيقة تلك الفتاة إلى باريس ، قدمت خصيصا لتستحثه على التزوج من شقيقتها الصغرى . أو تثأر لها منه !

حكى لى صديقى الملاكم هذه القصة فى حديقة فندق « شاتوبريان بالزاك » بشارع بالزاك فى حى « الشانزيليزيه » بباريس ذات يوم من أيام شهر يونيو من العام الماضى . وكان مضطربا يلتمس مشورة المحامى فسألته :

— أوعدتها بالزواج ؟

— فأجاب :

— أبدا . ولكن يبدو انها توهمت ذلك بعد أن طالت صداقتنا .

— هل انت على استعداد للتزوج منها ؟

— لا . إننى مصمم على ألا اتزوج إلا بمصرية . فقد سافرت إلى أمريكا وعشت فى انجلترا وفرنسا . وانا أعرف ان الأجنبية لن تسعد إذا عاشت مع أسرتى ، كما أننى لن أسعد معها . . وتوالت على ذاكرتى خواطر لقاء العام الماضى فى باريس . .

بعد قليل أقبلت الشقيقة التى غادرت انجلترا لتعود لأختها بزوجها أو لتدعها تسمع خبر الثأر منه ! كانت فتاة فاتنة الجمال ، حمراء الشعر عصبية المزاج على خلاف الانجليزيات . فقدمها إلى صديقى الملاكم . . وتحدثنا على انفراد فى الموضوع الذى قدمت من أجله . وفهمت منها أنها يخل اليها أن زواج الملاكم المصرى بشقيقتها أبدى لا يمكن فصم عراه . فقلت لها وقد تأثرت من الدموع التى ترقرقت فى عينيها . .

— ان الزواج الذى تنشدينه سيعقد فى القنصلية المصرية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية التى يدين بها الزوج وهى شريعة الدولة الاسلامية التى ستكتسب شقيقتك جنسيتها بمجرد الزواج . ولذلك أجد من واجبى ـ لمصلحة شقيقتك قبل غيرها ـ أن أخبرك بأن هذا المصرى إذا تزوج من شقيقتك وهو شاعر بأن هذا الزواج مفروض عليه فرضا . أو إذا تبين أن هذا الزواج سيثير فى وجهه متاعب بعد عودته إلى مصر فانه يستطيع ـ فى أى وقت يشاء ـ أن يستعمل حقه فى تطليق شقيقتك . .

ولما استفسرت منى عن ذلك أوجزت لها حقوق الزوج فى مصر فاقتنعت الانجليزية ذات الشعر الأحمر وشكرت لى نصيحتى . ثم تناولت معنا العشاء فى الفندق . .

وعلمت بعد أيام أنها اشتغلت فى ملهى « الفولى برجير » المعروف بباريس فى عمل ثانوى كمكملة لمجوعة الراقصات لقاء أجر تافه . . وعدت إلى مصر فلم أسمع بعدئذ شيئا عنها إلى أن رايتها فى ملهى « باريزيان جريل » ببودابست . .

واستدعيت مدير الملهى وسألته عنها ، فأخبرنى أنها نجم الملهى المجرى الكبير . وأنها تتقاضى أجرا ضخما . وأن نجاحها أغرى صاحب الملهى على مد عقدها إلى آخر سبتمبر . .

ولما دعوتها لتناول العشاء معى علمت منها أنها مرتاحة إلى عملها الفنى . وأن اشتغالها بملهى « الفولى بيرجير » بباريس هو الذى مهد لها سبيل المجد والشهرة . وسألتنى عن صديقى الملاكم ، فتنبهت إذ ذاك وسألتها بدورى عن شقيقتها ، وسرنى أن أعلم أنها تزوجت . . عجبا !

لو أن هذه الفتاة الانجليزية العصبية المزاج قد نفذت ما غادرت

وطنها معتزمة أن تفعله وهو الثأر من الملاكم المصرى لكان مقرها الآن مكانا آخرا غير ذلك الملهى الفخم الذى تنعكس أنواره على مياه الدانوب . ولارتدت غير ذلك الثوب الأزرق الجميل الذى أسفر عن قسمات جسمها الرائع وهى تنساب فى رشاقة فاتنة راقصة على موسيقى « الدانوب الأزرق » . .

• • •



وكان المتهم معترفا !

يونيو :

يقول النقيب الفرنسى هنرى روبير : « كل جملة لا فائدة منها يقولها المحامى أثناء المرافعة تهدد مصلحة الموكل بالخطر » . .

كنت قد قرأت ما كتبته « دائرة معارف لاروس » عن هنرى روبير قبل أن أذهب أمس إلى محكمة جنايات مصر للمرافعة عن متهم أنتدبت للحضور عنه وقد قدم إلى تلك المحكمة لأنه « سرق الحمام المبين بالمحضر حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه بثمانى عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات وتبديد آخرها بالاشغال الشاقة سنتين » . .

قرأت ملف القضية . . كان المتهم معترفا . وكان يؤيد هذا الاعتراف ماض حافل . ثمانى سوابق فى جرائم مماثلة . . معظمها سرقة طيور داجنة !

وخطر لى أن أذهب إلى المحكمة وأن أكتفى بطلب استعمال الرأفة . أليس المتهم معترفا ؟ أليست سوابقه شاهدة على ذلك ؟ ثم . . أليست القضية انتدابا سخرت للمرافعة فيها بطريق « المساعدة القضائية » سخرت وحدى . لأن المستشارين الثلاثة الذين يكونون دائرة الجنايات وعضو النيابة الذى سيؤيد الاتهام . وكاتب الجلسة . والمحضر والحاجب وجنود البوليس الذين يحافظون على النظام - جميعهم يتقاضون عن عملهم أجرا من الدولة . بل حتى المتهم نفسه المحبوس

احتياطيا على ذمة القضية يكلف الدولة أكله وثوبه . الوحيد الذى يؤدى واجبه فى هذه القضية دون أجر هو المحامى المنتدب . . أنا !

ولكنى لم أكد ادخل إلى قاعة الجلسة . وأسال عن المتهم فى قفص المتهمين . ثم أتبينه متوسط العمر . شاحب اللون تبدو على قسماته آثار فاقة مزمنة . وترتجف أهدابه على عينيه أطفأ الجوع الطويل وميضهما حتى شعرت بعطف خفى عليه . .

وتحدثت إلى المتهم قليلا عن حياته فعلمت أنه منذ أدين فى جرائمه الأولى أصبح لا يستطيع الحصول على عمل لأن كل جهة كان يتقدم اليها طالبا الالتحاق بخدمتها كانت تحتم الحصول على « شهادة خلو من السوابق » . . وهى شهادة لم يكن فى وسعه أن يقدمها !

وتذكرت اننى أحمل معى احصائيات رسمية عن مستوى المعيشة فى مصر . وعن التعليم . والسجون . جمعتها لاعداد برنامج لحزب سياسى مصرى جديد سامهد له باصدار كتاب أنوى أن أجعل عنوانه « مصر الغد تحت حكم الشباب » [1] . احصائيات لا علاقة لها بموضوع القضية ولكننى مع ذلك وجدتنى مسوقا ـ رغما عنى ـ إلى أن أذكر المستشارين بأنهم قبل أن يكونوا قضاة فهم مصريون يحسون بالام مواطنيهم وبما تفتقر اليه الأنظمة الاجتماعية من اصلاح وأن آخر احصاء رسمى يدل على أن ٩٠٢٦٨٠ مصريا ومصرية يتلقون العلم فى المدارس المختلفة أى نحو مليون بينما هذا الاحصاء يدل على أن السجون المصرية قد تلقت فى العالم الأسبق ١٣١٦٣٨ من المصريين قضت المحاكم الجنائية بادانتهم ، وأن علماء الاجرام يجمعون على أن هناك نوعا معينا من الجرائم تدل كثرة اقترافه فى بيئة معينة على مستوى المعيشة فيها ولا شك أن جرائم السرقة بانواعها والاختلاس وان ارتكبت فى بعض الأحيان لتأصل الاجرام فى مقترفيها الذين قد يولدون مجرمين ـ كما يذهب علماء الاجرام ـ الا انها ترتكب فى كثير

---

(١) صدر هذا الكتاب فى يونيو سنة ١٩٣٩ .

من الأحيان بدافع الحاجة ، أو الحرمان ، أو سد سبل الرزق فى وجه المتهم . .

فماذا يعنى هذا الاحصاء الرهيب ؟ وعن أية حقيقة دامية مخيفة يكشف ؟ ان هذا الاحصاء يدل على أننا إذا كنا قد أرسلنا إلى معاهد العلم فى السنة الدراسية ١٩٣٤ - نحو مليون مصرى فإنا فى العام التالى مباشرة هوينا إلى حظيرة الاجرام بأكثر من ثلث مليون مصرى . .

أترون ؟

ثلث مليون من المصريين يرتكبون الجنايات والجنح التى يعاقب عليها القانون فى كل عام . .

ومن بين هذا العدد من المصريين - نجد ١٠٤٤٤١ لصا ومختلسا ومتشردا . .

لـــماذا ؟

لأن تسعة ملايين من المصريين والمصريات يعيشون بايراد يومى لا يتجاوز عشرة مليمات ، ففى مصر نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من العمال الزراعيين ، الذين يشتغلون بالأجر عند الغير ، أو يساعدون أهلهم فى الزراعة ، أو يستأجرون قطعا صغيرة من أراضى غيرهم ، وأجر كل منهم - أو ايراده - لا يزيد عن ثمانين قرشا فى الشهر ، ولكل منهم - تقريبا - زوجة يعولها وطفل أو طفلة يقل سنه أو يقل سنها عن خمس سنوات ، فاذا وزعنا الثمانين قرشا على أسرة الفلاح المكونة من ثلاثة أفراد فان نصيب كل فرد لن يزيد عن قرش واحد أى عشرة مليمات . .

إن مصلحة السجون التى تضم كثيرين من المصريين تدفعهم الفاقة إلى الاجرام قد كلفت الدولة نحو نصف مليون من الجنيهات وهذا الرقم فى الميزانية المصرية يمكن أن يختفى أو على الأقل يتضاءل إذا عنيت الحكومات المصرية برفع مستوى الفلاح المصرى ومكافحة الفاقة التى تدفعه إلى الجريمة فالسجن . .

ثم ناشدت المحكمة أن تذكر فى حكمها أن مشكلة مستوى المعيشة

التى يحياها هذا العدد الكبير من المصريين من الخطورة بحيث تستدعى اصلاحا حاسما سريعا . .

ولم أكد أنتهى حتى حدقت ببصرى فى وجوه المستشارين الثلاثه . كنت أحس باننى « خرجت » عن موضوع القضية . وتوقعت أن تنبهنى الرئيس [1] إلى ذلك ، ولكننى دهشت عندما رايته يقول لى : « ان المحكمة تشكر لك اهتمامك بهذه القضية ، وتهنئك على دفاعك فيها » . .

عشرة أعوام قضيتها فى المحاماة . ترافعت أثناءها فى آلاف القضايا دون أن اتلقى تهنئة علنية من أية هيئة قضائية ، ثم أتلقى هذه التهنئة فى قضية « أنتدبت » للدفاع فيها دون أجر . وذهبت إلى المحكمة لاقنع بطلب استعمال الرافة . وتحدثت فى أمور لا علاقة بينها وبين صميم « وقائع » القضية !

وعدت إلى مكتبى اقرا ما كتبته « دائرة معارف لاروس » عن النقيب هنرى روبير . بعد أن علمت أن الحكم صدر بادنة المتهم الذى ترافعت عنه . . لقد بلغ من نبوغ هذا المحامى الفرنسى وتوفيقه أن اسمه أصبح مرادفا لأحكام البراءة فى كل قضية جنائية يعهد اليه بالمرافعة فيها . .

ومع ذلك فان اشهر القضايا التى شهدت أروع مرافعاته قد قضى فيها بادانة موكليه . . قضية الأومباشى جوميه الذى أتهم بقتل بائعة نبيذ فى شارع « سان جيرمان » بباريس انتهت بالحكم على المتهم بالاعدام رغم الجهد الذى بذله هنرى روبير . قضية البغى التى استدرجت محضرا من محضرى المحاكم إلى غرفة بأحد الفنادق بالاشتراك مع عشيقها وقتلاه خنقا انتهت بالحكم بالاعدام على العشيق وبسجن البغى عشرين عاما مع الأشغال الشاقة . .

ان حياة هذا المحامى النابغ والأحكام القاسية التى صدرت عقب مرافعاته الرائعة خير عزاء للمحامين الناشئين . .

---

(١) عين فيما بعد نائبا عاما لدى المحاكم الأهلية .

دافعت عنه مرة ..
ثم ترافعت ضده مرة أخرى !

١٩٣٩

أبريل :

من أحرج المواقف التى يقفها المحامى أن يتولى المرافعة عن شخص كان قد تولى المرافعة ضده من قبل خصوصا إذا كانت القضية جنائية . وكانت التهمة فى الوضعين واحدة . .

عهد إلى صاحب صحيفة أسبوعية واسعة الانتشار بالحضور عنه امام إحدى دوائر الجنح المستانفة فى استئناف حكم صدر بادانته من احد محاكم القاهرة الجزئية لانه قذف فى حق احد كبار التجار السودانيين بأن نشر فى صحيفته عدة نبذ واخبار عن ذلك التاجر أشار فيها إلى سهراته فى « الصالات » و « الكاباريهات » ومجالسته للراقصات وذكر عنه فى إحدى تلك النبذ ما يفهم منه أنه من أبناء الأزقة وصبيان الجزارين وأنه « يزحف زحف الكلب وقد كسرت العصا فقار ظهره فيعوى عواء الغابة » ! وذكر فى عدد آخر من أعداد صحيفته عن نفس ذلك التاجر انه يقوم خطيبا متطفلا فى الحفلات العامة ، وأنه يشعوذ شعوذة واضحة ، وأن خطبه فى تلك الحفلات « تقنع القارىء بتفاهتها وأنها حديث معاد وكلام فارغ » !

ووجه إلى نفس التاجر فى عدد ثالث كلمة بعنوان « جليطة وسوء أدب » قال فيها له « شيئا من الذوق ايها المغرور ! » . .

وكان حكم محكمة أول درجة قد صدر بادانة رئيس تحرير تلك الصحيفة الأسبوعية على اعتبار انه نسب إلى ذلك التاجر السودانى ـ المرموق فى الأوساط المالية والاجتماعية فى القاهرة والخرطوم بنظرة تقدير ـ امورا لو صحت لا وجبت احتقاره عند اهل وطنه . .

ولكن الموكل ـ وهو صاحب الصحيفة التى نشر فيها الكلام الذى اعتبره التاجر قذفا فى حقه وذكر فى إعلان الجنحة المباشرة التى رفعها

أن الغرض منه استباحة أعراض الناس أملا فى أن يسعوا بعد ذلك إلى استرضاء القاذفين ـ أكد لى أنه لم ينشر ما نشره إلا بعد أن قرأ فى إحدى الصحف اليومية موجزا لمحاضرة ألقاها ذلك التاجر فى القاهرة هاجم فيها بعض مظاهر الحكم المصرى فى السودان وأحضر لى الموكل فقرات مما نشر فى تلك المحاضرة . كما أحضر لى ما يدل على أنه ينتصر فى صحيفته لحزب معين فى السودان يدعو إلى الوحدة مع مصر . والتاجر المجنى عليه ينتصر إلى حزب آخر ، وبين الحزبين منافسة عنيفة بدت فى استقبال زعيم أحد الحزبين عند قدومه إلى مصر . ومحاولة الهتاف لزعيم الحزب الآخر . .

ولما اكتملت هذه المستندات لدى تبينت « الناحية العامة » من الحملة التى قام بها الموكل فى صحيفته ، وأيقنت أنه ـ وان استخدم بعض عبارات شاذة ـ إنما كان ينقد نقدا سياسيا واجتماعيا مباحا . .

وترافعت فى جلسة الاستئناف على هذا الأساس . . ان الولايات المتحدة ـ وهى أعرق فى النظام النيابى الديمقراطى من مصر ـ لاتزال تتأثر تشريعاتها وأوضاعها الاجتماعية بالفروق بين الألوان . فليس للأمريكيين السود أو الحمر أو الصفر ما للأمريكيين البيض من الحقوق وأشرت إلى مقال كان قد نشره فى مجلتى « الجامعة » السكرتير الأول للمفوضية المصرية فى واشنطن عن مشكلة الألوان فى الولايات المتحدة بعد رحلة قام بها فى أنحاء تلك الولايات ودرس أثناءها تلك المشكلة عن كثب وطبع وصف تلك الرحلة على نفقة الحكومة المصرية فى المطبعة الأميرية . ولكن مصر قد ساوت بين المصريين جميعا فلم تفرق تشريعاتها واوضاعها الاجتماعية بين مصريى أعالى النيل وبين مصريى مصر السفلى ، كما لم تفرق بين الذين من أصل عربى أو تركى أونوبى . وبين من هم من أصل حامى أو سامى أو آرى . فالجميع أمام القانون المصرى سواء والجميع فى وظائف الدولة المدنية والعسكرية سواء . ولكن هذه المساواة المطلقة لا يجب أن تقابل باجتراء مصرى ـ ينتمى إلى أقلية معينة ـ على مهاجمة مصر والاساءة إلى التاريخ الذى يعتز به

المصريون فى محاضرة علنية تلقى فى القاهرة . عاصمة مصر . .

وقد وفقت فى نقل القضية من الحيز الضيق الذى كانت محصورة فيه أمام محكمة أول درجة عندما كانت مجرد جنحة قذف وسب فى شخص إلى الأفق الرحب الذى اتسع لبسط تلك النظريات العامة وللدفاع عن اعتبارات قومية عليا تتضاءل أمامها بعض عبارات نابية قد تفلت من الكاتب أثناء تحمسه فى الدفاع عنها . .

وقد حكم فى نهاية الجلسة بالغاء الحكم المستأنف وبراءة رئيس التحرير من تهمتى القذف والسب . .

هذا الموكل بالذات صاحب نفس الصحيفة الأسبوعية التى توليت الدفاع عنها أمام إحدى دوائر الجنح المستأنفة بمحكمة القاهرة خلال الشهر الحالى . قد توليت المرافعة ضده أمام دائرة أخرى من دوائر الجنح المستأنفة بنفس المحكمة . منذ ستة أعوام . .

ورجعت إلى ملف القضية القديمة . كانت قد وكلتنى فيها سيدة من أسرة طيبة . هوت التمثيل المسرحى فتقدمت إلى معهد فن التمثيل الذى كانت قد أنشأته وزارة المعارف العمومية . وأثارت بذلك سخط أسرتها . فلما لم تنجح فى المباراة التى أقامها ذلك المعهد لاختيار طلبته وطالباته اندمجت فى الوسط الفنى وغامرت . . فاشتغلت راقصة بأحد الملاهى الليلية . .

وكانت تلك السيدة قصيرة القامة . فبدأت الصحيفة الأسبوعية التى يديرها موكل اليوم وخصم الأمس البعيد تنشر عنها فى عدة أعداد متتالية أخبارا لا شك أن فيها خدشا لكرامتها . واساءة إلى سمعتها كفنانة . نشرت صورتها فى أحد الاعداد ولكنها فى العدد التالى ذكرت أنها تلقت رسالة من أحد قرائها ينعى عليها نشر الصورة ويصف موكلتى بأنها « كسحاء » هيئتها دميمة . ويجدر بالمجلة فى حالة عدم وجود الصور المهمة أن تترك الصفحة بيضاء . ولا تقرف الناس بالأشكال الوضيعة القبيحة !

وذكرت عنها فى عدد آخر ـ فى معرض التشهير بقصر قامتها ـ أنها « لما تسلم على الناس تقف على كرسى ! » وأن « فستانها أصله شراب ! »

وأن « لسانها أطول منها ! » وأن « وأنها نصف متر والباقى لسان ! » وأنها « تنام فى علبة سجاير ؟ » وأنها « لماتمشى فى السكة كتفها يخبط فى الترتوار ! » . .

وقد رفعت لهذه السيدة جنحة مباشرة حركت بها الدعوى العامة ضد صاحب الصحيفة الأسبوعية وترافعت فيها أمام محكمة الجنح فحكم بادانته وبالتعويض الذى طلبته . فلما أستانف الحكم الصادر بالادانة حضرت أمام دائرة الجنح المستانفة وترافعت فى القضية ثانية ضد صاحب الصحيفة الأسبوعية وتأيد حكم الادانة بعد تعديله تعديلا طفيفا . .

ان القاعة التى ترافعت فيها ضد ذلك الصحفى منذ ستة أعوام تقع إلى يمين الداخل إلى سراى محكمة الاستئناف والقاعة التى ترافعت فيها عنه منذبضعة أيام تقع إلى يسار الداخل . فبابا القاعتين متقابلان ولا تفصل بينهما إلا بضعة أمتار . ولقد كنت فى القضيتين أعتقد بصحة ما أقوله . ففى القضية الأولى كنت أشعر شعورا صادقا بان موكلتى ضحية حملة صحفية طائشة . وفى القضية الثانية كنت اشعر نفس ذلك الشعور الصادق بان موكلى ـ وهو خصم الأمس ـ لم يرتكب جريمة بمهاجمته لذلك التاجر تلك المهاجمة القاصية . وان تجنى عليه باستخدام بعض عبارات مسرفة فى العنف . .

وقد يتساءل الكثيرون من البعيدين عن أسرة المحاماة « اليس مما يتعارض مع قواعد الخلق القويم أن تهاجم اليوم شخصا ثم تدافع غدا عن نفس الشخص ؟ » . .

ولعل خير رد على ذلك هو ما كتبه الأستاذ « شارلى ليون » كان فى مقدمة الكتاب الذى جمع فيه مرافعات اليكسندر ميليران ـ وقد شهدت بعض قاعات المحاكم المختلطة فى مصر ـ عند المقارنة بين طبيعة المرافعة التى يتولاها محام فى قضية معروضة على المحاكم . وبين الخطبة التى يلقيها رجل سياسى فى حفل عام ، فالخطيب السياسى يحصل على تأييد المستمعين اليه بطريقة تختلف عن تلك التى يحصل بها المحامى على حكم لمصلحة موكله ، فالمحامى يؤدى دائما دوره بأمانة وبحسن نية

مادام يتقمص شخصية موكله ومادام يجب عليه أن يختفى - إلى حد ما - خلف موكله فيتكلم باسمه دون أن يكون ذلك الموكل حاضرا .
ودون أن يبدأ وأمام المحكمة على أنه « وكيل » . المحامى يجب أن يعمل على أن ينسى المستمعون اليه شخصيته بينما الرجل السياسى يثبت شخصية ويؤكدها . المحامى بتعبير قضائى سليم غير مسئول شخصيا عما يقوله باسم موكله بينما الرجل السياسى مسئول بشخصه وبشرفه وبحياته عن جميع تصرفاته وأقواله . المحامى « يقرض » نفسه لموكله . أما الرجل السياسى فيهيب نفسه لانصاره ومن يريد أن يكونوا أنصارا له . .

ولقد بلغ الفرق الشايع بين العملين إلى حد أن تيير رئيس وزارء فرنسا عندما اراد مهاجمة أحد خصومه قال عنه انه يبدو وعلى منبر الخطابة دائما كأنه يحمل ملف قضية فى يده !

وتشبيه المحامى بالممثل الذى يدرس شخصية ما ، ويستوعب خفاياها . ويتقمصها ثم يعيش حياتها . فيتحرك كأنها تتحرك . ويتكلم كأنها تتكلم - هذا التشبيه ليس بدعة ، فقد ذكره النقيب هنرى روبير ذات مرة إذ قال « نحن ممثلون نلعب الأدوار التى تسند الينا أمام الناس بدون أن نقوم باجراء تجارب سابقة عليها » . .

● ● ●

فى سراى « العدل »

يوليو :

باريس . .

زرت اليوم محكمة الاستئناف أو « سراى العدل » كما يسميها الفرنسيون الذين أخذنا عنهم فى مصر قوانينهم وأنظمتهم القضائية . فلفت نظرى تمثال بيرييه النقيب الفرنسى ، نحته المثال شابا وليقام فى تلك المحكمة وهو يمثله مرتديا ثوب المحاماه وقد اعتمد بيده اليسرى على منصة ووضع يده اليمنى على قلبه . وقد علمت أن هذا التمثال

يلعب دورا فعالا فى حياة المحامين الذين يترددون على محكمة باريس . إذ جرت العادة أن يحدد المحامون وموثقو العقود وكتبتهم مواعيدهم أمام التمثال الذى يذكرهم بذلك الرجل الذى كان مجده مجدا للمهنة التى يتشرفون بالانتساب اليها . .

وأثارت زيارتى لسراى العدل فى نفسى الطلعة إلى معرفة الكثير عن بيرييه . . فاتضح لى أن ذلك التمثال المقام له فى داخل محكمة باريس ليس تمثاله الوحيد إذ أن له تمثالا آخر من البرونز نحته المثال « بار » واقيم فى مارسيليا أمام سراى العدل عام ١٨٧٥ ، يمثله واقفا وقد اعتمد بيده اليسرى على منصة الخطابة . .

ان تاريخ المحاماة فى مصر حافل بالاسماء البارزة التى وضع اصحابها تقاليد المهنة واستشهدوا فى سبيلها . ومن الواجب أن تخلد ذكراهم ـ داخل سراى العدل ـ كما يخلد الفرنسيون ذكرى كبار محاميهم . سيكون ذلك حافزا لشباب المحامين على الزهو بالمهنة وترسم خطى أبطالها . .

ولم يقتصر الأمر لتخليد ذكرى كبار المحامين فى فرنسا على اقامة التماثيل . بل أن الأجيال الحديثة من رجال القانون قد اشتركت فى ذلك التخليد بوضع رسائل الدكتوراه عن أولئك المحامين . فقد نشرت إحدى تلك الرسائل التى كانت معدة لتقديمها إلى جامعة فرنسية عن « آراء بيرييه » [1] وواضعها هو لويس مارشان . . وكتب مقدمتها شارل موار المفكر الفرنسى الكبير . .

---

(١) ولد « بيرييه » فى باريس عام ١٧٩٠ وتوفى عام ١٨٦٨ . رغم ميوله الملكية الكاثوليكية ـ فى مستهل حياته ـ فانه تولى الدفاع عن انصار الجمهورية بعد ان عادت الملكية إلى فرنسا للمرة الثانية . شهرته تعود إلى القضايا التى تولى فيها الدفاع عن حرية الصحافة ففى عام ١٨٢٦ تولى الدفاع عن مؤلف كتاب « الدين وعلاقته بالنظام السياسى والمدنى .

وفى عام ١٨٣٠ تقدم إلى الانتخابات العامة كملكى متطرف فانتخب نائبا ولما عرض عليه الاشتراك فى الوزارة رفض .

وقد اوفده ملكيو باريس المناصرون لاسرة بوربون ضد اسرة اورليان عام ١٨٣٢ إلى دوقة بيرى ليحاول أن يثنيها عن عزمها الجنونى وهو الهرب إلى غرب فرنسا ولكنه خاب فى تلك المحاولة وقبض عليه وقدم إلى محكمة الجنايات إلا ان النيابة العامة تنازلت عن اتهامه وصدر الحكم ببراءته باجماع الآراء . . ولم يكد يبرا حتى تولى الدفاع عن « شاتوبريان » . وأيد الالتماسات التى قدمت للافراج عن دوقة بيرى .

مرة أخرى . . المحامون يتحكمون فى أقدار مصر !

أغسطس :

باريس . . مونبارناس . . مقهى . . « الكهول ». .

قرأت فى الحصف الباريسية الصادرة اليوم أن الوزارة المصرية التى كانت متولية الحكم عند مغادرتى الاسكندرية فى الشهر الماضى قد قدمت استقالتها وأن الملك قد كلف رئيس ديوانه بتاليف الوزارة الجديدة . .

الرئيس الجديد على ماهر باشا رجل من رجال القانون . بل هو أحد « نظار » مدرسة الحقوق السابقين ، وقد رأس الوزارة لمدة مائة يوم من قبل . .

مرة أخرى . . يتحكم المحامون فى اقدار مصر ، وسواء رضى غيرهم بذلك أو كرهوا . فان الواقع الذى لا سبيل إلى الشك فيه أن بين

= ويبدو من مجموعة خطب بيرييه انه وان كان ملكيا يؤمن بحق اسرة بوربون فى الحكم إلا انه كان نصيرا للآراء الحرة الديمقراطية ، وهى آراء أوذى اصدقاؤه بسببها .

ولما سقطت الملكية فى فرنسا عام ١٨٤٨ اصبح الخطيب العظيم الذى ناصرها من مؤيدى الجمهورية . فانتخب نقيبا للمحامين وفى العام التالى انتخب عضوا فى « الاكاديمى فرانسيز » واعفاه الامبراطور من التقليد القديم الذى كان يقضى بان يتوجه العضو الجديد لزيارة رئيس الدولة . وفى عام ١٨٦٣ اجتمعت نقابات المحامين الفرعية واحتفلت به احتفالا رائعا بمناسبة مضى خمسين سنة على اشتغاله بالمحاماة .

كان بيرييه خطيبا مفوها امتاز بصوت حبيب إلى آذان المستمعين . له رنين مؤثر وذكاء تسمو به بديهة حاضرة نادرة المثال . وقد جمعت خطبه البرلمانية ومرافعاته فى كتاب باسم « مؤلفات بيرييه » نشر عام ١٨٦٨ .

ولقد شرح لويس مارشان فى رسالة الدكتوارة التى اعدها عن « آراء بيرييه » كيف كان ذلك المحامى العظيم يتقدم العصر الذى عاش فيه باعتناقه لآراء تخالف الآراء السائدة إذ ذاك ، فان آراء جان جاك روسو الفلسفية والاجتماعية عن الفردية والتى بسطها فى إعلانه لحقوق الانسان قد سيطرت على افكار الناس فى القرن التاسع عشر كما أوحت بكل التشريعات الفرنسية ولكن بيرييه خالف رجال عصره ونهض للدفاع عن حق « الجماعة » التى كان يعدها الهدف الحقيقى لكل اصلاح . فالفرد يجب ان يكون تابعا للمجموع الذى يعيش فيه والذى ينتمى اليه .

ومن آرائه التى تضمنتها رسالة الدكتوراه التى وضعها مارشان وهى الآراء التى اعلنتها عام ١٨٣١ « فى اثناء حياة الشعب الطويلة تتكون مبادىء الدستور الثابتة » . وبعد عشرين عاما اصر على ذلك الراى وفسره قائلا : « عندما يتضح ان مبدا ما قد حمى الشعب وثبتت صلاحيته له وان ذلك الشعب قد تقدم فى ظل قانون ما فان الواجب احترام ذلك المبدأ المنقذ وعدم تعريضه للمناقشة » .

المحاماة والسياسة صلات دائمة وتزواجا أساسه الرضا المتبادل ، بينما حركة تبادل وامتزاج تنفذ إلى صميم كل منهما . والمحامون يصرحون بأن مهنتهم هي خير مدرسة لتكوين الرجل السياسي بشرط ألا يحتفظ بعد اشتغاله بالسياسة الا بأطيب ما في مهنة المحاماة من مثل عليا وخلق قويم . .

ولكن رجال السياسة لا يجمعون على التسليم بذلك . فمسيو رينيه فيفياني - الخطيب الفرنسي والسياسي النابغ الذي كان متوليا رئاسة الوزراء الفرنسية عندما أعلنت الحرب العالمية الأولى - يقول : « ان المحاماة هي ألد أعداء منبر الخطابة ! [1] » . .

والتجارب التي أسفرت عنها تغذية الحياة السياسية برجال القانون تقطع في . .

---

(١) مجلة العالمين - اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ . ومن الغريب أن رينيه فيفياني مدين بحياته السياسية إلى المحاماة فقد درس الحقوق في باريس ثم بدأ الاشتغال بالمحاماة في الجزائر ولما عاد إلى باريس اشتهر بالدفاع عن قضايا العمال والداعين إلى حركات الاضراب . وكان يروج للآراء الاشتراكية في جريدة « الجمهورية الصغيرة » وفي عام ١٨٩٣ انتخب نائبا عن الحي اللاتيني . في نفس الوقت الذي كان يتولى اثناءه تحرير جريدة « المصباح » مع ميليران .

وفي عام ١٨٩٩ حمل مجلس النواب على اعطاء النساء حق الاشتغال بالمحاماة . وبلغ من ايمانه بقضية المراة ومساواتها للرجل ان كان المقرر لمؤتمر النسوى الذى عقد عام ١٩٠٠ .

وفي عام ١٩٠١ بدأ المناقشة في مشروع القانون الخاص بالنقابات والجمعيات بخطبة كبرى قال فيها :

« ان الأديان السماوية تعزى الناس عن شقائهم بان تعدهم بتعويض هذا الشقاء في الأخرة . وأنا اطلب منكم ان تعارضوا الأديان الأرضية التي تحاول هي الأخرى ان تعزى الناس عن شقائهم وذلك بان تضمنوا لهم سعادة ابنائهم » وفي عام ١٩٠٦ تولى منصب وزير العمل والتامين الاجتماعي .

وفي علم ١٩١٣ تولى وزارة المعارف العمومية .

وفي عام ١٩١٤ تولى فيفياني رئاسة الوزراء . ولما بدات الجيوش الألمانية هجومها خطب يوم ٤ اغسطس في مجلس النواب خطبة تفيض حماسة قال فيها إحدى جمله المشهورة وهي :

« لا لوم علينا الآن ولذلك لن يتطرق الخوف الينا فيما بعد » .

وعقب هذه الخطبة نهض النواب من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار وهتفوا له طويلا .

وفي ابريل سنة ١٩١٧ عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب مع الحلفاء ضد المانيا سافر مع الجنرال جوفر إلى واشنطن وسمح له بالخطابة على منبر « الكونجرس » ومما قاله إذ ذاك .

« سمعت أول أمس احد خطبائكم يقول في تأثر - قسما بقبر واشنطن . . قسما بقبور جنود الحلفاء الذين ماتوا في سبيل القضية المقدسة ! قسما برؤوس ايتامنا ! قسما بمهاد الاطفال وبالقبور ! قسما : .

ومصر وغيرها ـ بما يعود على المجموع من خير فلا شك ان تكوين مسيو ميلتران القانونى هو الذى أوحى اليه بسلسلة الاصلاحات الاجتماعية التى أثرت تأثيرا عظيما فى مجرى الحياة الفرنسية وقد بدا ذلك فى ايمانه بحرية المناقشة . وبنظام التحكيم . ومع ذلك « فان السياسة ليست هدفا . كما أنها على الأخص لا يجب مطلقا أن تكون مهنة بل هى خدمة عامة » كما قال ـ بحق ـ الأستاذ فالدياك روسو المحامى الفرنسى الكبير . .

تواردت هذه الخواطر جميعها على وأنا جالس فى مقهى « الكوبول » عقب قراءتى لخبر استقالة الوزارة المصرية وتأليف الوزارة الجديدة . وانطلق فجأة صوت مزعج متقطع من شبه صفارة مصنع ، وسألت عامل المقهى فعلمت أنها تجربة من تجارب صفارات الانذار بالغارات الجوية . وهى تجربة تقوم بها السلطات الفرنسية مرة فى كل أسبوع للتحقق من صلاحية تلك الصفارات . .

ان مرجل السياسة الدولية يغلى . والناس من حولى فى هذه العاصمة الحاشدة باللاجئين من مختلف دول العالم يتهافتون على قراءة طبعات الصحف فى لهفة كأنهم يتوقعون الحرب بين ساعة وأخرى . واتجه خيالى كله إلى الوطن . . إلى مصر التى ستواجه أكبر خطر عرفته فى تاريخها بحكم موقعها الجغرافى الدقيق إذا اندلعت نيران حرب عالمية أخرى . .

اننا مرتبطون بمعاهدة تحالف وصداقة مع بريطانيا التى ستكون طرفا فى هذه الحرب الضروس إذا تشعبت . وهى معاهدة تنص على حقوقنا كدولة ذات سيادة وتفرض علينا واجبات معينة فى حالة اشتباك حليفتنا فى حرب فكيف يمكن أن يحكم مصر ـ فى مثل هذه الفترة من تاريخها ـ غير رجال القانون ؟

ولكننى مطمئن . فرئيس الوزراء المصرية الجديد أستاذ من أساتذة القانون . وقد وضع أول كتاب باللغة العربية عن القانون الدولى العام ، وزعيم حزب الأغلبية المعارضة ـ وهو الوفد ـ محام وقاض

سابق . وزعماء الأحزاب الأخرى ، وهى حزب « الأحرار الدستوريين » و « الحزب السعدى » و « الحزب الوطنى » محامون . .

ولـكن . .

متى نقتنع فى مصر ـ نحن المحامين ـ مع فالديك روسو الذى اشتغل بالمحاماة كما اشتغل بالسياسة ووصل عن طريقها إلى رئاسة الوزراء الفرنسية أن السياسة ليست هدفا وليست مهنة وإنما هى مجرد خدمة عامة ؟

• • •



القـاضى إنسان قبل أن يكون قاضيا

• فـبـرايـر :

منذ بضعة اسابيع حضرت إلى مكتبى سيدة من اصل سورى تدير ملهى من اكبر ملاهى القاهرة الراقصة واخبرتنى ـ وهى ممتقعة الوجه ـ ان إحدى محاكم القاهرة قد قضت ـ غيابيا ـ بحبسها شهرا مع الشغل والنفاذ ، لأن كلبها عض خادمًا فى المنزل المجاور لمنزلها . .

ودهشت . بل كدت لا اصدق . فالسيدة التى اقبلت توكلنى فى القضية لها مكانة مرموقة فى الأوساط الفنية . وهذه المكانة قد جعلتها محل اعجاب وتقدير الكثيرين فى ارقى الدوائر المصرية ولا يمكن أن يقضى بحبسها مع « النفاذ » فى جنحة تافهة اساسها عضة كلب . وشهرتها تدوى فى ارجاء مصر . وصورها تغمر الصحف والمجلات وجدران الطرق . وإذاعاتها و « اسطواناتها » لا تكاد تتوقف فى كل بيت وناد .

وعارضت فى الحكم الصادر بادانتها وانا شديد الرغبة فى معرفة تفاصيل هذه القضية . ولما احضروا إلى صورة المحضر تبينت ان هذه السيدة تملك منزلين متجاورين فى احدى ضواحى القاهرة . تسكن هى احدهما وتؤجر الآخر لأسرة قاض . وقد حدث ان اقامت

اسرة هذا القاضى حفلة بمناسبة زفاف ابنة أخيه . فرات موكلتى من واجبها أن تقدم هدية لجيرانها ولم تجد خيرا من أن تحيى تلك الحفلة بالرقص فيها مع بعض افراد فرقتها . وهو امر لو دفع أصحاب الفرح أجره المعتاد لزاد عن اضعاف ثمن هدية قيمة .

وبعد ان انتهت السيدة من اداء رقصتها وعادت إلى منزلها ، راى جيرانها اصحاب الحفلة ان يرسلوا إليها نوعا معينا من الحلوى ، فكلفوا خادمهم بحمله إليها . واختصر الخادم الطريق فبدلا من ان يدخل من المنزل من بابه قفز السور المنخفض الذى يفصل حديقتى المنزلين المتجاورين . وعندئذ رآه كلب مالكة المنزلين ـ وهى موكلتى ـ فعضه . ويظهر ان الذعر قد استولى على الخادم . فصرخ وتجمع حوله بعض المارة الذى اشاروا عليه بابلاغ « البوليس » ففعل دون استشارة مخدوميه اصحاب الفرح . ولما حرر البوليس محضره أحال الخادم إلى الكشف الطبى . وتقرر له علاج تقل مدته عن عشرين يوما ثم قدمت القضية إلى المحاكمة فقضى بالحبس و . . النفاذ بعد ان اتضح ان لكلب السيدة سابقة عض أخرى !

●●●●

وتقابلت بعد ذلك صدفة مع القاضى الذى تبرعت موكلتى باحياء حفلة زفاف ابنة اخيه . فلم يكد يعلم اننى وكلت فى القضية حتى قال فى الم شديد :

— اننى فى غاية الخجل من هذه السيدة تفضلت وتبرعت باحياء حفلتنا فكافاناها على ذلك بابلاغ البوليس ضدها والتمهيد للحكم عليها بالحبس ! إننى لا أدرى كيف صدر هذا الحكم الخاطىء .

وتركنى بعد ان رجانى ان اعمل كل مافى طاقتى لالغاء الحكم .

وذهبت مع موكلتى إلى الجلسة المحددة لنظر المعارضة وانا ما زلت فى حيرة من سر ذلك الحكم القاسى الصادر بحبسها والنفاذ . ولما صارحتها بذلك اخبرتنى بان القاضى الذى اصدر الحكم قد اعتاد ان يقضى بعض سهراته فى ملهى تديره سيدة أخرى . وبين السيدتين ـ بطبيعة الحال ـ منافسة فنية وتجارية قديمة . وتذكرت ـ فعلا ـ اننى رايت الزميل القاضى اكثر من مرة فى الملهى الآخر . ولكننى استبعدت كل احتمال فى ان يكون لتردده على ذلك الملهى . او مجالسته لصاحبته اى اثر فى الحكم الذى اصدره . إنه اعزب . وشاب . وهو انسان قبل ان يكون قاضيا . ولم يقل أحد أن « يترهب » القضاء لكى تنتفى الشبهات من حولهم !

ودخلت مع موكلتى إلى قاعة الجلسة . فتطلعت إليها انظار الجمهور وسرى الهمس باسمها . واسرع جندى البوليس المكلف بحراسة القاعة بافساح مكان لها وهو يكرر اسمها بصوت مسموع . واحس القاضى بهذا الاهتمام بالمتهمة المحبوبة . وتوقف قليلا

ليقول شيئا ولكنه استمر فى نظر القضية التى كانت قد « نوديت » قبل وصولنا . فلما انتهى منها وقفت وطلبت قضيتى ووقفت موكلتى إلى جانبى .

وسألها القاضى عن التهمة المنسوبة إليها ، فبدأت اجابتها بأن ذكرت اسم القاضى . وعندئذ دق المنصة بيده وصاح :

— أنا هنا لا اسم لى . أجيبى على السؤال دون ذكر اسمى .

وخشيت إذ ذاك أن تكون ظنون موكلتى التى صارحتنى بها فى الطريق إلى المحكمة صحيحة . وخطر لى ان استعمل حقى وحقها فى رد القاضى . فلم هذا العنف فى مخاطبة سيدة لم تعتد جو المحاكم ؟ ولكننى عدت فاستبعدت ذلك الخاطر وتدخلت للاجابة عنها . ثم ترافعت .

وقد صح ما توقعته . إذ اننى لم اكد انتهى من مرافعتى حتى قضى ـ نفس القاضى الذى ادان وحكم بالحبس والنفاذ ـ بالغاء الحكم المعارض فيه والبراءة .

إن ملابسات هذه القضية تدل على أن الحكم الذى قضى به اول الأمر إنما صدر عن خطأ ، أو تحامل ، ولكننى أعتقد الآن أن القاضى لم يخطىء ولم يتحامل ، وإنما خيل إليه أن موكلتى قد « استكبرت » ان تذهب كمتهمة إلى محكمة الجنح وهى التى تحيطها هالة من المجد والشهرة والثروة فغابت . وغياب هذا النوع من الشخصيات البارزة عن حضور الجلسات يمس اعتزاز القاضى بكرامة منصبه . ولذلك لم تكد « تحضر » فى جلسة المعارضة حتى استقر الأمر فى وضعه الصحيح .

لو تذكرنا دائما ان القاضى انسان قبل أن يكون قاضيا . لهان الكثير مما يحدث بين المتقاضين ووكلائهم من جانب وبين قضاتهم من جانب آخر .

●●●

مارس :

تلقيت بالبريد الجوى رسالة من كوبنهاجن صادرة من وكالة انباء دانمركية يذكر فيها مديرها انه حصل على عنوانى من صديق مشترك اكد لذلك المدير اننى استطيع أن ادير فرعا فى الشرق الأوسط لتلك الوكالة وطلب منى فى نهاية الرسالة أن احدد الأتعاب التى تناسبنى .

صديق مشترك . . وفى كوبنهاجن !

وأخذت استعيد فى خيالى ذكريات الأسفار التى قمت بها إلى أوروبا . ولم يطل تفكيرى فقد أيقنت أن ذلك الصديق المشترك هو الدكتور كنوت هانير قنصل السويد فى أيديس ابابا وطبيب الامبراطور هيلاسلاسى الخاص قبل غزو موسولينى لعاصمة ملكه . التقيت به على ظهر الباخرة التى اقلتنى من الاسكندرية إلى فرنسا فى صيف عام ١٩٣٦ . كان ماسمعته منه عن مأساة غزو الحبشة وما نسبه الكثيرون ظلما إلى عاهلها الذى سقط

عرشه صريع الغزو الايطالى العاتى قد ملأ روحى اعتقادا بان واجب المحامى لا يقتصر على الدفاع عن حقوق الافراد فى القضايا الخاصة . بل انه يسمو احيانا إلى الدفاع عن القضايا الانسانية التى يمتد افقها فيشمل العالم اجمع .

شاركنى الدكتور آنير وزوجته الطعام ثلاثة ايام على مائدة واحدة . لم اعرف اول الأمر إلا انهما سويديان فقد كانا يتكلمان امامى بلغة غريبة فاذا ارادا ان يستفسرا عن شىء فى الباخرة « كوثر » تحدثا إلى بفرنسية ركيكة تكاد مخارج الفاظها تلهث من شدة التعب ـ ! وكان رابعنا على المائدة رجلا ايطاليا من المقيمين فى الاسكندرية كان يعبر البحر عائدا إلى وطنه . سال السويدى مرة عن العمل الذى يقوم به فلاحظت أنه اقتصر على القول انه يشتغل بالطب وانه كان يقضى أجازة قصيرة فى القاهرة اسرع بعدها فى العودة إلى بلاده .

ووصلت « كوثر » إلى جنوه . وغادرنا الايطالى بحقائبه . ولشدة ما كانت دهشتى عندما اقبل إلى الطبيب السويدى يهمس فى اذنى قائلا :

— اتود النزول إلى المدينة ؟ ـ فاجبته :

— اجل انهم يؤكدون ان مقبرتها جديرة بالرؤية ـ وعندئذ هز راسه ببطء وتبادل مع زوجته نظرة وقال لى :

— اخشى إذا نزلت الا اعود إلى الباخرة ـ فعدت اساله مندهشا :

— ولم ؟

— لقد كذبت عندما اخبرتك ياسيدى اننى كنت اقضى اجازتى فى القاهرة . اننى الدكتور آنير مدير المستشفى الحكومى فى اديس ابابا وطبيب النجاشى الخاص . قضيت فى الحبشة خمسة عشر عاما وها انذا اعود إلى بلادى بعد ان دخل الايطاليون اديس ابابا . لم ارد ان اخبرك بذلك لوجود ذلك الايطالى معنا على نفس المائدة . ان حكومة الفاشست تعلم اننى كنت كل شىء فى الحبشة ولا ينقصها الدليل على كراهيتى لها ولذلك لا استبعد مطلقا ان يحجزونى فى جنوه إذا قدمت الأوراق التى تثبت شخصيتى .

هكذا عرفت شخصية ذلك الطبيب الذى كان يزاملنى فى السفر من الاسكندرية إلى مرسيليا قبل ان نصل إلى فرنسا ببضع ساعات . تركت الآخرين وتعمدت ان اختلى به .

كان اول ما لاحظته ثورة الطبيب السويدى على المؤلف المعروف « هنرى د . مونفريد » مؤلف كتاب القناع الذهبى او « النجاشى الاخير » وهو كتاب كنت قد سمعت عنه وقرات بعض تعليقات نقدية وجهت إليه . فلما علم بذلك منى اسرع إلى غرفته وقدم إلى النسخة التى كان يحتفظ بها من ذلك الكتاب ولم اكد اقلب صفحاتها سريعا حتى وجدت على هوامشها تعليقات بالفرنسية كتبت بخط الدكتور آنير كان معظمها هكذا « كذب ! » . . « غير معقول ! » . . . « مغالط ! » . .

ولما لاحظ اننى اريد ان استدرجه إلى الحديث معى ، الح فى ان اقرا الكتاب اولا ثم أتحدث إليه . وكانت « كوثر » تسرع مقتربة إلى مارسيليا . ولم يبق على وصولنا إليها إلا عشر ساعات فعدت إلى غرفتى والتهمت كتاب « ده مونفريد » التهاما حتى انتهيت

منه . وفهمت أن المؤلف الفرنسى قضى فى الحبشة ثلاثين عاما وانه اتهم فى ايامه الأخيرة ببعض تهم وجهت إليه عن الاشتراك فى تجارة الرقيق والمخدرات فاصدر النجاشى أمرا بنفيه بعد أن حصل على موافقة المفوضية الفرنسية فى اديس أبابا . واستنجت توا فى الحفيظة على النجاشى قد الهبت صدر ده مونفريد فكتب « القناع الذهبى » ليثار . ولم يكن قارىء الكتاب فى حاجة إلى كبير عناء ليستنتج ما استنتجته أنا .

وفى الكتاب بيانات مستفيضة عن الجبن الذى ادعى ده مونفريد ان هيلاسلاسى قد اتصف به . وبيانات أخرى عن جشع هيلاسلاسى فى جمع المال وعن الطيارات التى اعدها لكى تجبى له الضرائب من اقصى البلاد بعد استعمال اشد أنواع التعذيب والارهاق والتى اعتاد أن ينتظر عودتها فى شرفة قصره فى اديس أبابا ناظرا إلى الأفق بنظارته المكبرة .

واسترعى نظرى فى الكتاب ان المؤلف نسب إلى الدكتور آنير محدثى انه بتر ساق الراس آلامو ابن الراس هايلو بناء على أمر الامبراطور لأنه فكر فى التمرد عليه .

وفى الصباح التالى أسرعت إلى غرفة الدكتور آنير وأخبرته اننى انتهيت من قراءة الكتاب وسألته عن الواقعة التى نسبها إليه ده مونفريد عن بتر ساق الراس آلامو ، فابتسم ثم تناول ورقة وأخذ يرسم عليها رسما كروكيا لساق رجل وقال لى :

— أؤكد لك ان كل ما جاء فى هذا الكتاب كذب ، والحقيقة أن الراس آلامو هذا ابن الراس هيلو الذى ساعد الامبراطور السابق المخلوع ليج ياسو على الفرار ، وليج ياسو كما تعرف كان مسجونا فى هرر بأمر الامبراطور فحاول حاكم المقاطعة الراس هايلو أن ينتقض على سيده هيلاسلاسى بمساعدة ليج ياسو على الفرار . ولكن هيلاسلاسى تمكن من اخماد الثورة ببسالة يضرب الأحباش بها الأمثال لا كما يدعى ده مونفريد فى كتابه . وقدم الراس هايلو بعد ذلك خضوعه ، فصفح عنه وسمح بعد موته أن يتولى ابنه حكم المقاطعة ، إلا أن الابن أراد أن يقلد أباه ، فامر الامبراطور بالقبض عليه واحضاره إلى اديس أبابا . وهذا ولاشك اقل ما يمكن أن يفعله ملك يريد أن يستتب النظام فى أنحاء مملكته .

وحدث بعد إيداعه سجن اديس أبابا أن طلب الراس السجين مقابلتى فى المستشفى لأنه كان يشكو الما فى ساقه فلما حضر إلى وجدت إحدى ساقيه متورمة إلى حد كبير . وسألته عن السبب فى ذلك فاجابنى بانه اراد ذات مرة أن يضرب عبدا له بقدمه فاخطاه واصطدمت الساق بإحدى الموائد الحديدية فى قصره . وبعد أن كشفت على ساقه اتضح لى أنه لا مناص من بتر الساق . إلا أننى لم أكد أصارحه بذلك حتى قال لى « انا أعرف أن الامبراطور هو الذى حرضك على بتر ساقى » ! فاجبته باننى اديت واجبى كطبيب ، وأكدت له أن الامبراطور لم يفاتحنى فى أمره . وعاد إلى سجنه ، وظننت انه عدل عن قبول مشورتى ، إلا أنه بعد بضعة ايام الح فى الحضور إلى وأخبرنى أنه يعانى الما حادا وتوسل إلى فى إلحاح أن أبتر ساقه ففعلت .

— وما هى الأسباب التى أدت إلى هزيمة الحبشة ؟ !

— الغازات الخانقة . . إن الحبشة لم تهزما إلا بتلك الغازات ، وانا أؤكد لك بأن هيلاسلاسى لم يترك الحبشة إلا مرغما . انا أعرف بانه تهور فى الهجوم بشخصه على صفوف الايطاليين إلى حد أن قواده كانوا يجذبونه من ملابسه جذبا ليمنعوه من الاستهداف الأكيد للموت بالغاز الخانق . أوه ! إنك لا تستطيع ان تتصور شجاعة هذا الرجل ومع ذلك . . من قال إن الحبشة انهزمت نهائيا ! ؟

وظللنا نتحدث انا وطبيب النجاشى الخاص حتى وصلت « كوثر » إلى مرسيليا ، فحيانى وزوجته واسرعا لكى يحزما حقائبهما . وعندئذ سالته سؤالى الأخير :

— اتعتزم الذهاب لرؤية الامبراطور ؟

— فنابت زوجته فى الرد على :

— إن شخصية هذا الرجل المنكود الحظ تثير الاعجاب والتقدير إننى عائدة إلى وطنى ياسيدى بعد خمسة عشر عاما تغيبت فيها عنه ، ولكننى متحسرة على تلك الأيام التى قضيتها فى اديس ابابا . إنها حقا بلاد جميلة ولاشك ان رؤيتنا للامبراطور ستذكرنا دائما بالحبشة .

ولما عدت إلى مصر عامئذ نشرت ردا على كتاب هنرى ده مونفريد فندت فيه ما نسبه ظلما إلى هيلاسلاسى ثم جاءت الانباء بان العلامة « جيز » أستاذ علم المالية العامة والتشريع المالى المقارن بجامعة باريس قد تولى الدفاع عن هيلاسلاسى امام عصبة الأمم عندما عرض على العصبة موضوع خرق ايطاليا لميثاقها . فلما عاد إلى باريس لالقاء دروسه كان طلبته قد تاثروا بدعاية الأحزاب السياسية الفرنسية التى كانت ميالة إلى التحالف مع ايطاليا . وبالتالى إلى عدم فرض العقوبات التى كان مستر انتونى ايدن قد دعا إلى فرضها عليها . فقابلوا استاذهم اسوأ مقابلة . وامتنعوا عن حضور دروسه بل وتجرا بعضهم على رجمه بالحجارة . إلى حد اضطر معه عميد الكلية إلى تعطيل الدراسة فيها . . انها دائما رسالة المحامى الذى يقول عنه « لابروبير » انه فى ادائه تلك الرسالة يشبه أولئك الرجال الذين بشروا بالأديان السماوية .

وانقضت اربع سنوات بعد ذلك الدفاع الذى توليته عن هيلاسلاسى مقتنعا بعدالة ما ادعوا إليه .

فلما أعلنت الحرب . واحسست الدانمرك ـ وهى دولة صغيرة تشبه فى وضعها الجغرافى بالنسبة لالمانيا ما كانت عليه الحبشة بالنسبة لايطاليا ومستعمراتها الافريقية ـ بما يهددها من جارتها . فكر صحفيوها وقادتها فى الاتصال بديموقراطيات العالم الكبرى والصغرى . وفى انشاء اتصال فكرى بين الشعب الدانمركى المسالم الوديع وبين الشعوب الأخرى التى تتمسك بمثل انسانى أعلى . تدافع عنه حتى الموت .

فكانت تلك الرسالة التى تلقيتها من وكالة الأنباء الدانمركية .

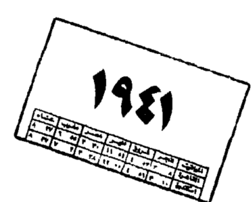
●●●

● سبتمبر :

اعدت اليوم قراءة ما كتبته في هذه اليوميات خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٣٥ عن السيدة المصرية التي تناولت في « عوامتها » قدحا من الشاى بعد ظهر ذات يوم من ايام ذلك الشهر . فقدمتني إلى محام سورى قدم إلى في اليوم التالى محاميا يونانيا . التقيت عنده بامير تركى كان متهما بالاشتراك في افساد اخلاق ابن ثرى من كبار أصحاب الأراضى الزراعية في الوجه البحرى - اعدت قراءة ما كتبته إذ ذاك بعد أن انتهيت من تسوية حسابات الاتعاب التي اتفقت عليها مع ابن ذلك الثرى والتي قدرها لى مجلس حسبى مصر ومجلس نقابة المحامين . فقد بلغت قيمة هذه الأتعاب مبلغا ضخما عن عدة قضايا خاصة بابن ذلك الثرى . قضايا حسبية خاصة بحصته في تركة ابيه التي قدرت عند حصرها بملايين الجنيهات . وقضايا جنائية . ومدنية . نضال قضائى عنيف بين ذلك الثرى الشاب - موكلى - وبين بعض افراد اسرته ومستاجرى أرضه دام نحو عامين .

لو اننى لم اذهب إلى (عوامة تلك الصديقة الفاضلة لتناول قدح الشاى بعد ظهر ذلك اليوم من أيام شهر سبتمبر عام ٣٥ لما قدر لى ان اشترك في ذلك النضال القضائى الطويل الذى شاءت السلطات المختصة ان تقدر له اتعابا مجزية .

● ● ●



المتهم يزيف أوراق البنكنوت ليسدد أتعاب محاميه !

يناير :

حضر إلى مكتبى الليلة رجل ارمنى يشتغل ببيع اوراق اليانصيب والصيرفة اخبرنى - في صوت متهدج يخنقه النحيب - ان ابنه الوحيد قد اتهمته النيابة بتزوير اوراق البنكنوت المصرية وقدمته مقبوضا عليه إلى قاضى الاحالة طالبة احالته إلى محكمة الجنايات . وقدم إلى الاعلان الذى تلقاه ابنه المتهم بتحديد الجلسة التي ستنظر فيها القضية امام قاضى الاحالة . واكد لى الرجل ان ابنه برىء وان زوجته تقضى ليلها ونهارها باكية منذ قبض على ابنها . وانه قد هرم ولم يعد يستطيع مباشرة عمله في غيبة ابنه .

لم يكن امامى من ملف القضية إلا الورقة الصغيرة التي تتضمن اعلان المتهم بالحضور امام قاضى الاحالة . وكان واجبا على ان ارسل احد موظفى المكتب للاطلاع على محضر تحقيق البوليس وتحقيق النيابة لكى اكون فكرة عن ظروف القضية ولكى اتمكن من تحديد الأتعاب . ولكننى - مع ذلك - كنت اعرف اننى امام جناية تستدعى مجهودا طويلا شاقا امام قاضى الاحالة ثم محكمة الجنايات . فطلبت من الأب أن يدفع مبلغا قدرته

« تحت حساب مقدم الأتعاب » ولكنه بكي واكد لى انه لا يملك إلا بضعة جنيهات اقتنصها من قوت اسرته وقوته . فتاثرت لحالة الرجل وناديت سكرتير المكتب ثم كلفته بان يعطى الرجل ايصالا بالمبلغ وان يسلم الاعلان الذى تلقاه المتهم فى السجن إلى وكيل المكتب لكى يثبت الجلسة فى « الأجندة » ويبدأ فى الاطلاع على ملف القضية تاهبا للحضور فيها .

وغادر الرجل غرفتي مع سكرتير المكتب وهو يكرر كلمات الشكر . وبعد ثوان اقبل السكرتير بالايصال فوقعته .

ولكن لم تكد تنقضى ثوان أخرى حتى هرول وكيل المكتب إلى غرفتي وبيده ورقة الاعلان وسالنى :

— هل رايت اوراق البنكنوت التى دفعها هذا الموكل فاجبت .

— لا ولكنى وقعت ايصالا باستلام المبلغ المدفوع تحت حساب مقدم الاتعاب .

— ان هذا الاعلان ينص على ان النيابة تتهم موكلنا مع آخرين بانهم « اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية بأن اتحدوا على تقليد أوراق البنك المالية التى من فئة الخمسين قرشا » .

— وما وجه الدهشة فى هذا ؟

— اخبرنى سكرتير المكتب ان المبلغ الذى دفعه والد المتهم تحت حساب الأتعاب جميعه « اوراق مالية فئة الخمسين قرشا ! »

ودخل سكرتير المكتب إذ ذاك يحمل « بنكنوت » قيمة المبلغ المدفوع تحت حساب مقدم الأتعاب كلها من فئة الخمسين قرشا ! وقعت ايصالا باستلامه وصمم الوكيل على ان يستدعي والد المتهم وان ترد إليه تلك الأوراق ونكلفه بان يحضر بدلا منها ورق بنكنوت من اية فئة اخرى !

وعدا خادم المكتب على الدرج ينادى الرجل فلحق به فى عرض الطريق واحضره .

كان الأرمنى العجوز هادئا . وكانت أوراق البنكنوت أمامى اتفحصها بنظرى . لم استطع ان اقطع بانها مقلدة . ولكن وصف النيابة فى توجيه التهمة وقصرها على تقليد ورقة البنكنوت من فئة الخمسين قرشا . وتعمد والد المتهم دفع المبلغ جميعه أوراقا من هذه الفئة بالذات . وتخصص الجالية الأرمنية بمصر فى صناعة « الكليشيهات » بل احتكارهم لهذه الصناعة . وهى صناعة لازمة لتقليد اوراق « البنكنوت » . كل هذه العوامل جعلتنى أميل إلى الاعتقاد باننى ضحية جديدة من ضحايا العصابة التى اشترك فيها موكلى !

وجمعت أوراق البنكنوت فى يدى ثم قدمتها إلى الرجل وانا اقول :

— اعد إلى هذا المبلغ اوراقا مالية . او عملة معدنية . مصرية او اجنبية من اية فئة شئت إلا ورقة البنكنوت المصرية من فئة الخمسين قرشا ! ـ وتلكا الرجل فى قبول المبلغ فصحت به :

— اليست هذه نقودك ؟ ـ ولكنه اجابنى وهو يحاول استعادة رباطه الجاش :

— لا أدرى . . اذكر اننى دفعت أوراقا من فئة الجنيه والخمسة جنيهات ـ فلم أتمالك نفسى إذ ذاك من أن اقذف بالمبلغ فى وجهه وأنا اصرخ :

— ان لم تعد إلى هذا المبلغ اوراقا مالية من فئات اخرى فاننى لن اباشر القضية .

واضاف وكيل المكتب وهو يمد يده لأخذ إحدى الأوراق المالية :

— أننى ارى التحقق من صحة هذه الورقة بمضاهاتها على أوراق البنكنوت المضبوطة فى القضية .

ولكن الرجل اسرع فانتزع الورقة من يده ثم وضع الأوراق فى جيبه . وعاد بعد قليل بأوراق مالية توازى نفس المبلغ من فئات أخرى [1]

● ● ●

فبراير :

تذكرت اليوم حادثة الأرمنى الذى وكلنى للحضور عن ابنه المتهم بتقليد أوراق البنكنوت وما دار بيننا بشأن الأتعاب التى دفعها عندما حضر إلى مكتبى رجل يشتغل بتجارة الأقمشة فى أحد مراكز الوجه البحرى ليوكلنى فى الحضور عنه كوصى امام احد المجالس الحسبية الاقليمية . وقد فهمت منه اثناء شرحه لتفصيلات قضيته ان خلافا شديدا قد شجر بينه وبين كاتب اول ذلك المجلس الحسبى . تطور إلى حد أن ذلك الكاتب قد اعاد تقديم قضية الحساب المستحق على موكلى ـ الوصى ـ بعد ان سبق حفظ القضية بقرار من نفس المجلس . وبعد أن صدقت وزارة العدل على ذلك القرار . ولكى يؤيد واقعة الخلاف بينه وبين ذلك الكاتب قدم لى صورة من تحقيق أجرته النيابة فى حادثة شروع فى حريق مبنى المحكمة الذى يشغل كتبة المجلس الحسبى وملفات قضاياه غرفة منه ، فلما القيت نظرة سريعة على ذلك التحقيق اتضح لى أن احد كتبة تلك المحكمة قد اختلس بعض الأموال الأميرية التى فى عهدته . وأن كاتب المجلس الحسبى ـ وهو خصم موكلى ـ قد شهد فى محضر تحقيق النيابة بانه يعتقد أن زميله الكاتب المختلس وموكلى وابن موكلى هم الذين دبروا ذلك الحريق . الأول ليخفى الأدلة التى تثبت الاختلاس باحراق ملفات القضايا . والأخيران لاخفاء ملف القضية الحسبية التى يزعم كاتب المجلس الحسبى أن مصلحة موكلى فى اخفائها . كما اتضح لى ايضا ان النيابة قد القت القبض على موكلى اثناء التحقيق فى حادثة الشروع فى حريق مبنى المحكمة . ولم يفرج عنه إلا بعد أن ثبت انه كان يعلم ـ قبل الحريق ـ بأن ملف قضيته بكل ما فيه من الأوراق قد أرسل إلى جهة حكومية أخرى فى بلدة أخرى . فحفظ التحقيق بالنسبة له ولابنه واكتفى بتقديم كاتب المحكمة المختلس إلى محكمة الجنايات .

---

(١) ترافعت فى هذه القضية أمام محكمة جنايات القاهرة وحكم ببراءة الموكل فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ بعد أن قضى فى الحبس الاحتياطى أكثر من عامين . لعدم ثبوت اشتراكه فى جريمة تقليد الأوراق المالية . . رغم أن له سابقة مماثلة ولكن حكم بادانة معظم المتهمين الآخرين .

وتناقشنا بعد ذلك فى موضوع القضية الحسبية . واتفقنا على الاتعاب فيها . ما يدفع منها مقدما وما يدفع عند كسب القضية . وحررنا عقدا بذلك وقعه الموكل ووضعته فى جيبى .

فلما اوصلته إلى باب غرفتى نظر إلى الجيب الذى وضعت فيه العقد الذى عليه توقيعه وسالنى :

— لماذا وضعت العقد فى جيبك ولم تضعه فى ملف القضية او فى درج مكتبك خشية ان يفقد ؟ ـ فاجبت :

— لن اضعه لا فى مكتبى ولا فى بيتى . بل فى مكان لا تعرفه انت .

— ولم ؟ ـ فلم استطع ان امنع نفسى من ان اجيب مازحا :

— لأننى أخشى على مكتبى وعلى بيتى من الحريق إذا كسبت الدعوى ـ فلما تجهم وجهه ، اكدت له اننى موقن ببراءته من تلك التهمة التى ثبت كذبها بقرار النيابة بالافراج عنه وحفظ التحقيق . واستدعيت وكيل المكتب امامه وكلفته بحفظ العقد ـ مع غيره من عقود الأتعاب الأخرى ـ فى مكانها بمحفوظات المكتب .

● ● ●

مــارس :

حدد قاضى إحدى محاكم القاهرة الجزئية عدة جلسات خاصة لنظر قضية جنحة مباشرة رفعها اخان مصريان من اسرة عريقة من اسر الوجه القبلى يديران بعض المشروعات التجارية منها ادارة احدى دور السينما الكبرى على رئيس تحرير مجلة اسبوعية واسعة الانتشار ينسبان إليه فيها انه قذف فى حقهما بأن زعم انهما سينشئان فى مصر ملهى من الملاهى الراقصة المعروفة فى اوربا وامريكا باسم « فتيات التاكسى » وقد وكلنى الأخان فى الحضور عنهما . ووكل الخصم ـ وهو رئيس تحرير المجلة ـ محاميا من اعضاء مجلس النواب . ومن زعماء المعارضة فى هذا المجلس . وحدث فى إحدى الجلسات الخاصة ان استدعى الصحفى المتهم بعض الزملاء الصحفيين كشهود نفى . واخذ يوجه إلى احدهم وقد درس الصحافة باحدى الجامعات الامريكية اسئلة يرمى إلى ان يثبت بها ان ادارة ملهى من الملاهى المعروفة باسم « فتيات التاكسى » لا يعتبر عيبا فى امريكا . وقد اجاب الصحفى الشاهد على احد اسئلة المتهم بقوله :

« وزير البريد فى الولايات المتحدة كان يملك ٢٦ ملهى من ملاهى « فتيات التاكسى » واصبح من اصحاب الملايين . وكان وزيرا بعد ذلك ورشح لرياسة الولايات المتحدة بدلا من روزفلت » .

واستند محامى الخصم على هذه الشهادات واخذ يفند اتهامنا لموكله بارتكاب جريمة القذف . وخيل إلى ان القاضى قد تاثر بذلك . ومال إلى الاعتقاد بان اقدام شابين من اسرة مصرية عريقة محافظة على ادارة ملهى تضع الفتيات فيه على اجسامهن ارقاما تشير إليهن ويتقدم الشبان إلى نافذة « تذاكر » يحجزون فيها رقصاتهم مع اولئك الفتيات ـ لا يعتبر عيبا .

وتذكرت شيئا . فان الزميل محامى المتهم يمثل فى مجلس النواب دائرة من الدوائر الانتخابية القريبة من القاهرة . وفى هذه الدائرة يقع ملهى يعتبر من اكبر ملاهى مصر الراقصة . ولكننى كنت اوقن ـ لما اعرفه عن الزميل من الاستقامة كاب وزوج ، والامتناع التام عن شرب الخمر والتمسك باهداب الدين ـ بانه ليس من رواد ذلك الملهى . فرايتها فرصة سانحة تخفف من اثر تحمسه اثناء المرافعة عن أنواع الملاهى الراقصة . والتفرقة بين « الموزيك هول » و « الكباريه » و « التاكسى جيرل » . ووقفت اساله ـ وقد مثل تلك الدائرة الانتخابية التى يقع فيها الملهى العتيد فى عدة هيئات تشريعية ـ كم مرة تردد على ذلك الملهى ؟

وكان امينا . فاعترف بانه لم يدخله إلا مرة واحدة . لتناول قدح من القهوة فى الصباح . أى فى الوقت الذى لا يعمل فيه الملهى وذلك أثناء الحملة الانتخابية !

لكن المحكمة رات ـ مع ذلك ـ ان تاخذ بوجهة نظر الزميل التقى الذى يصف حياة الملاهى ويفرق بين انواعها . دون أن يتردد عليها وقضت بالبراءة [1] .

مــايو :

الزوج وحيد والدته . وقد أرسلته ليتلقى علومه الهندسية فى انجلترا فأحب فتاة دانمركية تزوج منها ثم عاد بها إلى مصر وقد انجب ولدا . والوالدة مصرية محافظة كانت تحلم باليوم الذى يعود فيه وحيدها من دار الغربة لكى تزوه من الفتاة التى « يحلو » لها أن تكون زوجة لابنها ! فلما فوجئت بالدانمركية التى احضرها ابنها إلى مصر ثارت . . وحاول الابن ان يسترضيها فلم يفلح . . وتعمدت الأم ان تحيل البيت إلى جحيم . ولم تنقض بضعة شهور حتى رحلت الزوجة الأجنبية إلى وطنها هاربة من تحكم حماتها خصوصا بعد أن تبينت ان الزوجة لم يكن قد وفق بعد إلى عمل يرتزق منه بل كان يعتمد ـ هو وزوجته وطفلهما ـ على ثروة والدته . .

ولما خلا الجو للأم بدأت تبحث لابنها عن عروس . . ووفقت اخيرا إلى فتاة مصرية عقدت زواج ابنها منها فى اواخر شهر مارس من العام الماضى . .

وظلت العروس فى بيت والدتها إلى شهر أبريل سنة ١٩٤٠ إذا احتفل بليلة « الدخلة » حفلة شهدها الكثيرون من أقارب العروسين وأصدقاء الأسرتين . فلاحظ الزوج أن ما ثبت فى وثيقة زواجه من أن العروس « بكر » ليس صحيحا .

وخطر له أن يصارح والدته بالحقيقة ولكنه أمام بكاء زوجته واستعطافها انتهى إلى قرار . . هو أن يتستر عليها . وأن يغفر لها ماضيها . .

إلا أنه لم تكد تنقضى ايام حتى ظهرت اعراض حمل على العروس وعادت تصارحه بأنها زلت . . وعاد هو يحاول فى نبل ان يخرجها من ذلك الموقف بحيث لا تتلوث سمعة

---

(١) من الطرائف أن نفس الزميل قد عين بعد ذلك بعامين وزيرا للتجارة والصناعة . وأصبح بحكم عمله المشرف الأعلى على المحلات العامة . وتسعير المشروبات الروحية المستوردة من الخارج والمصنوعة محليا . وتنظيم تجارة المواد الكحولية !

الأسرتين . فاتفقا على أن تضع فى إحد مستشفيات الولادة فتودع الطفل فى ملجا ما ثم تعود إلى بيت الزوجية لتبدا صفحة جديدة من حياتها . بعد ان ايقن أن دموعها التى سكبتها بين يديه قد طهرت زلة ماضيها . .

وفى سبتمبر ١٩٤٠ وضعت الزوجة فى إحد مستشفيات الولادة مولودا ذكرا استخرجت له شهادة ميلاد من مكتب الصحة التى تتبعه على أنه ابنها من زوجها . . فلم يكد الزوج يعلم بذلك حتى اسرع بابلاغ البوليس متهما زوجته بأنها زورت فى ورقة رسمية هى شهادة الميلاد بأن نسبت إليه أبوة ذلك الطفل مع انها وضعت بعد الدخول بها بخمسة اشهر واثنى عشر يوما . .

وسئلت الزوجة فى محضر تحقيق البوليس فاعترفت بأن الزوج لم يقربها إلا بعد ليلة « الدخلة » ولكنها أجابت على ذلك بدعوى رفعتها امام المحكمة الشرعية تطلب فيها الحكم بالزام زوجها بنفقة لها ولطفلها . . وقد قضى فعلا فى تلك الدعوى بالنفقة على أساس القاعدة الشرعية الاسلامية « الولد للفراش » .

وجاءنى الزوج يستغيث . . أنه يؤكد انه ليس أب ذلك الطفل وأن القضاء الشرعى لم يستمع إلى دفاعه القائم على ان المدة التى انقضت بين الدخول بالزوجة والوضع لا تكفى - طبيا - لتكوين طفل فى وزن الطفل المتنازع عليه . فلم اجد وسيلة إلا رفع دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة بالمحاكم الأهلية اطلب فيها اثبات حالة الطفل وتقدير المدة التى حملته أمه أثناءها ورشحت استاذ علم امراض الأطفال فى كلية الطب ، فحكم بندب ذلك الأستاذ « للاطلاع على سجل مستشفى للولادة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠ وما اثبت به من بيانات خاصة بالطفل المذكور وابداء الراى بعد ذلك فى المدة التى قضاها جنينا فى بطن أمه » .

وقد انتقلت مع الأستاذ إلى المستشفى واطلع على السجل وناقش الطبيب الذى قام بعملية الوضع وقدم تقريره بذلك إلى قاضى الأمور المستعجلة .

واثبت الطبيب الخبير فى تقريره :

اولا : ان الأم كانت حاملا فى نهاية المدة عند دخولها المستشفى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠ .

ثانيا : ذكرت الأم فى اقوالها عند دخولها المستشفى أنها حامل فى تسعة شهور .

أن الأم وضعت ذكرا فى حالة جيدة .

رابعا : لم يرد فى تذاكر علاج الأم بيانات تدل على ان الطفل احتاج إلى أى اجراءات خاصة كانت حالته تستدعيها او انه ولد قبل الأوان .

كما اثبت فى تقريره انه اتضح له من اجوبة الطبيب الذى تولى عملية الولادة :

اولا : ان الأم حامل فى نهاية المدة اى ان مدة الحمل تسعة اشهر ميلادية تقريبا .

ثانيا : بالكشف على الأم تبين له من حجم الرحم وارتفاعه ان الولادة كانت عند نهاية المدة الطبيعية . وانتهى فى نهاية التقرير إلى :

« ان الطفل الذى ولد فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ولد كامل النمو وفى نهاية مدة الحمل الطبيعية وهو ما يقرب من اربعين اسبوعا او تسعة اشهر ميلادية وان هذا الطفل لا يمكن باى حال من الأحوال ان تكون مدة حمل امه به ٢٦ اسبوعا فقط ولابد ان يكون الحمل به قد تقدم تاريخ عقد الزواج ـ مارس سنة ١٩٤٠ ـ ليس بايام بل بأسابيع

وكانت شكوى الزوج السابقة إلى البوليس قد تقرر حفظها اداريا فاستندت إلى هذا التقرير وقدمت بلاغا إلى النائب العام بالوكالة عن الزوج أطلب فيه الغاء قرار الحفظ وأتهم فيه الزوجة بتزوير شهادة ميلاد الطفل لانها اثبتت فيها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بان نسبت بنوته إلى الموكل .

وتولت النيابة المختصة التحقيق الذى سار طويلا ، وضمت القضية المستعجلة التى قدم فيها تقرير الطبيب . ولكن . .

ولكن القضاء الشرعى ـ وهو القضاء المختص بالفصل فى القضية باعتبارها مسالة من مسائل الأحوال الشخصية ـ أخذ بدفاع الزوجة القائم على اساس ان الولد للفراش . ولم يعبأ بما جاء فى حكم اثبات الحالة الصادرة من القضاء الأهلى باعتبار ان القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الولد للفراش تكتفى بحصول التلاقى بين الزوجين بعد العقد ولا تسمح بما ذهب إليه الطبيب بعد مناقشة وزن المولود لاثبات تاريخ الحمل فيه .

واخذت النيابة بحكم القضاء الشرعى باعتباره صادرا من محكمة مختصة وقد حاز قوة الشىء المقضى فيه . وحفظ التحقيق فى البلاغ الخاص بتزوير شهادة الميلاد .

وظل تقرير الطبيب يقطع بان الولد ليس ابن الموكل بينما الحكم الشرعى يؤكد تلك البنوة ويقضى بالنفقة .

● ● ●

يونيـــو:

الموكل مصرى يدين بديانة الاقباط الارثوذوكس . وزوجته تدين بنفس الديانة . وبعد حياة زوجية دامت نحو عشرين عاما رزق الزوجان اثناءها بثلاثة اولاد اعتنق الزوج الديانة الاسلامية . وطلق زوجته طبقا لاحكام ديانته الجديدة . ثم تقدم إلى القضاء الشرعى ـ وهو قضاء الأحوال الشخصية الخاصة بديانته الجديدة ـ يطلب اسقاط النفقة المقررة لزوجته المطلقة لانقضاء سنة على الطلاق ، ولأولاده منها فقضى باسقاط النفقة .

ولكن الزوجة نازعت فى صحة اسلام الزوج وتمسكت بحكم النفقة التى قضى بها مجلس ملى طائفة الاقباط الارثوذكس وهو المختص بالفصل فى مسائل الاحوال الشخصية الخاصة بالمصريين من ابناء تلك الطائفة واجبت على هذه المنازعة بان فقهاء الشريعة الاسلامية اجمعوا على ان الايمان صلة بين الشخص ومولاه . لا يطلع عليها سواه . وان النبى كان يقبل ظاهر الاسلام من المنافقين . وانه ورد فى الحديث الشريف انه قال صلى الله عليه وسلم مستنكرا لرجل طعن فى صحة اسلام آخر « هل شققت قلبه ؟ » . وان اساتذة الشريعة يرون أن الردة لها أثرها سواء كان المرتد جادا ام هازلا .

وقضى ابتدائيا لمصلحة الزوج . واستأنفت الزوجة الحكم امام محكمة استئناف مصر . ونظر الاستئناف أمام دائرة يرأسها استاذ سابق من أساتذتنا بكلية الحقوق نشر كتابا عن « قضاء الأحوال الشخصية » . وقد استند زميلى محامى الزوجة على فقرة من ذلك الكتاب يقرر فيها رئيس الدائرة :

« انه أن صح للزوج الذى اعتنق الاسلام أن يتمتع بما يجيزه الاسلام من ايقاع الطلاق ومن التزوج بأخرى فليس له أن يضر الطرف الآخر ويلزمه الوفاء بالتزاماته نحوه . فان كانت زوجة كاثوليكية وطلبت التفريق يلزم بنفقتها طول حياتها ولا يحكم بذلك إلا مجلس طائفته السابقة . وإذا أسلم الزوج وطلقها مستعملا حقه الشرعى المقرر بصفته مسلما فان لمجلس طائفتها أن يحكم لها بنفقة على زوجها وينفذ حكمه كما يجوز النظر فى الزامه بتعويض مدنى لأنه خالف شريعة زواجهما .

وبدأت فعلا اخشى على القضية . فان رأى رئيس الدائرة واضح وقد تضمنه كتاب مطبوع يتداوله رجال القانون .

ولكن حدث بعد ذلك أن انتدب رئيس الدائرة لرئاسة المحكمة العسكرية العليا ، وتولى رئاسة الدائرة المستشار الذى كان عضو يمين فيها أولا ، وهو الآخر استاذ سابق من اساتذتنا بكلية الحقوق .

ولما ترافعنا فى القضية عاد الزميل محامى الزوجة يشكك المحكمة فى اسلام الزوج ، ويؤكد انه بعد أن أسلم اسلاما صوريا ليستعمل حقه ـ كمسلم ـ فى الطلاق . ثم فى اسقاط نفقة زوجته المطلقة لانقضاء سنة على الطلاق ـ بعد ذلك عاد إلى ديانته القبطية الأرثوذكسية ، وايد الزميل ذلك بأن على ذراع موكلى الأيمن وشم أخضر برسم الصليب وبتاريخ عودته إلى ديانته الأولى وهو تاريخ لاحق لاسلامه . . وحدد التاريخ بالضبط . واسم الكنيسة التى سجلت عودته إلى الديانة القبطية . واسم البلدة التى حدث فيها ذلك بفلسطين .

وساد وجوم . . واشرابت أعناق الحاضرين فى الجلسة . واتجهت انظار المستشارين إلى ذراع موكلى اليمنى وقد تدلى منها كم طويل يكاد يخفى أصابع يديه !

وصاح الزميل محامى الزوجة :

— اطلبوا منه ياحضرات المستشارين ان يكشف كم سترته عن ذراعه لتتحققوا من صحة ما اقول .

ولكنى ـ دون ان اسال موكلى عن صحة ما تنسبه إليه زوجته ـ وقفت الفت نظر المحكمة إلى القاعدة البديهية فى قانون المرافعات التى تضع عبء اثبات الدعوى على المدعى فيها . وتعطى للمدعى عليه الحق المطلق فى تقديم ما يرى هو تقديمه من مستندات او ادلة والامتناع عن تقديم مالا يريد تقديمه .

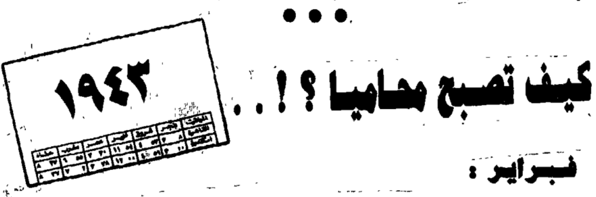
ووافقت المحكمة على ذلك .

ومن العجيب فى هذه القضية أن محكمة الاستئناف عندما قضت بتاييد الحكم الصادر لمصلحة الزوج ردت على رأى رئيس الدائرة السابق الذى أستندت عليه الزوجة بقولها :

« هذا الراى لم يشفع بالأسباب التى بنى عليها . ويعوزه الأساس القانونى الصحيح الذى يستند عليه ولا سند له مطلقا . بل هو مخالف لنص قانون المجالس الملية الذى لايجعل لها اختصاصا إلا فى حالة اتحاد دين الخصوم ثم انه لا يمكن القول ان للزوجة حقا مكتسبا على زوجها باستمراره على ديانته وقت الزواج فهى لم يكن لها إلا مجرد امل فى ان يظل محتفظا بها . إذ كفل الدستور حرية الاعتقاد وبالتالى تغيير الدين فمفروض ضمنيا بين الزوجين ان كلا منهما قبل الآخر وهو يعلم ان له الحق فى تغيير دينه فلا يمكن أن يترتب على مجرد حصول هذا التغيير تعويض مدنى » .

ولا ادرى ماذا كان يحتمل أن يكون عليه راى الدائرة - او اغلبيتها - لو ان رئيسها لم ينتدب لعمل آخر قبل المرافعة والحكم ليحل محله رئيس آخر !

● ● ●



كيف تصبح محاميا ؟!..

فبراير :

قرات منذ ايام كتاب الاستاذ روبير جان لونجيه الذى اسماه « كيف تصبح محاميا » فوجدته يذكر أن كثيرين من كبار المحامين الفرنسيين يفكرون فى مرافعاتهم ويعدونها قبل الادلاء بها . ويستشهد على ذلك بمرافعة النقيب الفرنسى « باربو »[1] عن فرد يناند ديليسبس . فانه ظل يسير على ضفة السين ليفكر طوال عدة شهور فى اعداد مرافعته عن ذلك المهندس العالمى . ولاشك انه اثناء ذلك التفكير الطويل قد عثر على الجمل الرائعة التى تضمنتها تلك المرافعة التاريخية . ومنها مثلا قوله وهو يقدم موكله إلى محكمة الجنح :

« ان هذا الرجل - إذا جرؤت على القول - قد جمَّل ما صنعه الله »

تذكرت هذا الكلام عندما بدات اعد مرافعتى عن سيدة سويسرية تجاوزت الستين من عمرها قدمت إلى محكمة الجنايات العسكرية فى قضية اقامتها النيابة العسكرية العليا تتهمها فيها بانها فتحت وادارت بيتا للدعارة . لقد تهيبت الحضور فى هذه القضية لاننى اعرف هذه السيدة . واعرف ان يوما واحدا تقضيه فى السجن كاف للاجهاز على حياتها .

---

(١) ولد « هنرى باربو » فى سبتمبر سنة ١٨٣٤ ومات بباريس فى ابريل سنة ١٩١٠ . وقد انتخب سنة ١٩٥٩ - بعد أن ظهر نبوغه فى المحاماة - سكرتيرا أول لمؤتمر المحامين ومنذ ذلك الوقت تقدم فى الوسط القضائى على رئيس محكمة النقض وعلى سكرتير الاكاديمى فرانسيز » وفى عام ١٨٨٠ انتخب نقيبا . ولم تعرض على محاكم باريس - عندئذ - قضية هامة دون أن يشترك فيها وكان محامى المؤسسة المالية الفرنسية المعروفة باسم « الشركة العامة » .

خصوصا وأن ظروف الحرب ووجود عشرات الآلاف من جنود الجيوش الحليفة الشبان فى مصر . وحرص الحكومة المصرية على صحتهم - كل ذلك قد حدا بالمشروع العسكرى المصرى إلى رفع جريمة فتح بيت للدعارة سرا من مخالفة لا يمكن الحكم فيها باكثر من جنيه غرامة أو أسبوع حبس بسيط إلى جناية لا يمكن الحكم بالادانة فيها باقل من ثلاث سنوات سجن ويجوز أن تصل العقوبة إلى خمس سنوات سجن !

ولكن السيدة السويسرية العجوز التى كان شعرها الأشيب يزيدها هيبة ووقارا كانت تبكى امامى ، فان التهمة شائنة ، والعقوبة قاسية ، وهى لا تعرف العربية بينما اجراءات المحاكمة كلها ستتم باللغة العربية وحدها .

واخذت - للمرة الأولى - اكتب مرافعتى على شكل مذكرة بل وطبعت هذه المذكرة فاتاح لى ذلك ان اعيد قراءتها عدة مرات أثناء مراجعة التجارب التى كانت ترسلها إلى المطبعة .

كانت السيدة السويسرية تدير « بنسيونا » مرخصا به من وزارة الداخلية وكانت الواقعة تتلخص فى ان ضابطا استاجر فى هذا البنسيون غرفة يقضى فيها ليلة . وقيد اسمه فى السجل الخاص باسماء النازلين فى ذلك « البنسيون » . ثم حضرت لزيارته فتاة اتضح بعد ذلك انه كان قد التقى بها فى إحدى الحانات واتفق معها على ان تزوره فى « البنسيون » فاعتبرت النيابة هذه الفتاة عاهرة واعتبرت بالتبعية صاحبة « البنسيون » مديرة لبيت اعد للدعارة . . فكان يجب ان ابدا باثبات ان تلك الفتاة لا يمكن أن تعتبرها عاهرة لكن ينهار وصف لنيابة لصاحبة « البنسيون » بانها مديرة بيت اعد للدعارة .

وثبت لى أثناء دراسة التشريعات الاجنبية التى تنظم الدعارة فى اوروبا وامريكا وخاصة فى فرنسا التى تنقل مصر عنها تشريعاتها المختلفة ان الشراح فيها عرفوا الدعارة بانها عمل من جانب امراة تحترف به اعطاء جسمها الى اى شخص بدون أن يكون لها حق الاختيار وتتقاضى عن ذلك اجرا .

وان المحاكم الفرنسية لا تدخل فى نطاق العاهرات ، سيئات السيرة ولا النساء الفاسدات مهما بلغت خطورة سيرتهن السيئة واصرارهن على السير المعوج بل على الامعان فى الفساد !

وان تصيد امراة لرجل مرة واحدة لغرض عابث لا يكفى لاعتبارها عاهرة . .

ذهبت الى محكمة الجنايات العسكرية مزودا بهذه الدراسة المقارنة وانا اكاد احفظ المرافعة عن ظهر قلب ولكن لم يكد المستشارون الثلاثة والضابطان اللذان يكملان هيئة المحكمة العسكرية يدخلون الى قاعة الجلسة حتى وجمت . كان رئيس الدائرة من القضاة الذين عرفوا فى الأسرة القضائية بالكفاءة والدقة الا اننى -ولست ادرى السبب -تذكرت انه الابن الاكبر لعالم من علماء الاسلام اهله تبحره فى الفقه ، وتمسكه بمبادىء دينه لكى يشغل منصب مفتى الديار المصرية وقد نشر عدة كتب وابحاث كلها عن احكام الشريعة الاسلامية . وخيل الى ان هذا المستشار الذى ولد فى بيت تسود فيها لفكرة الاسلامية

البحتة ـ وهو دين يعاقب برجم الزانية بالحجارة ـ يحتمل ان يظل متاثرا بذكريات طفولته ونشاته خصوصا وهو يفصل فى قضية تتحكم فى وقائعها الاعتبارات الاجتماعية التي تختلف مصر ـ كقطر شرقي اسلامي ـ فى نظرتها اليها عن فرنسا كقطر غربى لا ينص دستوره على ان للدولة دينا معينا .

ولكننى تناسيت ذلك وترافعت فى القضية . ثم قدمت المذكرة المطبوعة التى أعددتها فلما خلت المحكمة للمداولة عادت واصدرت الحكم بالبراءة .

علمت اليوم بعد ان انتهيت من كتابة هذه السطور فى مذكراتى ان السيدة م . . قد انتحرت بالقاء نفسها من نافذة احد المستشفيات فى الاسكندرية .

حضرت هذه السيدة التعسة الى مكتبى فى موعد حددته هى فى ساعة مبكرة من ظهر يوم من أيام العطلة خلال شهر اكتوبر الماضى ، وكانت ترتدى ثوبا أسود . وقد أسدلت على وجهها نقابا اسود كثيفا . تقدمت الى غرفتي وهى ترتعد وتتلفت حولها لم تكد تجلس حتى نهضت ثانية وعادت الى الباب تستوثق من غلقه ، لم تكتف بذلك بل استحلفتنى أن أؤكد لها ان احدا لا يسمعنا ،وأخيرا استجمعت قواها وتكلمت .

هى سيدة فرنسية فى نحو الخمسين من عمرها ، يبدو عليها اثر باق من جمال زائل جمعت اثناء شبابها من اقامتها فى مصر ثروة تقدر بنحو ثلاثين الفا من الجنيهات وقد هاجم بوليس الآداب شقة تسكنها باحدى العمارات الكبيرة فى شارع عماد الدين فوجد فتاة من صديقاتها وضابطا انجليزيا ، وعندئذ غافلت رجال البوليس وهربت من باب خلفى للشقة . لم اكن قد اطلعت على المحضر فلم استطع ان ابدى رأيا ورجوتها ان تمهلنى الى اليوم التالى . ولكنها امسكت بيدى وعادت تتوسل الى ان افعل المستحيل من اجلها . فقد قضت بضعة الأيام السابقة منذ هروبها تنتقل من بيت الى آخر خشية ان يقبض رجال البوليس عليها اذا اهتدوا الى مكانها . كان يبدو جليا انها مذعورة من شبح العدالة التى تطاردها . فريسة الأهوال التى تتوقعها اذا قضى عليها بالسجن فى جناية تعلم ان المشرع العسكرى قد جعل عقوبتها تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات .

ذهبت فى صباح اليوم التالى الى النيابة العسكرية العليا واطلعت على ملف القضية . كانت قد وجهت الى تلك السيدة تهمة فتح وادارة بيت للدعارة . ولكن الملف لم يثبت فيه ما يقطع بان الفتاة التى وجدت فى المنزل مع الضابط من محترفات الدعارة

ولما كان حضورها ضروريا لا مكان مباشرة القضية سواء فى تحقيق النيابة او امام محكمة الجنايات العسكرية فقد نصحتها بأن تقدم نفسها .

ولكن خوفها من بطش العدالة كان اقوى فى نفسها من اى اعتبار آخر . . أقوى من الموت نفسه . . فقد ظلت تنتقل من بيت الى آخر ومن مدينة الى اخرى حتى استقر بها المقام فى الاسكندرية . وهناك لم تطق الاستمرار على تلك الحياة المضطربة المهددة . فانتحرت . . لم تترك المسكينة ورثة . فتنازعت الحكومتان الفرنسية والمصرية على تركتها . احداهما اهملتها طفلة ودفعتها الى هجر وطنها والاخرى طاردتها هرمه لتطبق عليها حكم القانون .

مارس :

مرتبات القضاة المصريين مسألة يجب اعادة النظر فيها بما يحقق لاولئك القضاة أسباب الحياة الرغدة ، ان أولئك الذين يحكمون بين الناس بالعدل هم - فى ايمانى - أول المظلومين فى مصر !

حادث سمعته فى هذا الاسبوع له دلالته .

قاض جلس عضوا فى دائرة من دوائر الجنح المستأنفة فلاحظ العضو الاخر ان زميله شارد الفكر . مضطرب البال . فلما همس فى أذنه يستفسره عن السر فى ذلك حاول فى بادىء الأمر ان يتظاهر بالهدوء ولكن شجاعته خانته . وتمتم بأنه عاجز عن الاستمرار فى الجلسة . وتتبع شهادة الشهود . وسماع مرافعات النيابة والمحامين . ورجا رئيس الدائرة ان يرفع الجلسة فرفعها .

واختلى العضو الآخر - ووالده من أثرى أصحاب الأراضى الزراعية فى الوجه القبلى - بزميله المضطرب يسأله عما به فاجابه فى صوت متهدج .

— لقد تركت زوجتى فى الصباح تشكو مرضا رأى الطبيب أمس ألا سبيل الى الحياة منه الا باجراء عملية جراحية قدر أتعابه عنها بثلاثين جنيها . وألح فى أن أدفع مقدما عشرين جنيها للمستشفى الذى سيجرى العملية فيه وأنا لا املك هذا المبلغ . فتركتها بين يدى الله . لا ادرى ماذا سوف يحل بى اذا قضت . وتيتم ابنائى الصغار من بعدها ، وحضرت لأقضى بين الناس فلما رأيتنى لا أكاد أملك أعصابى رجوت رئيس الجلسة أن يرفعها .

عرض القاضى الآخر على زميله ان يقرضه ذلك المبلغ فابى . .

صارحه بأنه لم يعتد ان يقترض من أحد . وانه اذا اقترض - حتى بسبب ذلك العذر الشرعى القاهر - فانه لن يستريح ضميرا حتى بعد سداد ما اقترض .

وفكر القاضى الآخر فى حل . . مرتبات القضاة وأعضاء النيابة وباقى موظفى المحكمة تصل الى خزانة المحكمة قبل نهاية الشهر ببضعة أيام . . ورئيس النيابة أمين على هذه الخزانة . فلم لا يطلب القاضى جزءا من مرتبه يصرف له من تلك الخزانة ولم يبق على استحقاق المرتب كاملا الا بضعة ايام ؟ ووافق القاضى - صاحب الشان - على ذلك . وصعد زميله الى رئيس النيابة وعاده بالمبلغ الذى طلبه .

ان القضاة المصريين قد عرفوا حتى الآن أن يحافظوا على كرامتهم كاملة فى حدود تلك المرتبات المسرفة فى التواضع وبقى على الدولة ان ترفع تلك المرتبات . . ان تضاعفها مرات عديدة لكى تظل الكرامة مصونة . ومهابة .

يونيو :

المحاكم الشرعية - وهى المحاكم التى تفصل فى قضايا الأحوال الشخصية بين المصريين المسلمين اذا اختلفت ديانات الخصوم - شديدة الغيرة على الاختصاص المحدود الضيق الذى بقى لها . وهذه الغيرة تشتد كلما تذكر قضاتها أنها كانت المحاكم الوحيدة فى مصر قبل انشاء « المحاكم الأهلية » . فكانت اذ ذاك تفصل فى القضايا الجنائية

والمدنية والتجارية الى جانب قضايا الأحوال الشخصية ، فلما أنشئت « المحاكم الأهلية » ، لم يبق للمحاكم الشرعية الا الأحوال الشخصية ولذلك يستعمل بعض قضاتها اسلوبا حادا في الرد على قضاة المحاكم الأهلية الذين يحكمون بايقاف تنفيذ أحكام يصدرها اولئك القضاة الشرعيون - أحيانا -

الموكل اسرائيلي رباني . والخصم اسرائيلية ربانية . ولطائفة الاسرائيليين الربانيين المصريين مجلس اعلى معترف باختصاصه بالفصل في قضايا الاحوال الشخصية التى بين خصوم يدينون بدين الطائفة ويرجع ذلك الاختصاص إلى الأوامر العالية الصادرة من الدولة العثمانية - أيام كانت مصر جزءا منها - وهي الأوامر التى تعتبر ملحقة بمعاهدة باريس المعقودة سنة ١٨٥٦ ، والتى تنظم طريقة التقاضي في وسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للعثمانيين - كالمصريين اذ ذاك - غير المسلمين . وموضوع القضية ان الموكل وزوجته اتفقا على الطلاق امام المجلس الملي الخاص بطائفتهم . كما اتفقا على أن ينفرد الزوج بحضانة طفلها . ووقع الاثنان ذلك الاتفاق وصدر به من المجلس الملي . اى محكمة الحاخامخانة » .

ولكن الزوجة رأت بعد ذلك أن تحاول الالتجاء إلى المحاكم الشرعية فرفعت دعوى تطلب فيها ضم الطفل اليها . وحكم بذلك . فلم يجد الزوج وسيلة الا ان يوكلني في رفع دعوى امام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية لايقاف تنفيذ ذلك الحكم الشرعي وقد قضى فعلا بايقاف تنفيذ الحكم الشرعي باعتبار انه صدر من محكمة غير مختصة باصداره .

وكنت في تلك الاثناء قد استانفت الحكم الشرعي الصادر بحضانة الزوجة المطلقة علني اصل إلى إقناع محكمة ثاني درجة الشرعية بعدم اختصاص القضاء الشرعي بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة . وقدمت بين المستندات التى قدمتها إلى محكمة الاستئناف الشرعية صورة من الحكم الذى اصدره قاضي الأمور المستعجلة الأهلي بايقاف تنفيذ الحكم الشرعي الابتدائي الصادر بالحضانة للأب ، ولكن محكمة الاستئناف الشرعية قضت برفض الاستئناف وتاييد الحكم الشرعي الابتدائي ، وعدم قبول الدفوع التى قدمتها بعدم اختصاص القضاء الشرعي بنظر القضية اصلا . .

ان محامي المستانف قدم هذه الصورة ليتحدى بها المحكمة ويبين لها أن الحكم المستانف اصبح عديم الفائدة لأنه صدر حكم بإيقاف تنفيذه » .

وهذا التحدى لم يخطر لي ببال اطلاقا !

وذكرت عن ارتباط مصر - باعتبارها جزءا من أجزاء الدولة العثمانية إلى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ - بجميع المعاهدات التى ترتبط تلك الدولة بها . لا معنى للتمسك بالفرمانات الشاهانية والبراءات السلطانية والخطوط الهمايونية إلى غير ذلك من الأوراق البالية التى يجب ان تدفن في التراب » !

ولا أدرى ماذا كان يضير المعنى لو أن المحكمة حذفت الجملة الأخيرة وهى التى يجب أن تدفن فى التراب » عند الكلام على معاهدات وتشريعات ظلت سارية منذ سنة ١٨٥٦ ؟

ووصفت حكم قاضى الامور المستعجلة بالمحاكم الأهلية بأنه : فضلا عن اشتماله على أخطاء كثيرة . ركيك الكلام . ردىء العبارة . طويل . ممل . مضطرب . متناقض » ثم انتهت المحكمة بأن قالت : يخيل الينا أن هذا الحكم لا يصدر من قاض ! »

ولما استأنفت الزوجة المطلقة الحكم الصادر ضدها من قاضى الأمور المستعجلة تعمدت أن أقدم صورة من ذلك الاستئناف الشرعى إلى محكمة ثانى درجة الأهلية ولكن هذه المحكمة اكتفت بتأييد الحكم الأهلى دون أن ترد بكلمة واحدة على مهاجمة المحكمة الشرعية للقاضى الأهلى . .

وظلت حضانة الطفل لأبيه طبقا لما قضت به محكمة الحاخامخانة »[1] .

سبتمبر :

الميت الحى !

المتهمون جميعا ـ سبعة ـ من قرية نجع دراو التابعة لمركز قوص . وقد قدموا إلى محكمة جنايات مصر نوفمبر سنة ١٩٤٢ لأن احدهم شرع فى قتل أحد أهالى قريتهم بأن طعنه بآلة حادة وضربه بحجر قاصدا بذلك قتله ولأن الباقين اشتركوا معه فى ارتكاب الجريمة . وانتدبت للدفاع عن احدهم لأنه لم يستطع أن يوكل محاميا .

تفاصيل هذه القضية العجيبة أن احد رجال سلاح الطيران البريطانى كان مارا بسيارة الصليب الأحمر ببلدة جنيفة على ترعة الاسماعيلية فوجد شخصا مصابا بعدة طعنات ، نقله إلى المستشفى الأميرى وأبلغ البوليس المصرى فانتقل احد ضباطه الى هذا المستشفى . ولما أراد استجواب المجنى عليه لاحظ أنه لا ينطق الأسماء مضبوطة لشدة الاصابات التى به . وتكرر انتقال رجال البوليس إلى المستشفى فكانوا يثبتون فى محاضرهم أن المجنى عليه عاجز عن الاجابة لأن شفتيه مقطوعتان ومتدليتان من الطعنات التى أصابتهما . كما أن أنفه مصاب بطعنة حادة . وحالته سيئة .

وانتقل وكيل النيابة بعد ذلك فاثبت هو الاخر أنه حاول استجواب المجنى عليه فلم يتمكن لان اصابات الفم والأنف جعلت مخارج الألفاظ غير مفهومة وغير واضحة .

أخيرا . . وبعد انقضاء عشرين يوما على الحادث استطاع المجنى عليه أن يتكلم فقرر أن المتهمين السبعة بعد أن اعتدوا عليه وأيقنوا بأنه فارق الحياة لفوه فى شال وتركوه على شاطىء الترعة . فظل ملقى اربعة أيام دون ان يستطيع التحرك ودون أن ينتبه أحد اليه ، وبرر ذلك الاعتداء بأن ابن عمه كان قد اتهم بقتل أخو لاحد السبعة الذين اعتدوا عليه وقدم الى محكمة الجنايات وحكم عليه بالسجن خمس سنوات . فاعتزم أخ القتيل

(١) ألغيت بعد بضع سنوات المحاكم الشرعية والمجالس المحلية وتوحد اختصاص الفصل فى مسائل الاحوال الشخصية فى احكام القانون العام .

الثار لاخيه وعلم ان المجنى عليه وهو ابن عم القاتل قد هاجر من قريته في اقصى الوجه القبلى جنوبا الى جنيفة في اقصى الوجه البحرى شمالا للعمل في أحد ثكنات سلاح الطيران البريطانى فهاجر هو الاخر مع ستة من ابناء قريته وتظاهر بالعمل في نفس الثكنة التى يعمل فيها ابن عم قاتل اخيه ثم استدرجه الى المكان الذى اعتدى عليه فيه .

سئل عمدة القرية التى ينتسب اليها المتهمون السبعة والمجنى عليه فايد رواية المجنى عليه ، وقرر أن المتهمين قد غابوا عن القرية ثلاثة اشهر وعادوا دون أن يعود معهم المجنى عليه وانه سمع انهم اخذوا بالثار من المجنى عليه . وهو ثار أخى احد المتهمين . رغم ان القاتل - وهو ابن عم المجنى عليه - قد ادين في جناية القتل القديمة ولايزال يقضى السنوات الخمس التى قضى عليه بها في سجن طره !

ولما عرض وكيل النيابة على العمدة اقوال المتهمين التى تجمع على انهم لم يغادروا القرية أجاب :

ج - احنا شفناهم سافروا والناس كلها تعرف كده .

س - وممن سمعت أن المتهمين اخذوا بثارهم من المجنى عليه ؟

ج - سمعت من البلد . وهم زغرتوا في بيتهم وذبحوا عنز على روح القتيل الذى ثاروا لدمه .

إن هذه القضية نموذج للعقلية التى ما زالت سائدة في اقاليم مصر العليا . . حكم القضاء بادانه قاتل الاخ لا يكفى للترضية فالثار واجب من احد أقارب القاتل . . ولو بعد ثلاثة اشهر أو سنة . ولو هاجر الذى تقرر الثار منه الى اقصى البلاد . والاسرة التى قتل احد ابنائها تظل محافظة على حدادها الى ان يعود الذين تولوا الاخذ بثار قتيلها . فتدوى زغاريد النساء معلنة الفرح . وتنحر الذبائح على روح القتيل لانها اذ ذاك تنعم في مقرها الابدى بأن الثار لها قد تم ![1] .

ديسمبر :

دعتنى رابطة المحامين تحت التمرين لالقاء محاضرة بنادى المحامين فتحدثت اليوم الى اولئك الزملاء الشبان عن التكوين الاجتماعى للمحامى وقبل أن اذهب الى مقر النقابة تصفحت بعض ما كتبه النقيب فرناند باين والاستاذ « جاستون دوفو » في كتابهما مهنة المحامى وتقاليد المحاماة .

لعل ما كتباه هو ادق تحليل لطبيعة هذه المهنة التى تسمو بها عن اية مهنة اخرى قالا لقد وجد المحامون منذ حرم على الناس أن يفضوا الخلافات التى بينهم بالقوة وسواء كانت القوانين مسهبة مفصلة او موجزة مقتضبة فانها - في الواقع - تبدو دائما غامضة وناقصة . فلا يمكن ان تكفى بعض صيغ تصاغ فيها مواد قانون لحل الخلافات التى لا حصر لها والتى يحتمل ان تنشب بين الناس ، بل كيف يمكن للشارع أن يتنبأ بكل

---

(١) حكم في هذه القضية فيما بعد ببراءة جميع المتهمين لعدم كفاية الادلة .

انواع تلك الخلافات لكي يواجهها بتشريعه ؟ ففي كل مكان حيث وجد نص من نصوص القانون يجب ان يوجد اولا قاض لتفسيره وتطبيقه على الحقائق .

هذا سبب أول من اسباب وجود المحامين . ولكنه ليس السبب الوحيد . فحتى لو راعى المتقاضون ضمائرهم فإن وجود المحامين يظل ضرورة حتمية .

واذا سال احدهم عن السبب فيكفى ان يستمع في مكتب محام الى صاحب قضية وهو يعرض قضيته على محاميه . ثم يستمع الى نفس القضية بعد ذلك من المحامى في ساحة المحكمة وهو يعرضها ويناقش وجهات النظر فيها .

فهم ما قاله صاحب القضية ، والتنبؤ بما سكت عنه . استخلاص المهم . ونبذ التافه . استنباط تاريخ الدعوى من واقع مستنداتها . شرح الاسباب ابداء الدوافع تبرير الاخطاء . كل ذلك يقوم به المحامى اثناء عرض الوقائع . ايضاح النقط الغامضة وسد الثغرات الناقصة التوفيق احيانا بين طرفى الخصومة يقوم به المحامى اثناء تفسيره للعقود المحررة بين المتقاضين . تحليل المبادىء القانونية والبحث عن الاحكام السابقة التى قررت نفس المبادىء فيما مضى والتعليق عليها . التوفيق بينها وتطبيقها على النزاع المعروض . يقوم به المحامى عند مناقشة الناحية القانونية من القضية .

ولكن هذه ليس كل شيء . فحتى لو وهب القضاء القدرة على معرفة كل شيء فان وجود المحامى ـ تحتمه ـ مع ذلك ـ ضرورة نفسية عميقة . فان الله يعرف كل شيء ومع ذلك فان بينه تعالى وبين الناس وسطاء والى هؤلاء الوسطاء القديسين يتوجه الناس بما يريدون لا الى الله تعالى مباشرة . فيجب أن يكون امام المتقاضين شخص يطمئنون الى الاعتراف له بدخيلة نفوسهم . رجل مثلهم . رجل يختارونه هم . ينصت اليهم ـ دون ان يكون شريكا لهم في اثامهم او اخطائهم ـ ولكن في رفق ودعة .

كانت تقتنع بالنظر الى المرئيات فانني على استعداد لأن اضع امامها لوحة فنية رمزية قديمة موضوعة في احد متاحف ايطاليا . ففي الوسط جلست العدالة وفي يدها سيف وميزان وفي طيات ثوبها لعب صغيرة ترمز الى القضايا . حقيبة نقود . وقطيع من الماشية . ومنزل وقلب ومن كل جهة اقبل المتقاضون وقداعمتهم مصالحهم وتقلصت اصابعهم على عقود ورسائل وصفحات من كتب القانون وشهادات واقرارات ونشرات مطبوعة . . مساكين ! فهل يعلم اكثرهم دراية قيمة ما بيده وقيمة ما يقدمه الى الآلهة ؟ ولكن بين العدالة والمتقاضى يرى في الصورة رجل آخر . هادىء . لا مصلحة شخصية له . هو اول من يصلح لكي يدرس ويقدر كل تلك الاوراق المبعثرة . هو الذى سينبذ ما يثير الشك وما ينم عن التفليق هو الذى سيضع في كفة الميزان ماله وزن صحيح . ومن يدرى ؟ ربما التقط من تحت قدمى موكله ورقة قاطعة في الدعوى القاها الموكل جهلا منه مع ان عليها تتوقف ثروته وشرفه وحياته

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٤/٣٨٠٣

الترقيم الدولى ٦ ـ ٠٧٠ ـ ١٢٤ ـ ٩٧٧



أسسه

مصطفى أمين وعلى أمين

ثقافة اليوم وكل يوم

رئيس مجلس الإدارة :

موسى صبرى

رئيس التحرير :

أمين محمد عدلى

نائب رئيس التحرير :

عبد العزيز عبد الحليم

مدير التحرير :

حسين فريد

العدد ٢٣١ — شوال ١٤٠٤ — اول يولية تموز ١٩٨٤

الإدارة : أخبار اليوم ٦ شارع الصحافة ت ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط تلكس دولى ٩٢٢١٥ – محلى ٩٢٢٨٢

الاشتراكات

جمهورية مصر العربية :
قيمة الاشتراك السنوى ٦ جنيه مصرى

البريد الجوى

دول اتحاد البريد العربى والافريقى	٧,٥٠٠ جنيه مصرى ١٣ دولارا امريكيا او ما يعادلها
باقى دول العالم (أوربا والامريكتين وآسيا واستراليا)	١٥ جنيه مصرى ١٨ دولارا امريكيا او ما يعادلها

- ويمكن قبول نصف القيمة عن ستة شهور
- تدفع القيمة الى الاشتراكات ٦ ش الصحافة القاهرة ت ٥٧٤٨٨٤٤ (٦ خطوط)

أسعار كتاب اليوم

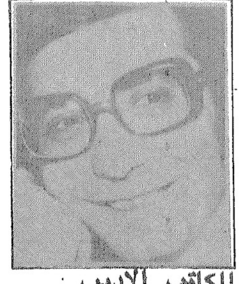
البلد	السعر
المغرب	١٢٥٠ فرنك
لبنان	٦٠٠ ق.ل
الأردن	٦٠٠ فلس
العراق	٦٠٠ فلس
الكويت	٧٠٠ فلس
السعودية	٧ ريالات
السودان	١٠٠٠ مليم
تونس	١٢٥٠ مليما
الجزائر	١٢٥٠ سنتيا
سوريا	٥٠٠ ق.س
الحبشة	٦٠٠ سنت
الخليج	٨٠٠ فلس
غزة	٥٠٠ ليرة
اليمن	٨٠ بنى
الصومال ونيجيريا	٨٠ بنى
السنغال	٦٠٠ فرنك
هولندا	٥ فلورين
انجلترا	١٠٠ بنى
فرنسا	١٠ فرنك
ألمانيا	٥ مارك

فى الخارج

البلد	السعر
ايطاليا	٢٠٠٠ ليرة
باكستان	٣٥ روبيه
سويسرا	٤ فرنك
اليونان	١٠٠ دراخمة
النمسا	٤٠ شلن
الدانمارك	١٥ كرونات
السويد	١٥ كرون
الهند	٣٥٠ سنتا
كندا وأمريكا	٣٠٠ سنت
البرازيل	٤٠٠ كروزيرو
نيويورك وواشنطن	٢٥٠ سنتا
لوس انجلوس	٤٠٠ سنت
استراليا	٤٠٠ سنت

كتاب اليوم

شاهد على العصر



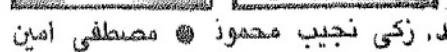
للكاتب الأديب :

عمر بطيشه



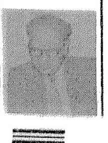


● د. زكى نجيب محمود ● مصطفى امين





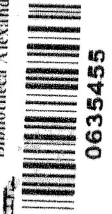
● د. يوسف ادريس ● احمد بهاء الدين

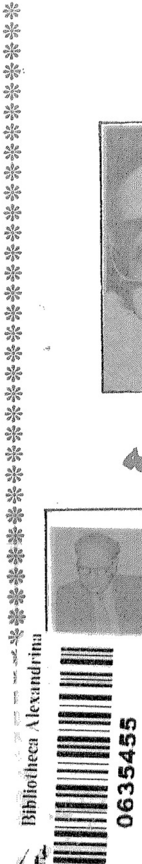



● نجيب محفوظ ● د. مصطفى محمود ● انيس منصور ● د. يحى الرخاوى



● الباقورى ● شيخ المهندسين ● د. سيد عويس ● د. حسين فوزى




٥٠ قرشا